جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي:

(دولة الكويت دراسة حالة)

(2011-1997)

US-Iranian Crisis and its Implications on the Security of the Arabian Gulf States:

The State of Kuwait as A case Study

(2011-1997)

إعداد الطالب

عبد الله سعد العتيبي

401110198

إشراف

الدكتور محمد جميل الشيخلي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2012

تفويض

أنا **عبد الله سعد العتيبي** أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عبد الله سعد العتيبي.

التاريخ: 18/ 12 /2012

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي: (دولة الكويت دراسة حالة) (1997-2011)". وأُجيزت بتاريخ: 18 / 12/2012.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. الأستاذ الدكتور: محمد حمدان المصالحة،	ممتحناً خارجياً:	.....
2. الدكتور: فوزي أحمد تيم،	رئيساً وعُضواً:	.....
3. الدكتور: محمد جميل الشيخلي،	مشرفاً وعُضواً:	.....

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعث فينا محمداً – صلى الله عليه وسلم– هادياً وبشيراً. الحمد لله على ما أسبغ علينا من نعم ظاهرةٍ وباطنة، فلك الحمد يا ربِ كما ينبغي لجلال وجهــك وعظــيم سلطانك.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الدكتور محمد جميــل الشيخلي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذله معي من جهد وإرشاد، ولما منحني من علمه ووقته طوال إعداد هذه الرسالة حتى بدت كما هي عليه، فله مني كل الــشكر والتقــدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والجزيل والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة المــوقرين الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة، والدكتور فوزي أحمد تيم، وكذلك أساتذتي الأفاضل في جامعة الشرق الأوسط / كلية الآداب والعلوم.

جزاكم الله جميعاً عني كل خير وسدد على طريق الحق خطاكم

عبد الله سعد العتيبي

الإهداء

أهدي هذه الرسالة لروح والدي الغالي والذي ما زالت روحه تسكن في نفسي وتختلط

بأنفاسي، كما أهديها للتي لا يوجد معنى للحياة بدونها رمز الحب والعطف والحنان

والدتي الحبيبة

وإلى رفيقة الدرب والتي عاشت معي الحياة بحلوها ومرها

زوجتي الغالية

وإلى رياحين الجنة وورود الحياة وعبير الشوق

سعد وحور

وإليكم يا من تزالون بجانبي ترقبون نجاحي وتقدمي، وتقدمون لي كل الوقت .... وكل

الحب .... وكل الدعم

إلى إخواني وأخواتي وأصدقائي الأعزاء

لهم جميعاً أهدي عملي المتواضع هذا

مع المحبة والعرفان

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
ملخص الدراسة باللغة العربية	ح
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ي
الفصل الأول **المقدمة**	1
تمهيد	1
مشكلة الدراسة	2
أسئلة الدراسة	2
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
فرضية الدراسة	4
حدود الدراسة	4
محددات الدراسة	4
مصطلحات الدراسة	4
الإطار النظري للدراسة	6
الدراسات السابقة	9
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	11
منهج الدراسة	12
الفصل الثاني **الدوافع الإستراتيجية الإيرانية لامتلاك السلاح النووي**	13
المبحث الأول: الأسباب الإستراتيجية لامتلاك إيران السلاح النووي	15

المطلب الأول: اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإيراني تجاه الملف النووي	**18**
المطلب الثاني: مفهوم إيران لأمن الخليج العربي	**25**
المبحث الثاني: أهداف إيران لامتلاك القدرات النووية	**28**
المطلب الأول: مبررات البحث عن القوة لدى إيران	**32**
المطلب الثاني: أبعاد امتلاك السلاح النووي من قبل إيران	**34**
الفصل الثالث **السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني**	**39**
المبحث الأول: الموقف الأمريكي والدولي من المشروع النووي الإيراني.	**45**
المطلب الأول: الموقف الأمريكي وموقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية	**46**
المطلب الثاني: الموقف العربي والإقليمي والدولي	**55**
المبحث الثاني: أبعاد الأزمة الأمريكية الإيرانية	**61**
المطلب الأول: تهديد المشروع النووي الإيراني للمصالح الأمريكية في المنطقة	**62**
المطلب الثاني: السياسة الأمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني	**66**
الفصل الرابع **تداعيات الملف النووي الإيراني على أمن الخليج العربي ودولة الكويت**	**69**
المبحث الأول: العلاقات الإيرانية الخليجية	**70**
المطلب الأول: عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية	**73**
المطلب الثاني: التحديات التي يفرضها الملف النووي الإيراني على دول الخليج العربي	**82**
المبحث الثاني: أثر الأزمة الأمريكية الإيرانية على أمن الكويت	**89**
المطلب الأول: الموقف الكويتي من الأزمة الأمريكية الإيرانية	**90**
المطلب الثاني: تأثير الملف النووي الإيراني على الأمن الكويتي	**95**
الفصل الخامس **الخاتمة والنتائج والتوصيات**	**105**
أولاً: الخاتمة.	**105**
ثانياً: نتائج الدراسة.	**108**
ثالثاً: التوصيات.	**110**
المراجع	**112**

الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي:

(دولة الكويت دراسة حالة)

(1997-2011)

إعداد الطالب

عبد الله سعد العتيبي

إشراف الدكتور محمد جميل الشيخلي

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان جوانب الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي (دولة الكويت دراسة حالة) (1997-2011).

تكونت الدراسة من خمسة فصول: الفصل الأول تم فيه استعراض المقدمة، أما الفصل الثاني فتناول الدوافع الإستراتيجية الإيرانية لامتلاك السلاح النووي من خلال بيان الأسباب الإستراتيجية لامتلاك السلاح النووي الإيراني، وأهداف إيران لامتلاك هذا السلاح، الفصل الثالث تعرض للسياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني من خلال بيان موقف أمريكا وعدد من الدول من هذا المشروع وبيان أبعاد الأزمة الأمريكية الإيرانية، الفصل الرابع تناول تداعيات الملف النووي الإيراني على امن الخليج العربي ودولة الكويت من خلال بيان العلاقات الإيرانية الخليجية واثر الأزمة الأمريكية الإيرانية على دولة الكويت، وأخيراً عرضت الدراسة عدداً من النتائج والتوصيات.

ومن النتائج التي تم التوصل إليها:

1. عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية المشتركة لدول الخليج وتناقض الأولويات فيما بينها.

2. أن عدم حل الخلافات الحدودية بينهم سوف يبقي هذا الملف عائقاً دون تحسن العلاقات الخليجية الإيرانية.

3. استمرار إيران في تحديها في برنامجها النووي بما يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم استقرارها.

وأوصى الباحث بجملة من التوصيات منها:

1- توحيد السياسات الخليجية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وصولاً إلى الوحدة الخليجية وهو ما تطمح إليه شعوب منطقة الخليج العربي.

2- ضرورة الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، وعقد الاتفاقيات مع دولة الكويت بما يبعد التهديدات عنها.

3- على الكويت أن تعيد النظر في سياستها وتفتح الحوار مع المعارضة الداخلية الذي بما شانه تقوية الصفوف الداخلية.

US-Iranian Crisis and its Implications on the Security of the: Arabian Gulf States The State of Kuwait as A case Study (2011-1997)

Abstract

This study aimed to statement aspects of US-Iranian crisis and its impact on the security of the Arabian Gulf (Kuwait Case Study) (1997-2011).

The consisted of the study of five chapters The first chapter showing the review provided, Chapter II handled motives of Iran's strategy to acquire nuclear weapons through the statement of strategic reasons for owning an Iranian nuclear weapon and targets Iran to possess this weapon, Chapter III Exposure U.S. policy toward Iran's nuclear program through the statement of the position of America and a number of states of this project and a statement dimensions of the crisis US-Iran, the fourth chapter handled the repercussions of the Iranian nuclear dossier to the security of the Gulf Arab state of Kuwait through the statement of Iranian relations Gulf and the impact of U.S. crisis Iranian Kuwait, and finally study presented a number of Results and recommendations.

Its results that have been reached:

1. blurred vision Joint Strategy for the Gulf States and contradictory priorities among them.
2. That in this is not resolved border disputes will keep this file obstacle to the improvement of Gulf-Iranian relations.
3. Iran has continued defiance and persistence in its nuclear program and controversial, leading to more of an arms race in the region and instability.

The researcher recommended a number of recommendations including:

1. Standardize policies Gulf at the political level, economic and military access to Gulf unity, which aspire to the peoples of the Arabian Gulf.
2. The need for mutual respect and good-neighborly relations and non-interference in the internal affairs of GCC countries, and contract agreements with Kuwait, including threats them away.
3. Kuwait to reconsider its policy and open dialogue with the internal opposition that would strengthen the internal rows.

الفصل الأول

المقدمة

تمهيد:

تستعرض الدراسة حقيقة الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والتي تتعلق بالملف النووي الإيراني التي دارت حوله الكثير من النقاشات بسبب تشعب القضايا التي تندرج في إطارها، وقد ظهرت في العصر الحديث الكثير من الأزمات بين الدول ومن بين هذه الأزمات الأزمة الأمريكية الإيرانية والتي كان محورها الرئيس الملف النووي الإيراني. الأزمة التي دفعت دول منطقة الخليج العربي ومنها دولة الكويت، إلى إبرام العديد من الاتفاقيات في إطار الدفاع المشترك خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي ما زالت الكويت متخوفة من الملف النووي الإيراني مما زاد من النفقات الحكومية لمواجهة هذا التحدي النووي الإيراني.

وتثير القدرة النووية الإيرانية، اهتمام المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً للضرر الذي يمكن أن تحدثه إيران في الشرق الأوسط بشكل عام وفي الخليج العربي بشكل خاص. لا سيما مع التطورات السياسية التي عرفتها هذه المنطقة، بدءً من الثورة الإيرانية لعام (1979) مروراً بالحرب بين العراق وإيران التي امتدت ثماني سنوات (1980-1988)، إلى احتلال العراق للكويت لعام (1990) ووصولاً إلى الاحتلال الأميركي للعراق عام(2003)، والاحتلال الأمريكي لأفغانستان 2001، مما يعني أن الأزمة الأمريكية الإيرانية كان لها انعكاساتها الواضحة على دول الخليج العربي ومنها دولة الكويت بسبب الموقع الجغرافي.

وفيما يتعلق بالموقف العربي من الأزمة الأمريكية الإيرانية، فمنذ صدور القرار رقم (5232) الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية في دورته الثامنة والمنعقدة في أيلول سبتمبر1992 بشأن موضوع تنسيق المواقف العربية تجاه الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يحتل أهمية خاصة. كما أكد مجلس الجامعة العربية في عام (2006) إن كافة الدول العربية تؤيد سياسة منع انتشار الأسلحة النووية مبدئياً، بشرط أن يشمل هذا المنع جميع دول الشرق الأوسط دون استثناء بما فيها إسرائيل. تأتي الدراسة لبحث الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي والكويت خاصة، لما لها من مخاطر على المنطقة في حالة تحول التهديد إلى عمل عسكري وجاءت الدراسة لتبين المخاطر والتحديات التي تواجه دول الخليج العربي من الإصرار الشديد لإيران على امتلاكها السلاح النووي وتوضح الدراسة موقف دولة الكويت وسياستها لإيجاد أفضل السبل لحماية أمنها.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الأزمة التي ظهرت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران متشعبة وأبعادها المتعددة، وتأثيرها على استقرار دول الخليج العربي عامة ودولة الكويت خاصة.

أسئلة الدراسة:

أجابت الدراسة عن الأسئلة التالية:

1- ما المخاطر والتحديات التي تفرضها الأزمة الأمريكية الإيرانية على أمن الكويت؟

2- ما موقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي والكويت من تداعيات الأزمة ؟

3- ما الإجراءات التي تتخذها دول الخليج العربي والكويت تحديداً تجاه الآثار التي قد تنجم عن الأزمة الأمريكية الإيرانية ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تعالج موضوعاً مهماً يتعلق بالأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي (دولة الكويت دراسة حالة).

وتأتي أهمية الدراسة من خطورة تأثير الأزمة الأمريكية الإيرانية على المنطقة.أما من الناحية العلمية فهي إضافة دراسة إلى الدراسات المتعلقة بالموضوع، كما يستفيد من الدراسة الباحثون في مجال السياسة والعلاقات الدولية وإدارة الأزمات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالتهديد النووي الإيراني.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان المراحل التي مرت بها الأزمة الأمريكية الإيرانية وتحليلها وتكييفها في إطار الشرعية الدولية.

2- بيان آثار الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي ودولة الكويت خاصة، من خلال استقراء الأحداث التي ظهرت بسبب هذه الأزمة.

3- التعرف على الآليات والإجراءات التي اتبعتها الكويت في مواجهة تداعيات الأزمة الأمريكية الإيرانية، وتحليلها خروجاً بعدد من النتائج والتوصيات والمقترحات في ضوء هذه التداعيات.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن الأزمة الأمريكية الإيرانية تهدد أمن منطقة الخليج العربي وتؤثر تأثيراً سلبياً على أمن دولة الكويت.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على منطقة الخليج العربي بشكل عام والكويت بشكل خاص.

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة ما بين عامي (1997- 2012).

محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة فيما يلي:

1- تناقض المعلومات التي تتعلق بالملف النووي الإيراني.

2- صعوبة الحصول على بعض المعلومات الخاصة بقضايا التسلح النووي.

مصطلحات الدراسة:

بالنظر إلى موضوع الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، فإن من الأهمية بمكان وضع التعريفات الإجرائية الأساسية في هذا الموضوع وهي: الأزمة، والبرنامج النووي الإيراني، امن دول الخليج العربي، الأمن.

أمن الكويت:

الأزمة:

لغة: من تأزم الشيء إذا أشكل وصعب، وهو يأتي بمعنى المشكلة والمعضلة والقضية الشائكة.

اصطلاحا: هي موقف مفاجئ ينطوي على تهديدات مباشرة وغير مباشرة، قد تعمل على تهديد مصلحة الدولة، مما يتطلب من مسؤولي الدولة اتخاذ قرارات مناسبة في وقت ما لضمان وجود واستمرار الدولة (السلمان، 2004: 2)..

ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها المواقف التي ثارت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران منذ بدئها في العام 1997 وحتى وقتنا الحاضر.

الأزمة الأمريكية الإيرانية:

يعرفها الباحث اصطلاحاً بأنها: إحدى الأزمات الدولية والتي كان محورها الخلاف بين ايران والولايات المتحدة حول عدة ملفات أبرزها الملف النووي.

أما إجرائياً فإنها الأزمة التي حدثت بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ العام 1997 وكان محورها الأساس الملف النووي الإيراني وموقف أمريكا الرافض له والذي كان له انعكاساته الواضحة على أمن الخليج العربي عامة ودولة الكويت خاصة.

البرنامج النووي الإيراني: بدأ البرنامج النووي الإيراني في الخمسينات من القرن الماضي، بمساعدة من الولايات المتحدة بدعم وتشجيع ومشاركة حكومات أوروبا الغربية، استمر التعاون حتى قيام الثورة الإيرانية وإسقاط الشاه سنة (1997). تم إيقاف البرنامج بعد الثورة مؤقتا وإعادة تشغيله مجددا بقليل من المساعدة الغربية كألمانيا وروسيا، وبدأ التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية نتيجة لبناء البرنامج النووي (العتيبي،2006: 30).

أما إجرائياً فإنها: سعي إيران لتطوير القدرة النووية وإمكانية تحولها لامتلاك السلاح النووي وليس مجرد بناء المفاعلات.

الأمـــن: الأمن حالة يشعر فيها المجتمع بالاستقرار والسكينة تتناسب طرديًا مع الامتناع عـــن ارتكاب الأفعال التي تحرّمها التشريعات والأنظمة في ذلك المجتمـــع (Longeran, 1999 :4) (حسين،2009: 12).

أما إجرائياً فأنها: مدى شعور الأفراد في منطقة الخليج العربي بالطمأنية بسبب الأزمة الأمريكية الإيرانية.

أمن دول الخليج العربي:

أما إجرائياً فإنه التحديات الأمنية (بمفهومهـــا الـــشامل ، الـــسياسي، والاقتـــصادي والبشري والثقافي والغذائي) التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الأزمة الأمريكية الإيرانية مثل إثارة الاضطرابات الداخلية في الفترة الممتدة منذ العام1990 مع اندلاع أزمـــة الخليج بين العراق والكويت ودول الخليج العربي الأخرى التي تصاعدت بـــاحتلال العـــراق للكويت في شهر آب من العام نفسه، وتمتد الدراسة حتى عام (2012).

أمن الكويت:

يعرف إجرائياً: (منظومة أمنية مركبة تحدد قدرة الدولة على حماية قدراتها وتنميـــة إمكانياتها من جميع الأخطار الداخلية والخارجية بكافة الوسائل المتاحة وذلك لتقويـــة نظـــام الأمن الداخلي وتفعيل الخطط التنموية وتأمين التحالفات الإقليمية والدوليـــة ضـــد الأخطـــار الخارجية للدول في إطار فلسفة وطنية وقومية شاملة).

الإطار النظري للدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من رؤية النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، إذ إن العلاقات بين الدول تبنى على المصالح وإن الدول تسعى لتحقيق مصالحها بامتلاك القوة، وقد عرف مورغنثاو (Morgenthau) العلاقات الدولية بأنها: "تعزيز الدول لقوتها وميلها لانتهاج سياسة

توازن القوى حتى تحقق المزيد من قوتها لتحقيق مصالحها"، وتعتبر إن القوة العسكرية أحد عناصر القوة التي تسعى الدول لامتلاكها فإن الدول تدخل في ما يسمى بمعضلة الأمن، حيث إن محاولة دول تقوية نفوذها بامتلاك قوة عسكرية فإن ذلك يدفع إلى أن تقوم دول مجاورة أخرى بالسعي لامتلاك قوة عسكرية تدخل الدول في سباق تسلح مما يدفع إلى التوتر بين الدول.

ولا شك أن التسلح الإيراني المستمر يثير القلق في منطقة الخليج العربي، حيث أن حجم التسلح ونوعيته يعدان عملية هجومية، وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح يثير علامات استفهام كبرى، إن برنامج التسلح الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيئة الإستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط، فهو إضافة إلى نسفه قواعد حظر انتشار الأسلحة، يفرض تهديداً مباشراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة وإسرائيل كما يهدد أيضاً آمن القوات الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط.

أما دول الخليج العربي والتي كررت عدم نيتها في الحصول على أسلحة نووية، فإن البرنامج النووي الإيراني يعتبر بالنسبة لها أمراً خطيرا. ورغم إدعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط، إلا أن ادعاءات الأمريكيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أشاعت المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تنوي تطوير البرنامج لأغراض عسكرية أيضاً وإذا كانت إيران تأمل في امتلاك السلاح النووي، فإن هذا الوضع سوف يمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك الأسلحة النووية(باديب،2005: 66).

وقد عكس البيان الختامي الحادي والثلاثين لمجلس دول التعاون الخليجي في أبو ظبي (2010) على مستوى القادة ضرورة إبداء حسن النوايا تجاه إيران، والحث على استمرار المشاورات بين الدول الغربية وطهران بهدف التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني

كما عبر المجلس عن أمله في أن تسعى كافة الأطراف المعنية إلى التوصل إلى تسوية سياسية تبدد المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف وتحقق أمن واستقرار المنطقة وتكفل حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة ووفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت إشرافها وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة دون استثناء بما فيها إسرائيل كما تضمن البيان الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية السلمية للاستخدام السلمي التي ستشكل تحدياً للمنطقة خلال السنوات المقبلة، مع استخدام كافة وسائل الضغط السلمية لإخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل.

وقد تأثرت العلاقات الإيرانية _العربية، وخصوصا مع دول الخليج العربي بشكل عام والكويت بشكل خاص ، بالتطورات التي شهدها المجتمع الدولي، والتي تمثل بنهاية حرب الخليج (الحرب العراقية_الإيرانية) وبانهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور فكرة عزل إيران عن الأطراف الدولية المجاورة، خاصة العربية والخليجية منها، وأخيرا أزمة الخليج الثانية (العتيبي،2006: 30).

ووفقاً لنظرية الاعتماد المتبادل، فإن تعزيز العلاقات التجارية والثقافية والسياسية بين دول الخليج العربي وإيران تعتبر ذات أهمية كبيرة بدلاً من المواجهة، على اعتبار أن إيران دولة لها وزنها الإقليمي المستمد من سياستها الخارجية كواحدة من الدول الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط. (الخرابشة،2003: 35).

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية:

تم إجراء مسح للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك لمتابعة ما بدأ به الآخرون، ومن هنا يمكن عرض الدراستين التاليتين:

دراسة مناور، فواز عباس حبيب (2004) المعنونة بـــ: "الأمن القومي لدول مجلـــس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقـــة بـــين عـــامي (1990-2002)"؛ هدفت الدراسة إلى إظهار الواقع الأمريكي والإيراني في منطقة الخليج خلال الفترة (1990-2002) ومدى تأثر الأمن الوطني الخليجي بالأزمات التي مرت بها، كما قـــدمت الدراسة استعراضاً لمفاهيم الأمن الوطني والأمن القومي العربي والأمن الجماعي الخليجي مـــع ذكر مصادر التهديد التي تهدد المنطقة. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصـــفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود محاولات لدول مجلس التعـــاون الخليجـــي لإنـــشاء منظومة أمنية موحدة من خلال التعاون العسكري الخليجي، والإنجـــازات العـــسكرية للمجلـــس والاتفاق العسكري والعقبات الماثلة أمام هذه المحاولات والحلول المقترحة لاجتياز هذه العقبـــات ومرحلة "إعلان دمشق"، وكذلك محاولات دول المجلس للتنسيق مع كل مـــن العـــراق وإيـــران، لضمان المحافظة على الأمن الخليجي وذك باستعراض العلاقات الخليجية – العراقيـــة والتهديـــد العراقي للأمن الخليجي، وموقف دول مجلس التعاون الخليجي من ضرب العـــراق والعلاقـــات الخليجية الإيرانية والتقارب بين الجانبين، وكذلك التهديد الإيراني للأمن القومي الخليجي.

دراسة الخالدي، حمد عدنان (2007) المعنونة بـــ: "التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج"؛ هدفت إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف الجيوسياسية التي تترتـــب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة،خاصة في المجال النووي، على دول مجلس التعاون وأمن

الخليج العربي ككل. إضافة إلى التعرف على الآليات والأساليب التي تنتهجها إيران في التعامل مع تطورات أزمة ملفها النووي، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي من خلال استعراض الملف النووي الإيراني، وقد توصلت الدراسة إلى أن إيران تسعى لامتلاك القدرات العسكرية غير التقليدية، وذلك لتحقق مجموعة من الأهداف أهمها: تحقيق الردع ضد خصومها من القوى الإقليمية والدولية عموماً، وتفرض نفسها كقوة إقليمية كبرى في المنطقة.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

دراسة أبو تالبي (Abootalebi, 2007) المعنونة بـ "إيران ومستقبل أمن الخليج العربي". هدفت الدراسة التعرف على مستقبل الخليج العربي في ظل الوجود الإيراني في المنطقة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان مستقبل الخليج العربي في ظل التواجد الإيراني، وقد أظهرت الدراسة مدى أهمية تأمين أمن الخليج العربي على المدى الطويل من خلال ترتيبات أمنية إقليمية جديدة تقودها الولايات المتحدة وإيران بالإضافة إلى الدول العربية. وبيّنت أنه في حال غياب أي ترتيبات أمنية فإن الولايات المتحدة سوف تضطر للاعتماد على وجودها العسكري والنفوذ السياسي للحفاظ على الأمن من خلال التعاون مع الدول العربية. ولهذا فإن وجود الولايات المتحدة سيولد مزيد من العداء لأميركا وسيشجع، على مواصلة نضالهم من أجل انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة. وأظهرت أن استبعاد إيران من الأمن الخليجي سيعمل على توليد قوى معزولة ومعادية بين الدول المنافسة للخليج العربي، وأرضا خصبة لمعاداة الولايات المتحدة وانتشار الإسلام المتشدد.

دراسة ساجدي (Sajedi, 2009) المعنونة بـ: "الجغرافيا السياسية وأمن الخليج العربي: إيران والولايات المتحدة". وقد هدفت الدراسة التعرف على الجغرافيا السياسية وأمن الخليج العربي: إيران والولايات المتحدة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لبيان

أثر إيران والولايات المتحدة على أمن الخليج العربي، وقد بيّنت الدراسة أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي لاعتباره محور يربط بين دول أوروبا، وأفريقيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا. كما أظهرت أهمية هذه المنطقة لاحتوائها على أكثر من (63%) من احتياطيات النفط الخام و(40%) من موارد الغاز. وأظهرت أهمية وجود الأمن في دول الخليج العربي وذلك لتفردها في مكانة خاصة في السياسة الخارجية والبلدان المصدرة للنفط. وأظهرت نتائج الدراسة أن الدول العربية في منطقة الخليج العربي لم يكن لديها إدراك لأهمية أمن الخليج العربي، وتفتقر للثقة المتبادلة لكي يسود الأمن الشمولي بين دول المنطقة. وأظهرت الدراسة أيضا أن الولايات المتحدة ينتابها بعض المخاوف من منطقة الخليج العربي خاصة المتعلقة بمكافحة المقاومة، والقضاء على خطر أسلحة الدمار الشامل، وضمان استقرار الدول الصديقة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأثر برنامج إيران النووي على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي والتواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي ومدى تأثر الأمن الوطني الخليجي العربي بالأزمات التي مرت بها، ومدى أهمية تأمين أمن الخليج العربي على المدى الطويل من خلال ترتيبات أمنية إقليمية جديدة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بالإضافة إلى الدول العربية، مما يؤكد الاستفادة الواضحة من الدراسات السابقة في تناول العديد من القضايا التي أثرت على أمن الخليج العربي وخاصة الأزمة الأمريكية الإيرانية، في حين ستركز هذه الدراسة على دولة الكويت كإحدى دول الخليج العربي القريبة إلى إيران جغرافياً، وذلك في الفترة من 1997 وحتى الوقت الحالي وذلك للتعرف على التحديات الجديدة التي يفرضها التواجد الإيراني وملفها النووي على

المنطقة، وبحسب حدود علم الباحث لم يسبق لدراسة سابقة تطرقت لهذه الفتـــرة الحديثـــة، أو التحديات التي يفرضها الملف النووي الإيراني، كما ستقوم الدراسة الحالية بتحليل الأحداث في إطار علمي منهجي بما يمكن من التعرف على تأثير الأزمة النووية الإيرانية على دول الخليج العربي وأمن الكويت.

منهج الدراسة:

تقوم منهجية هذه الدراسة على الجمع بين المنهج التاريخي الذي يقوم على تناول الأحداث التاريخية لجوانب الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاسها على أمن الخليج العربي ودولة الكويت، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول جوانب الأزمة الأمريكية الإيرانية خلال المراحل المختلفة، وتحليل المواقف المختلفة للدول تجاه هذه الأزمة ودراستها دراسة معمقة وصولاً إلى التوصيف الحقيقي للأزمة الأمريكية الإيرانية ومدى انعكاسها على أمن الخليج العربي ودولة الكويت.

الفصل الثاني

الدوافع الإستراتيجية الإيرانية لامتلاك السلاح النووي

تمهيد:

جاء المشروع النووي الإيراني تلبية للطموحات التي سعت لها الحكومات الإيرانية المتعاقبة وحتى وقتنا الحالي، ولعل ثمة دوافع عديدة كانت وراء سعي إيران للحصول على السلاح النووي، وتتمثل هذه الدوافع في الدوافع العسكرية والدوافع الاقتصادية ورغبة إيران في التوسع، والعمل على إيجاد التوازن مع دول الجوار وغير ذلك من الدوافع والتي سيتم استعراضها لاحقاً.

وتعد إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق والمملكة العربية السعودية، وبحكم موقع إيران الجيوبولتيكي، ودورها الإقليمي، فقد أصبحت محط أنظار واهتمام العالم، وهذا الأمر مكنها من تبوء مركز متميز، وجعلها تؤدي دوراً مهماً في النظام الإقليمي في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي (1974)، حيث لعبت إيران دور (شرطي الخليج)، للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، على حساب جاراتها الدول العربية.

وقد اتسمت العلاقات الخليجية الإيرانية بالتشابك والتعقيد ورغم وجود العديد من أوجه العلاقات الاقتصادية والتجارية ذات الوزن الهام بين الطرفين، ظلت العديد من المسائل العالقة تطبع العلاقة بنوع من التأزم، اذ ظلت قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث أحد أهم البنود الثابتة في البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن البرنامج النووي الإيراني طغى في الفترة الأخيرة على ما عداه من قضايا باعتباره يعطي ايران بعداً استراتيجياً، وحيوياً، وبالتالي موضوعاً غير قابل للمساومة لأنه يمثل مطلباً قومياً

على المستوى الرسمي، والشعبي الإيراني، فيما شكل للدول الخليجية مصدر قلــق وتــوجس للعديد من الاعتبارات، لأنه يجعل ميزان القوى في صالح ايران بامتلاكها سلاحاً اســتراتيجياً مهماً.

وتضم منطقة الخليج العربي كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي الست (البحــرين، الكويت، الإمارات، عمان، قطر والسعودية)، إضافة إلى كل من إيران والعراق. وقد تحولت منطقة الشرق الأوسط في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى واحدة من أكثر مناطق العالم أهمية، وذلك بسبب وجود البترول الذي يعد المصدر الرئيس لإمدادات الطاقة للعالم، كما تعتبر العلاقات الأمريكية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي وما أحدثه الاحتلال الأمريكي للعراق من تداعيات إقليمية وداخلية، في ظل انتقال مركز هذا الصراع التاريخي باتجاه آسيا شرقاً وتحديداً منطقة الخليج العربي حديثاً، مع تنامي احتمالات المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بما يهدد بالمقابل وقف تصدير النفط من مضيق هرمز الاستراتيجي.لقد كان طرفاً الأزمة الحقيقي هما إيران والولايات المتحدة الأمريكية، واللــذان حرصا على عدم الوصول بالأزمة إلى مستوى المواجهة المسلحة، حيث لم يكن في مــصلحة إيران أن تعرّض منشأتها النووية وقدراتها العسكرية لضربة أمريكية مدمرة، كما لم يكن فــي مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية اللجوء للخيار العسكري في وقت ما تزال فيــه منغمــسة بالكامل في العراق علاوة على ما تتطلبه هذه المواجهة من تكاليف بــشرية ومادیــة كبيــرة (مزاحم، 2003: 100).وللتعرف على الاستراتيجية الإيرانية وملفها النووي لا بد من تناوله من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأسباب الإستراتيجية لامتلاك إيران السلاح النووي.

المبحث الثاني: أهداف إيران لامتلاك السلاح النووي.

المبحث الأول

الأسباب الإستراتيجية لامتلاك إيران السلاح النووي.

إن التغيرات التي حدثت في النظام الدولي، والنظام الإقليمي، حسنت بشكل واضح العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي، ولعل أهم هذه التطورات التي أسهمت في ذلك الصراع العربي – الإسرائيلي، وتنامي قوة إسرائيل العسكرية والدعم المتواصل لها من الولايات المتحدة الأمريكية، واحتلال العراق ، وازدياد الطلب على النفط، كل هذه العوامل ساهمت في تنامي العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي (بسيوني، 2001: 5).

وكذلك انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان في 2000/5/25، مما زاد من أهمية تواجد إيران والتي وقفت إلى جانب سوريا، وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر لحزب الله، وكذلك توفير الدعم المتواصل للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في العام 2000 (المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، 2002، 7).

إن ما عمل على تقوية العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي وجود العديد من القواسم المشتركة، ومن بين ذلك تعد إيران إحدى دول العالم الإسلامي، وهي تستند إلى شرعية دينية في نظامها السياسي، كما أن إيران كانت لها سياسات ومواقف كثيرة تتفق مع المواقف التي اتخذتها دول الخليج العربي حيال الكثير من القضايا، ومنها قضية الصراع العربي الاسرائيلي، كما أن إيران تبادلت الحوار مع جاراتها من دول الخليج العربي وقد ظهر ذلك جلياً في منظمة المؤتمر الإسلامي في العام 2006 (ليمي، 2006، 7).

كما لعب النفط دوراً هاماً في تنسيق المواقف بين إيران ودول الخليج العربي، وقد لعبت الأحداث التي جرت في أوائل السبعينات دوراً في تشكيل وتسريع تطوير البرنامج النووي الإيراني. كما أدت حرب (1973) بين الدول العربية وإسرائيل إلى ارتفاع أسعار

النفط (الشيخلي، 2005: 1). وكذلك عندما سادت سوق النفط العالمي حالة من عدم الاستقرار في فترة التسعينات من القرن الماضي، حيث عملت كل من إيران والسعودية على التنسيق بينهما فيما يتعلق بالسياسات النفطية لكلا البلدين لتحسين أوضاع السوق النفطية (فتح الله، 2006: 19).

وتأثرت العلاقات الإيرانية _العربية، وخصوصا مع دول الخليج العربي، بالتطورات التي شهدها المجتمع الدولي، والتي تمثل بنهاية حرب الخليج العربي (الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988). وبانهيار الاتحاد السوفيتي 1991، وظهور فكرة عزل إيران عن الأطراف الدولية المجاورة، وخاصة العربية والخليجية منها، وأخيرا أزمة الخليج الثانية 1991، حيث كانت منطقة الخليج العربي، بوصفها المجال الحيوي لإيران هي بداية هذا التطور، ومع اجتياح العراق للكويت عام 1990، عادت إيران إلى دورها للتأثير في مجرى الأحداث في منطقة الخليج العربي، باتباعها الوسائل الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية في المنطقة والخروج من عزلتها، فمدت جسوراً من العلاقات بين الدول العربية في الخليج العربي بشكل خاص، وفي العالم العربي الإسلامي بشكل عام.

وينحصر تاريخ إيران بين الانكماش إلى الداخل في عصور الضعف والانحطاط والاتجاه إلى الخليج في عصور القوة، فهي مثل جميع الدول التي تتجه إلى تعظيم مكانتها في أوقات القوة، إلا أن الوضع الدولي فرض على إيران أن تستخدم حركتها في الخارج لمواجهة تحدياتها الداخلية والخارجية معاً (الشرقاوي، 2011: 22).

وليس من السهل التأكيد بالدليل القاطع – أن البرنامج النووي الإيراني طبيعته سلمية كما تتبناه وجهة النظر الإيرانية، أو أنه برنامج نووي سلمي يتوافق بموازاته أو تحت غطائه برنامج نووي عسكري، وفق ما تدعيه الولايات المتحدة الأمريكية، أو كما هو ظاهر – في

أحيان غير قليلة – في المواقف المشكلة التي تظهرها تارة، وتخفيها تـــارة أخـــرى، الوكالـــة الدولية للطاقة الذرية، غير أن ثمة حقائق لا يمكن تجاهلها تتعلق بالرغبة الإيرانية بـــامتلاك أقصى درجات القدر من القوة، ومن ذات الصنف الذي يمتلكه أعداؤها التاريخيون كأمريكـــا واسرائيل، ومنهم من اختفى دوره كلاعب أو كمهدد بامتلاك السلاح النـــووي، ونقـــصد بـــه الاحتلال الأمريكي للعراق.

وعندما ظهرت معاهدة منع الانتشار النووي قي 1968/7/1 بادرت إيـــران للتوقيـــع على المعاهدة وصادقت عليها في العام 1970، ثم قامت إيران بالتوقيع على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام 1973، وقد أكدت إيـــران فـــي ذلـــك الوقت بأن برنامجها النووي يأتي في إطار الاستخدامات السليمة للطاقة الذرية، كما أن هـــذا البرنامج يخضع بشكل مباشر لإشراف ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد بينت أمريكا أن هذا المشروع يواجه صعوبات فنية في إتمامه وهذا عائد لعدم تطور الـــصناعة النوويـــة الروسية (إبراهيم، 2005: 77).

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المطلب الأول: اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإيراني تجاه الملف النووي.

المطلب الثاني: مفهوم إيران لأمن الخليج العربي.

المطلب الأول

اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإيراني تجاه الملف النووي

إن حالة توازن القوى تؤدي إلى استقرار التفاعلات السياسية الدولية، وعدم تـــوازن القوى يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب، إما لتحقيق مصالح وأهداف توسعية أو طلبـــاً لاستعادة حالة التوازن، لذا فإن توازن القوى يعد بمثابة قانون داخل العلاقات الدولية، وهناك ما يسمى بالتوازن النووي وهي حالة لا يملك فيها أي طرف تدمير الطرف الأخر، خوفاً من التدمير المتبادل، ولا يتطلب ذلك تكافؤ عددي ولكن وجود الحد الأدنى يعد كافياً لحدوث هـــذا التوازن، وقد ينشأ هذا التوازن في غياب توازن القوى، وعلى الرغم من ذلك فإنه يؤدي إلـــى نوع من الاستقرار في حال توفره(العزاوي، 2010: 5).

ويلعب توازن القوى بين الدول العربية وجيرانها دوراً هاماً في إثارة أو احتواء قضية حدودية على نحو آخر. ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد التي ســـوف تكـــون حـــالات للدراسة، الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، لمعرفة مدى تأثر الـــسلوك الـــسياسي الخارجي الإيراني بمثل هذه العوامل الإقليمية في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وتهدف إيران من زيادة الإنفاق على التسلح وتطوير برنامجها النووي إلى أن تبعد أية مخاطر خارجية عنها حيث أنها محاطة بقوى نووية، خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، فهي تدرك جيدا أن السلاح النووي هو للردع بالدرجة الأولى، وأن الدول التي تمتلك هذه القدرة لا يمكن للنظام الدولي أن يحاول فرض عقوبات عليها أو التصدي لها كما حصل مـــع كوريـــا الشمالية التي نجحت في ذلك عمليا.

بيد أن تلك الأهداف لا تطمئن لها دول المجلس التي لم ترفض علناً حق إيـــران فـــي التسلح النووي السلمي (Booth, Wheeler, 2007:2).

تعمل إيران على تعزيز وجودها في منطقة الخليج العربي من خلال إتباع العديد من الوسائل والطرق السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما تعمل إيران بشكل مستمر على الترويج لدورها في ترتيبات الخليج العربي، من خلال تكثيف نشاطها السياسي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي في عدد من الاتجاهات يمكن تناولها كما يلي (إبراهيم، 2006: 22):

الاتجاه الأول: منطقة الخليج العربي.

الاتجاه الثاني: منطقة شمال غرب آسيا.

الاتجاه الثالث: أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

الاتجاه الأول

منطقة الخليج العربي

بحكم موقع إيران الجغرافي القريب من دول الخليج العربي، فإن إيران تشعر بأن لها دوراً إقليمياً بارزاً وعليها أن تقوم به، وذلك من خلال احتواء العراق من ناحية وعمل المصالحات مع باقي دول الخليج العربي، ويمكن القول بأن إيران تقوم بتنفيذ ذلك من خلال الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم مع العراق على الرغم من التنازلات التي قدمها العراق إلى إيران إبان أزمة الخليج 1990-1991، ما زالت إيران تمارس أعمالاً عسكرية منخفضة الحدة ضد العراق منذ احتلاله من أمريكا وحتى وقتنا الحالي*، وسعت إيران نحو تحسين علاقاتها بشكل واضح مع باقي دول الخليج العربي، حيث نجحت إلى حد ما، وظهر ذلك جلياً من خلال المشاركة للرئيس أحمدي نجاد في قمة الدوحة في العام 2007، ولكن ما زالت العلاقة التي تربط بين إيران ودول الخليج العربي هي بين مد وجزر، وهذا ما عبّر عنه نائب

* اتفاقية الجزائر هي اتفاقية وقعت بين العراق وإيران في 6 آذار/ مارس عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي صدام حسين وشاه إيران برعاية الرئيس الجزائري هواري بومدين، وقام العراق بالتنازل عن حقه في الاتفاقية عام 1991.

وزير الخارجية الإيراني رامين مهمان سنة 2011 في طهران والذي اعتبر أن استقرار المنطقة يرتبط بإزالة الأنظمة التقليدية في المنطقة (www.sarayanews.com).

وتصدرت قضية التسلح الإيراني وخصوصاً البرنامج النووي أجندة عمل مجلس التعاون الخليجي في قمته السادسة والعشرين التي عقدت في أبو ظبي في كانون أول/ديسمبر(2005)، حيث استقطبت هذه القضية اهتمام الدول الخليجية كافة خلال هذه القمة، وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي بالقول" مجلس التعاون لا يريد سباقاً نووياً في هذه المنطقة والمجلس فزع بشدة من ذلك، لكن المفارقة من البيان الختامي لم يترجم هذه المخاوف بشكل مباشر بل إنه أشار إلى إسرائيل تحديداً والمنطقة عموماً حيث طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجدد المجلس الأعلى للقمة الخليجية مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج العربي"، وهذه الصياغة التي عكست فجوة كبيرة بين ما أثير قبيل الاجتماعات وما نص عليه البيان تعزى لعدة أسباب(البدراوي، 2006: 659):-

أولاً: رغم إجماع الدول الخليجية الست على المخاطر النووية الإيرانية، فإنها تتمتع مع الأخيرة بعلاقات طيبة على الصعد السياسية والاقتصادية وهي سمة تميز العلاقات الإيرانية الخليجية، فهي وإن توترت على المستوى السياسي فإنها تشهد نمواً واضحا على المستوى الاقتصادي، فحجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران بلغ (180) مليون دولار عام (2003)، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والمملكة العربية السعودية بليون ريال سعودي خلال عام (2004)، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران حالياً كما أن الإمارات العربية تعد خامس دولة في تزويد إيران بالبضائع.

ثانياً: يبدو أن الدول الخليجية لم ترد أن تنتهج خيار التصعيد مع إيران تلك الدولة ذات الـ (70) مليون نسمة وهي جار أبدي لدول المجلس ولديها برامج عسكرية متطورة خاصة وأن دول الخليج لا تزال تعاني من تداعيات الملف العراقي وتدرك جيداً النفوذ الإيراني فيه، وبالتالي فإن التصعيد ضد إيران لم يكن خياراً صحيحاً ويبدو أن دول المجلس قد أخذت في اعتبارها الرسالة التي بعث بها أمين عام الجامعة العربية للمجلس، بالرغم من الانتقادات التي أبداها تجاه هذه الرسالة مسئولون بالإمارات، طالب فيها دول الخليج بتركيز مخاوفها على البرنامج النووي الإسرائيلي وتجنب التصعيد مع إيران بشأن الملف النووي وهي النصيحة التي حظيت باهتمام الدول الخليجية إضافة إلى عداها من نصائح أخرى ومنها الرغبة الأمريكية، من خلال الاتصالات بين الإدارة الأمريكية وبعض الدول الخليجية، في أن تتخذ دول المجلس موقفاً جماعيا ضد البرنامج النووي الإيراني.

ثالثاً: يوجد لدى دول الخليج العربيه إدراك جماعي بخطورة الملف النووي الإيراني بالنسبة لأمنها القومي، ولهذه المخاوف ما يبررها سيما وأنها أضحت محاطة بدول ذات انتاج نووي(الهند، باكستان،إسرائيل، إيران) ومن ثم فإن الموقف الخليجي لم يتجاهل الإشارة إلى القضية النووية ولم يشر إلى إيران تحديداً وإنما أشار إلى ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وهذا ما عادت به القمة الخليجية في الرياض 9 ديسمبر (2006) لتؤكد عليه حيث صرح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية أن دول مجلس التعاون ليست ضد امتلاك إيران لأي مشروع نووي مخصص للأغراض السلمية وأن دول مجلس التعاون لا تسعى للسباق النووي ومن حقها، كما هي الحال بالنسبة لإيران الحصول على الطاقة النووية السلمية، بدلاً من ترك إسرائيل تستفرد بالمنطقة وتفرض تحديات تتطلب

المواجهة، كما طالب العطية بضرورة الضغط على إسرائيل التي تستحق العقوبة لرفضها فتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي رغم المطالبة المتكررة، الأمر الذي يعكس ازدواجية في المعايير لدى الولايات المتحدة وأوروبا والمجتمع الدولي(صحيفة القبس، العدد12050:20 كانون الاول/ديسمبر 2006).وهناك توافق بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية(الكامنة أو المحتملة) (إدريس،2006: 101).

الاتجاه الثاني

منطقة شمال غرب آسيا

تجد إيران أن دورها الإقليمي في المنطقة لن يتحقق إلا إذا استعادت جمهوريات آسيا الوسطى لسيادتها الكاملة، حيث تحظى إيران بمكانة لائقة في أسيا الوسطى لاعتبارات دينية وحضارية، فضلاً عن ذلك الاستفادة من العوامل الضاغطة للجغرافيا السياسية الإيرانية، حيث تعد إيران حلقة وصل بين الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ووسطها، إن قيام إيران بهذا الدور إنما يحقق لها العديد من المصالح التي تتمثل في (عطيه، 2003: 29):

1- الحيلولة دون إحياء الإمبراطورية الروسية.

2- احتواء الصراعات العرقية المتنامية في المنطقة.

3- التبادل الاقتصادي مع تلك الدول.

4- تطبيق النموذج السياسي الإيراني في تلك المناطق.

5- تكوين كتلة إقليمية قوية في القطاع الأوسط من العالم الإسلامي بحيث تكون إيران في القلب منها، ان هذه الكتلة تشمل الهضبة الإيرانية وآسيا الوسطى والخليج.

وبذلك فان السلاح النووي يمكن ان يقدم لإيران أداه بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، حيث تسعى إيران على ما يبدو إلى استخدام القدرة النووية في تعزيز وزنها السياسي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وزيادة التأثير على النفوذ الإقليمي الإيراني، وكذلك في المنظمات الدولية أو زيادة مكانتها في حركة التفاعلات الدولية (وهي تعني التحركات السياسية بين الدول المختلفة والتي ينتج عنها العديد من التفاعلات) (العجمي، 2006: 192).

الاتجاه الثالث

أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

منذ أن حاولت إيران امتلاك السلاح النووي وهي عازمة على انتهاج مبدأ التشدد في مواقفها وهذا ما ظهر جلياً من خلال العديد من مواقفها السياسية الخارجية، وباعتمادها على عدة أوراق وقاعدة سياسية تستند إليها، ومن ذلك ملف حزب الله، وتواجدها في العراق، في الوقت الذي ترى إيران أن إثارة ملفها النووي باستمرار يستهدف الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ خطوات سياسية وعسكرية من شأنها عزل نظامها السياسي وبالتالي إسقاطه، كما ما حدث للعراق (العجمي، 2006: 28).

إن إيران في استنادها إلى هذا الموقف المتشدد إنما تستند إلى عدة محاور وهي (السرحاني، 2005: 44):

1- الرهان على صلابة الوضع الإيراني الداخلي.

2- التغيرات الإقليمية الجديدة التي حدثت في المنطقة والتي صبت في صالح إيران، بحيث أصبحت إيران رقماً صعباً تجاه العديد من الملفات الإقليمية، هذه الملفات التي يتعلق جزء منها بالشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، والجزء الآخر يتعلق بمنطقة آسيا الوسطى، فكل هذه الملفات تتماشى مع المصالح السياسية والإستراتيجية للولايات المتحدة التي بات عليها إما أن تلغي إيران لكي تحافظ على هذه المصالح، أو على الأقل أن تضع لها بعض الاعتبارات في سياستها، مما عزز من الوضع الإقليمي لإيران باقتناعها بأن ما حصل مع العراق لا يمكن أن يحدث معها، وبالتالي إبداء إيران المزيد من التشدد تجاه الضغط الدولي والأمريكي المتعلق بإيقاف برنامجها النووي.

المطلب الثاني

مفهوم إيران لأمن الخليج العربي

منذ أن بدأت إيران تلعب دورا رئيسيا في مجريات السياسة بمنطقة الخليج، وهي لم تنفك عن متابعة مسألة الأمن الخليجي، وطرحها ضمن سياقات السياسة الأمريكية والمصالح الذاتية التي لا تتناقض في أبعادها مع هذه السياقات، فطرحت إيران منذ البداية فكرة إقامة نظام دفاعي يأخذ شكل حلف يضم الدول الرئيسية في منطقة الخليج وبخاصة تلك التي ترتبط معها بعلاقات قوية على أن يستعاض عن ذلك في حالة فشل هذه الفكرة العودة إلى ما يسمى بوضع الدفاع المنفرد، وقد تبلورت هذه الفكرة بشكل أوضح وأكثر حداثة وجدة حين استندت ليس فقط إلى دور إيران كشرطي للخليج، وإنما أيضا إلى دورها الوظيفي في المنطقة، وتبعا لذلك انطلق شاه إيران والهند وباكستان غرضها تشكيل تكتل مواجهة للقومية العربية (القاسمي، 1987: 27).

ولعل ما يؤكد التغير في مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي كنتيجة لقيام الثورة عام (1979) هو اندلاع ما عرف بحرب الخليج الأولى، أي الحرب العراقية الإيرانية التي كانت تهدف إلى تغيير توازن القوى الإقليمية في المنطقة من خلال محولة كلا الطرفين الأساسين في الإقليم إضعاف الطرف الآخر، وفرض مفهومه الخاص للأمن الإقليمي الخليجي (باديب، 1994: 117).

وبعد انتهاء أزمة الخليج الثانية شرعت إيران في استغلال ظروف الحرب والأزمة لتبعد العراق عن دوره الإقليمي، ولتفتح صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي،لا سيما السعودية والكويت، وهدفت دول مجلس التعاون من جانبها إلى موازنة القوة والخطر العراقي، وهكذا استأنفت معظم دول مجلس التعاون علاقاتها الدبلوماسية

مع إيران مع مطلع عام (1990)، ودب الدفء في العلاقات بين الرياض وطهران من خلال الزيارات المتبادلة للمسؤولين في البلدين، وكذلك الحال بالنسبة للكويت والإمارات وباقي دول مجلس التعاون الخليجي (البستكي، 2003: 141).

إن أهم مظاهر الدور الإيراني في النظام الأمني الخليجي تمثلت في (الأسطل، 1999: 86):

أولاً: لا زالت إيران تؤمن ولو نسبياً بأهمية تصدير الثورة، ومن غير شك أن هذا الإيمان ليس بالدرجة التي كان عليها في أوج حماسة عند قيام الثورة نفسها في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، لكن الاستعداد الإيراني على رفع شعار الثورة الإسلامية عالياً ما زال قائماً.

ثانياً: استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث على الرغم من المحاولات المضنية من جانب أبو ظبي للتوصل إلى تسوية بشأن هذا الأمر، سواء بالجلوس على مائدة الحوار، أو عن طريق إحالة القضية التي برمتها إلى محكمة العدل الدولية، أو هيئة تحكيم مختارة.

ثالثاً: تبنى استراتيجية إقليمية تتعارض جذرياً مع استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، أبرز مظاهر هذا الرفض التام للوجود العسكري الغربي عموماً، والوجود العسكري الأمريكي على وجه الخصوص في منطقة الخليج ورؤيتها إلى إسرائيل باعتبارها الخطر الأكبر على أمنها الوطني، واستمرار دعمها لجبهة الرفض لإقامة علاقات طيبة لإسرائيل وتدعيم حركات المعارضة المسلحة المناوئة لعملية السلام برمتها سواء داخل الأراضي المحتلة أو في الأراضي العربية كافة.

رابعاً: مع الإحساس الإيراني بالخطر من تكرار تجربة الحرب مع العراق واحتمالات امتداد الخطر من التواجد العسكري الأجنبي بمياه وأرض الخليج، سعت إلى تطوير قواتها العسكرية.

أما في كيفية مواجهة الخليج العربي لهذا التحدي الأمني الناتج عن التعنت الإيراني في مواصلة التسلح النووي فترى الدراسة أن يكون التعامل مع إيران بطرق عدة منها:

- محاولة دول الخليج من إقناع إيران، من خلال المفاوضات، وحثها، ومناقشتها بالآثار التدميرية والكارثية على أمن هذه المنطقة في حال وقوع انفجار في محطة بوشهر الواقعة في منطقة الخليج ولو كلف هذا الأمر بمشاركة دول الخليج في تحمل تكلفة هذه نقل هذه المحطة مع إيران إلى مناطق أخرى آمنة.
- التعامل مع إيران بندية عبر تفعيل قرارات مجلس التعاون وتوحيد السياسات الخارجية والاقتصادية والعسكرية مقابل الطرف الإيراني وإحداث توازن نوعي في التسلح الخليجي والتحالف مع المجتمع الدولي والدول الفاعلة والتي لديها مصالح حيوية في المنطقة باعتبار أن أمن الخليج مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأمن الدولي.
- إيجاد نوع من الثقة بين دول الخليج وإيران، وحل جميع المشاكل العالقة بينهم بالتفاوض أو عن طريق محكمة العدل الدولية، وارتضاء ما يسفر عنه قرارات واستبدال هذا التوتر بالتركيز على التعاون التجاري والاقتصادي، ومن ثم الأمن الاستراتيجي حتى يتم الاستقرار في المنطقة، والجدير بالذكر أن التعامل وفق هذه الطريقة يكون بتغيير الواقع السياسي والظروف الدولية حتى يتم إقناع إيران بجدوى هذه الطريقة.

المبحث الثاني

أهداف إيران لامتلاك القدرات النووية

تعد الأزمة النووية الإيرانية من أبرز الأزمات التي ظهرت على الساحة الدولية في بداية القرن الواحد والعشرين، وقد عملت على إثارة الصراع بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، وقد اتصفت هذه الأزمة بالتعقيد، إذ كانت نتاجاً لتراكم مجموعة من المتغيرات السابقة التي لا ترتبط فقط بتفاعلات العلاقات الإيرانية – الأمريكية، وإنما ترتبط بقضايا منع الانتشار النووي على الساحة الدولية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر/ ايلول 2001، وقد احتاجت هذه الأزمة إلى قدر كبير من الجهد والتفاعلات السياسية من أجل محاصرة تداعياتها السلبية، وكان السلوك الصادر عن معظم أطراف الأزمة يهدف إلى حماية مصالحها والأوضاع القائمة بأقل تكلفة مادية وبشرية، جنباً إلى جنب مع العمل قدر المستطاع على تجنب الدخول في غمار المواجهة العسكرية (خليل، 2006: www.albainah.net).

وسعت إيران لامتلاك السلاح النووي في عهد شاه إيران من خلال إنشاء مفاعل للطاقة النووية في مدينة بوشهر بمساعدة من ألمانيا وكان هذا في العام 1975، علماً بأن إيران كانت تمتلك مفاعلاً نووياً تجريبياً حصلت عليه من أمريكا في الستينات من القرن الماضي، وتبلغ قوته (5) ميجاوات (الدجاني، 2000: 38)، وقد حاولت إيران عقد صفقة لتقديم تكنولوجيا لإخصاب اليورانيوم وإعادة معاملة البلوتنيوم التي توفر في النهاية دورة وقود كاملة مع الخبراء الألمان، إلا أن الصفقة فشلت بسبب ضغوطات من الولايات المتحدة الأمريكية(بشير، 2005: 36).

وعندما حدثت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي فقد أصاب الجمود جميع الأنشطة النووية الإيرانية، حيث اتخذ المرشد الأعلى

للثورة الإسلامية الخميني موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية، كما أن أمريكا وألمانيا وباقي الدول الغربية رفضت تقديم أي عون لإيران في المجال النووي، جرّاء تعرض المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء حربها مع العراق 1980- 1988، ومع ذلك استمرت إيران في تشغيل محطة بوشهر الإيرانية النووية، والعمل على صيانتها باستمرار (ذياب، 2004: 7)، ثم أعلن الخميني في العام 1986 مواصلة إيران لتطوير قدرتها النووية، وذلك من خلال توسيع دائرة التعاون النووي مع الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، حيث وقعت إيران اتفاقية مع باكستان عام 1986 للتعاون في المجالات العسكرية النووية، كما عملت إيران على توسيع البنية النووية الأساسية في البلاد من خلال افتتاح مركز جديد للأبحاث النووية في أصفهان، كما عملت الحكومة الإيرانية على تطوير القدرات الفنية والعلمية للعاملين في المجال النووي، كما عملت الحكومة الإيرانية على رفع مجالات البحث والتطوير في المجال النووي من خلال تخصيب اليورانيوم، وإعادة معالجة الوقود النووي غير المشبع كيماوياً لاستخراج البلوتونيوم وتخصيب البلوتونيوم بالليزر (الصدى، 2004: 56).

وقد توثقت العلاقة بين روسيا وإيران نتيجة لتعاونها في المجال النووي، ثم موافقة روسيا على بناء ثلاثة مفاعلات نووية، بعد زيارة الرئيس الإيراني خاتمي لها عام 2004، بتكلفة تقدر بحوالي بليوني دولار، وقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتفاق (ابراهيم، 2005: 26).

وقد توقف نشاط إيران في مفاعلاتها النووية لفترة معينة وعاودت العمل في مفاعل أصفهان في العام 2005، تحت لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكن بدون تخصيب

اليورانيوم، كما عرضت إيران على التروكيا* بمبادرة بوقف نشاط التخصيب لسنتين، لكن مقترحها لم يجد استجابة من الأوروبيين، ورغم هذا التوجه الإيجابي لدى إيران فقد نقلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في 4 شباط/ فبراير 2006، وهكذا عادت إيران إلى تخصيب اليورانيوم وأوقفت تعاونها مع الوكالة (كشك، 2004: 98).

وقد فرضت الأمم المتحدة عقوبات موسعة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث يفوض قرار مجلس الأمن رقم (1737) الصادر في ديسمبر/ كانون الأول/ ديسمبر 2006 كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمنع إمدادات وبيع أو نقل كل المواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا التي يمكن أن تسهم في الأنشطة المتعلقة بالتخصيب أو المياه الثقيلة (السعيدان، 2007: www.muslem.net).

وقد شهد العام 2010 تطوراً في الملف النووي الإيراني حيث وافقت طهران على عملية تبادل الوقود النووي وفقاً لاتفاق مع تركيا والبرازيل، وفي 17 كانون الأول 2010 عقدت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا اجتماعاً في نيويورك حول الملف النووي الإيراني انتهى دون التوصل إلى فرض عقوبات جديدة على إيران، كما كشف رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية "علي أكبر صالحي" أن بلاده حددت مواقع محتملة لكي تبني عليها منشآت نووية جديدة وأن أعمال الإنشاءات في اثنتين منها قد تبدأ خلال العام

---

* الترويكا عربة روسية خفيفة تجرها ثلاثة جياد. وقد استخدم مصطلح الترويكا الذي يعني في الروسية المجموعة الثلاثية على الخطة (عام 1960م) التي اقترحها الاتحاد السوفييتي السابق، وهي أن يتولى رئاسة الأمم المتحدة ثلاثة أشخاص في منصب السكرتير العام بدلاً من واحد. ومنذ ذلك الزمن بات وجود 3 مسؤولين عن القرار في أي هيئة أو شركة تسمىترويكا وهي تتكون من بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

2010 (تقرير البرنامج النووي الإيراني خلال 2010، 2010/12/18، نقلاً عن وكالة الأنباء الكويتية على الموقع التالي: www.webcaches.googleusercontent.com/search).

وفي 2010/5/17 وقع في طهران اتفاق مبدئي لتبادل الوقود النووي في اجتماع قمة ثلاثية بين الرئيس الإيراني (نجاد) ورئيس الوزراء التركي (أردوغان) والرئيس البرازيلي (دا سليفا)، وأبدت إيران استعدادها لشحن 1200 كيلو جرام من اليورانيوم منخفض التخصيب إلى تركيا لمبادلته بوقود عالي التخصيب وذلك بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي 5/19 من العام نفسه وزع وفد الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة الأمم المتحدة مسودة قرار على الدول الأعضاء في مجلس الأمن يتضمن تشديداً أقوى للعقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي (البحيري، 2010: 22).

وللتعرف على مزيد من الأحداث لا بد من تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مبررات البحث عن القوة لدى إيران.

المطلب الثاني: أبعاد امتلاك السلاح النووي من قبل إيران.

المطلب الأول

مبررات البحث عن القوة لدى إيران

إن امتلاك إيران للسلاح النووي يأتي تبعاً لمتغيرات على الصعيد الإيراني الداخلي، وعلى الصعيد الإقليمي، وعلى الصعيد الدولي وهذا ما سيتم بحثه في الفصل القادم .

أما على الصعيد الإيراني الداخلي: بوصول أحمدي نجاد إلى السلطة في العام 2005، فقد أظهر تشدداً بخصوص العديد من الملفات الإقليمية والدولية، وتزداد حدة الصراع بين تياري المحافظين والإصلاحيين، وأن البرنامج النووي الإيراني أصبح مشروعاً إيرانياً قومياً لا يعد ضمن قضايا الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين، حيث أن امتلاك البرنامج النووي الإيراني يزيد من قدرة إيران على حماية مكتسباتها القومية ومنها المفاعل النووي والسيطرة على الخليج العربي (إدريس، 2005: 30).

وقد لجأ صانع القرار الإيراني إلى التشدد في مواجهة العالم الغربي، وبخاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اعتبر صانع القرار الإيراني أن البرنامج النووي يعد ورقة رابحة كأحد محاور الضغط الداخلي، ومن خلال هذا الملف يستطيع أن يكسب تأييد مختلف طبقات المجتمع الإيراني، والوقوف في وجه المعارضة والمخططات الأمريكية والاسرائيلية وغيرها من الدول (فتح الله، 2006: 10).

أما على الصعيد الإقليمي فقد ظهرت تحولات إقليمية عديدة أحاطت بإيران، بما يهدد بمخاطر مستقبلية لإيران ابتداءً من انهيار الاتحاد السوفياتي في العام 1991 وسقوط النظام العراقي في العام 2003، والذي أسفر عنه تواجد أمريكي مستمر في العراق، كما أن إيران محاطة بخمس قوى نووية، فضلاً عن توتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية،

وإسرائيل، والتي صرحت مراراً بضربة استباقية للمنشآت النووية الإيرانية مما يبرر امتلاك إيران السلاح النووي (عبد المؤمن، 2005، 3).

إن التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة المحيطة بإيران قد دفعتها إلى إبداء المزيد من التشدد في برنامجها النووي، ومن أهمها عدم تحقيق الولايات المتحدة كافة أهدافها السياسية والاقتصادية من احتلال العراق، وعدم تحقيق الاستقرار السياسي له، وخسائرها المادية والعسكرية حتى أصبحت العملية عبئاً عليها (إدريس، 2005: 31).

أما المتغيرات الدولية فقد واجه الأمن القومي الإيراني حالة استثنائية ناجمة عن عدد من العوامل ومنها (ابو الفضل، 2010: www.ahram):

1- أدت أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، إلى إلقاء تبعات ثقيلة على منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها إيران باعتبارها إحدى الدول الراعية للإرهاب.

2- التغيرات التي مرّت بها البيئة الإستراتيجية الإيرانية بسبب العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق والتي أدت إلى احتلالهما، وإن كان بعض هذه التغيرات كان لها الأثر الإيجابي على تلك الإستراتيجية، إلا أن أغلبها كان له تأثير سلبي عليها.

3- تقدم إيران في مجال برنامجها النووي والمؤشرات المهمة على التوجه العسكري لهذا البرنامج، الأمر الذي أثار كثيراً من الضغوط الدولية على إيران، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

4- الضغوط الداخلية المعارضة داخل إيران بسبب أن الإنفاق المتزايد على القدرة التسليمية يؤثر على المستوى المعيشي لشرائح كبيرة من المواطنين في إيران مما أدى إلى حدوث أعمال شغب في مدن عديدة في إيران، بسبب الظروف المعيشية الصعبة في العام 2006 (تركي، 2001: 22).

المطلب الثاني

أبعاد امتلاك السلاح النووي من قبل إيران

سعت إيران لامتلاك السلاح النووي، وذلك لتوظيف الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء مما يعمل على تأمين (20%) من حاجتها للطاقة الكهربائية، كما أصبح مشروع امتلاك السلاح النووي مشروعاً قومياً ووطنياً إيرانياً، إذ كانت إيران محاطة بخمس قوى نووية هي (باكستان، والهند، والصين، وروسيا، والولايات المتحدة من خلال تواجدها في الخليج العربي) إضافة لتهديدها المستمر لإسرائيل والتي تهدد بتوجيه ضربة لمفاعلاتها النووية (السرحاني، 2005: 42).

وقد أعلنت إيران في 11 نيسان/إبريل 2006 أنها قد انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية، وأنها مصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم على أساس الضوابط الدولية، وأنها لا تحتاج إلى أسلحة دمار شامل. وكان قد تم الإعلان عن نجاح عملية التخصيب من (164) جهاز طرد مركزي في منشأة "ناتانز" النووية. وقال نائب رئيس الطاقة الذرية الإيرانية أن إيران ستسعى لوضع (54) ألف جهاز طرد مركزي موضوع التطبيق، وأن إيران ستعتمد في القوة القادمة على أجهزة طرد مركزي فئة (ب2) (14). إذا تمكن الإيرانيون من تخصيب اليورانيوم بسنة (3.5%) التي تناسب الاحتياجات المدنية، فإنهم سوف يتمكنون في نهاية الأمر من تخصيب اليورانيوم بمعدلات ونسب أعلى للأغراض العسكرية. ومع أن إنتاج اليورانيوم المخصب على المستوى العالمي(90%) بكميات كبيرة عملية بالغة التعقيد، إلا أن إيران قد نجحت في المناورة مع المفاوضين الغربيين حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. وهذا ما يراه البعض عاملاً مهماً في تسريع بناء سلاح نووي حيث تخلت إيران عن العمل في تطوير أجهزة طرد (ب20) اللازمة

لإنتاج الوقود النووي، وهو عمل محل الشك منذ فترة طويلة (صحيفة الشرق الأوسط ، العدد10003، 18 أبريل،2006).

ولعل ثمة مبررات كانت تقف وراء سعي إيران للحصول على السلاح النووي يمكن تناولها وكما يلي:

أولاً: الدوافع الاقتصادية: فقد هدفت إيران إلى توظيف القدرة النووية في تأمين 20% من طاقتها الكهربائية مما يخفف من استهلاك الغاز والنفط في ظل الزيادة السكانية المستمرة، ومع ذلك فإن المفاعلات النووية مكلفة جداً، وقد أنشأت إيران مفاعلاتها في جنوب البلاد بعيداً عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد مما يقلل من أهمية هذا الدافع للمشروع النووي الإيراني (مجلة المعرفة، 2004: 1).

ثانياً: الدوافع العسكرية:

تستند الدوافع العسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية- الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران، وأبرزها أن إيران لابد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، كما أن إيران استنتجت أنها يجب أن لا تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية تجاه إيران.

وبالرغم من محاولة إيران الابتعاد عن هذا الدافع إلا أن هناك إجماع على وجود دوافع عسكرية تقف وراء برنامج إيران النووي، فقد استفادت إيران من تجربتها القاسية مع العراق حيث تعرضت مواقعها للقصف من الجانب العراقي (السرحاني، 2005: 59).

لقد ظهرت دوافع عسكرية عدة لإيران من وراء الملف النووي تتمثل في: تحقيق التوازن العسكري مع إسرائيل، وعلاقة العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية، والسعي لتوسيع

نفوذها الإقليمي، الأمر الذي دفع العديد من المحللين إلى القول بأن إيران إن لم تكن قد امتلكت السلاح النووي، فإنها تسعى إلى امتلاكه بكافة الوسائل (الشهابي، 2005: 8).

ثالثاً: العمل على إيجاد التوازن مع اسرائيل: حيث تمتلك إسرائيل قدرة نووية قادرة على تدمير المنطقة بأكملها، حيث تعد إسرائيل إحدى الدول التي تمتلك تقنية متطورة في المجال النووي، بدعم من العديد من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (زكريا، 1995: 89).

رابعاً: عداء أمريكا لإيران: بدأ العداء بين أمريكا وإيران في العام 1979، عندما تم إنهاء نظام الشاه، من خلال الثورة الإيرانية محطمة مصالح أمريكا في إيران، كما دخل الاتحاد السوفياتي بجيوشه إلى أفغانستان، مما أدى إلى شعور واشنطن بالهزيمة، وبأنها على وشك أن تخسر الحرب الباردة (زكريا، 1995: 91).لذلك كانت أمريكا تسعى لاعتبار إيران محوراً من محاور الشر، وقد برزت تهديدات فعلية ومحتملة تستشعرها إيران من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل ، ورغم اختلاف هذه التهديدات إلا أن من الممكن استنتاج أن إيران وجدت أن السير على طريق إنتاج الأسلحة النووية يمكن أن يوفر لها ضماناً ضد أي تهديدات في المستقبل من جانب هذه الدول الثلاث، إن اتجاه القيادة الإيرانية نحو الخيار النووي، ربما كان ناجماً عن العزلة الإقليمية والدولية التي تعاني منها إيران، بالإضافة إلى أن التفكير القائم على المؤامرة ربما يمثل القوة المحركة وراء الحصول على السلاح النووي (حافظ، 2006: 5).

خامساً: رغبة إيران بالتوسع في منطقة الخليج العربي: تحاول إيران حماية دورها الإقليمي من خلال امتلاك السلاح النووي، وتعزيز وجودها في الخليج العربي، وتوسيع نفوذها السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة الخليج العربي (ابراهيم، 2006: 30).

وتتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية منها؛ تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج ومما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين؛ الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب(الخالدي،2007: 131).

إن إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية(دول الخليج العربي الست) بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعداً من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش الأب بالقول لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني(كشك،2005)، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة؛ منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة سوريا ولبنان. ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية، والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني في العام 2009 أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية، فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن

الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي، ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد". أما الخوف الأكبر لدى دول مجلس التعاون الخليجي فهو كما أوضحه الأمين العام السابق للمجلس عبد الله بشارة في العام 2005 مبينا أن البرنامج النووي الإيراني يسهم في زعزعة توازن القوى في المنطقة، جاعلا من إيران القوة الرئيسية والأكثر قوة وهيبة، في الوقت الذي يؤمن فيه بأن موقف دول مجلس التعاون الخليجي ينبغي أن يكون موحداً، وقوياً، وواضحاً (El-Hokayem & Legrenzi, 2006).

الفصل الثالث

السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني

أثار وصف الرئيس بوش الابن لإيران بأنها جزء من (محور الشر) توتراً بين الولايات المتحدة وإيران زاد في حدته عن أي وقت مضى حين صرح بوش في 2002/1/29، بأن إيران تصدر الإرهاب، وبأنها تمتلك أسلحة دمار شامل معتبراً إياها خطراً متزايداً على الولايات المتحدة وحلفائها. وفي الجانب الآخر، رفض المسؤولون الإيرانيون تصريح الرئيس بوش واتهموه بالدعم المطلق لإسرائيل(Zaberoski, 2005: 3).

وبعد أن انتهت الحرب التي شنتها أمريكا في العراق في العام 2003 تجدد التوتر بين البلدين، وبدأت الولايات المتحدة تضغط في اتجاه التغيير في إيران، وإلا فإنها ستواجه مصيراً مشابهاً لجارتيها أفغانستان والعراق.

ماذا تعني هذه التحذيرات والتهديدات لإيران؟ هل جاء دورها؟ على الرغم من تشابه الاتهامات التي كانت توجه لبغداد كإيواء أعضاء من تنظيم القاعدة والعمل على تطوير أسلحة دمار شامل، إلا أن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد سيواجه صعوبات بالغة في إقناع حتى أقرب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لشن حرب ضد إيران، ليس فقط بسبب عدم ظهور أي دليل حاسم بعد سقوط صدام حسين يثبت اتهامات امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وإيواء عناصر من تنظيم القاعدة ولكن أيضاً لأسباب جوهرية أخرى سيأتي ذكرها لاحقاً في هذا التقرير. فحتى بريطانيا الحلي الأكثر إخلاصاً للولايات المتحدة لديها علاقات دبلوماسية مع طهران وشاركتها فعلياً في تعزيز الحركة الإصلاحية داخل البلاد.

وتتضمن لائحة الاتهامات الأمريكية لإيران، محاولة التدخل في شؤون الداخلية للعراق بعد الحرب. ومما لا شك فيه أن صراع الأجنحة داخل إيران أدى إلى رؤى متضاربة

فيما يتعلق "بما إذا أو كيف" ستتدخل إيران وتؤثر على مستقبل العراق. وإذا اختار المتشددون في إيران أن أفضل فرصة لحماية بقائهم في السلطة هو عن طريق مضايقة القوات الأمريكية في العراق قدر المستطاع، فإن شن علميات شبيهة بحرب العصابات داخل العراق سوف يكون وسيلة واضحة ومكشوفة ولكن ليس هناك حالياً أي شيء يدل على ذلك، بل على العكس، تظل أنشطة الأحزاب الشيعية الأكثر فعالية في العراق مسالمة إلى حد كبير، كما أن الشيعة في العراق لا يحتاجون إلى تأثير إيران لكي لا يولد شك لدى الولايات المتحدة في نواياهم ولكي يحظون بدور أكبر في الحكومة المقبلة كونهم يمثلون ثلثي الشعب العراقي. ولذلك قد يخطئ المسؤولون في الولايات المتحدة في نسب أي تعبير عن الأفكار الإسلامية بين شيعة العراق بأنه من صنع إيران.

أما بالنسبة لاتهامات إيواء أفراد من تنظيم القاعدة فإن الصورة قد تبدو أكثر غموضاً، بسبب صعوبة تحالف تنظيم أسامة بن لادن مع النظام الإيراني الشيعي، بعد أن كانت الحرب بين طهران وطالبان التي استضافت القاعدة وشيكة عام 1998، وهي الفترة التي شهدت مذبحة الأفغان الشيعة على يد طالبان. وترى العقيدة المتطرفة التي تتبعها طالبان وتنظيم القاعدة الشيعة (كفرة وملحدين). وعلى الرغم من دعوة بن لادن إلى الاتحاد بين المسلمين من أجل (الجهاد) ضد الأمريكيين، إلا أن ذلك يتعارض مع سياسة الرئيس المنتخب محمد خاتمي الذي يرى ضرورة إعادة العلاقات مع الغرب وإصلاح الدبلوماسية الإيرانية، وهي خطوة يقف المسؤولون المحافظون في طريقها (الخالدي، 2007: 124).

ورداً على الاتهامات الأمريكية للمتشددين في الحرس الثوري الإيراني بحماية بعض أفراد تنظيم القاعدة في السر، أعلنت طهران اعتقال وترحيل خمسمائة من أعضاء القاعدة، ولكن ذلك لم يؤثر على واشنطن بل دفعها للقول بوجود أدلة تدين القاعدة في عمليات تفجيرات

الرياض. وعلى الرغم من محاولة طهران إبداء تعاوناً أكبر من خلال تقديمها تقريرا لحكومة استراليا يفيد باعتقال إيران (المسؤول الثالث) في تنظيم القاعدة وهو سيف العدل، المتهم بتدبير تفجيرات الرياض، وترحيله لموطنه الأصلي مصر، لتعتقله الولايات المتحدة، إلا أن واشنطن ستظل تضغط على طهران حتى تتخذ إجراءات صارمة وواضحة في محاربة الإرهاب وعلى صعيد الإصلاحات الداخلية. ويبقى اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات صارمة ضد إيران استناداً للاتهامات الأمريكية أمراً بعيد الاحتمال، إلا أن قضية تطوير أسلحة الدمار الشامل تختلف كلياً، وسيكون للولايات المتحدة حجة قوية إن أثبتت ذلك.

واتهمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير لها إيران بعدم الالتزام بضمانات الأسلحة النووية وأرسلت لهذا الغرض فريق تفتيش إلى هناك، إلا أن طهران تصر على أن الأسلحة النووية لا مكان لها في خططها الأمنية وأن برنامجها الذري هو للأغراض السلمية فقط، رغم تصريح وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي المثير للشكوك أمام البرلمان في أن "الحصول على التكنولوجيا النووية من خلال جهود علماء إيران، إنما هو مصدر للقوة، وكل إيراني فخور بذلك" (إدريس، 2006: 103).

ووصفت واشنطن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنه "مثير للقلق البالغ" في حين ضغطت الوكالة الدولية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا على إيران لتوقيع بروتوكول إضافي صارم ملحق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية للسماح بمزيد من عمليات التفتيش الشاملة التي تقوم بها الوكالة الدولية مع إخطار مسبق بفترة قصيرة. ولكن خرازي يرد من الجانب الإيراني بالقول "إذا كنتم تريدون الشفافية منا فساعدونا... لا بد أن تتعاملوا مع إيران التي لها قدرات في التعاون... أما إذا مارستم الضغوط فإن هذا لن يحقق لكم أي نتائج وسيؤدي هذا إلى زيادة الأفكار المتشددة في إيران". ويضيف "بأي حال فلا بد أن

يلقى البروتوكول الإضافي الموافقة من البرلمان الذي يعارض فيه أعضاء موالون للحكومة مثل هذه الخطوة"(إدريس، 2006: 103)..

وماطلت إيران في تطبيق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بسبب حصولها سراً على طنين من اليورانيوم من الصين عام 1991. وتحت ضغط الاتهامات بتطوير أسلحة دمار شامل، يمارس البيت الأبيض ضغوطاً أخرى على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعلن مخالفة إيران لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والذي سيؤدي إلى اتخاذ مجلس الأمن قراراً بفرض عقوبات دولية على إيران. وفي المقابل صرحت إيران أخيراً بموافقتها على مراقبة دولية إضافية على أسلحتها النووية مشترطة في ذلك السماح لها باقتناء تكنولوجيا متطورة محظورة عليها لبناء مفاعلات نووية ليتسنى لها التعامل مع احتياجات الطاقة المستقبلية ومواجهة خطر نضوب النفط، حسب تصريح رئيس البرنامج الذري الإيراني غلام رضا آغا زاده في العام 2005. وتتهم إيران الولايات المتحدة بإعاقة حصولها على التكنولوجيا المتطورة فيما يتعلق بهذا الأمر بعد ممارسة الولايات ضغوطات على روسيا التي ساعدت إيران في بناء أول مفاعل ذري لها ودول أخرى من أجل إيقاف تصدير تكنولوجيا ذرية متطورة لإيران وحذر مؤتمر مجموعة الثماني الذي ضم الولايات المتحدة وسبع دول صناعية أخرى بأن العالم لن يتحمل قنبلة ذرية إيرانية (بومدين، والعبد الرزاق، 2006: 45).

على صعيد آخر تواجه الولايات المتحدة معضلة دعم إيران لحركات إيرانية معارضة تعد معضلة قد تأتي بنتائج عكسية، إذ قد ينتج عن هذا الدعم حركة ارتجاعية أو وحدة وطنية ضد ما يسمى بالتدخل الخارجي. وبالفعل بدأ المسؤولون الإيرانيون بمحاولات تحريك وتوحيد الصف الإيراني من خلال تصريحاتهم، فقد حذر رئيس تشخيص مصلحة النظام ورئيس الجمهورية السابق هاشمي رفسنجاني الشباب الإيراني "ألا يقعوا في فخ السياسة الأمريكية"،

وحمل مرشد الجمهورية على خامنئي واشنطن مسؤولية "إثارة المشاكل والفتن وخلق شـــغب وفوضى داخل إيران" بعد خروج آلاف الطلاب الإيرانيين في 29 حزيران/يونيو 2009 فـــي طهران إلى الشوارع للتظاهر (www.albasrah.net).

وإذا كان الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون قد عبر بكل وضوح عـــن تعـــاطف حكومته مع نظام خاتمي، فإن الإدارة الأمريكية المحافظة في عهد جورج بوش الابن لا تفرق بين خاتمي والمحافظين، وتتهمها بالدفاع عن الدول الثيوقراطية. ومما يدلل على قيام حكومة خاتمي بالإصلاحات المطلوبة كما كان متوقعاً حيث أن نسبة المقترعين في الانتخابات المحلية الأخيرة لم تتعدى 67 في المائة بسبب الإحباط في أداء البرلمان الإصلاحي المنتخـــب عـــام 2000. ورغم أن البرلمان صادق أخيراً على مشروعين لتقييد المؤسسات المحافظـــة غيـــر المنتخبة، إلا أن المشروعين رفضاً من قبل الحرس الثوري، وهذا هو الحال في جميع القضايا التي يسنها مؤيدو خاتمي والتي تتعلق بحقوق المرأة، وحرية الصحافة، والمحاكمة من خـــلال هيئة المحلفين، والتي يتم رفضها باستخدام حق النقض. ويصر خاتمي على إعـــادة مناقـــشة المشروعين المجمدين، وأحدهما يقيد سيطرة رجال الدين المتشددين على ترشيح الإصلاحيين لأنفسهم في انتخابات 2004 (جريدة الشرق الأوسط،2004).

ووجه غالبية النواب الإصلاحيين رسالة إلى مرشد الجمهورية علي خامنئي، اتهمـــوا فيها المؤسسات التي تقع تحت نطاق سلطته بخلق انطباع أن إيران غير قابلة للتغييـــر. وقـــد منعت الصحف من نشر هذه الرسالة وموورست ضغوط على الموقعين من أجل سحب أسمائهم (كشك، 2005: 149).

وحتى العام 2012 لا أبعاد تذكر للأزمة الأمريكية الإيرانية على العلاقة الإيرانية الكويتية، بل أنه في أهمية تبادل الاتهامات بين الولايات وإيران، كان وزير الداخلية الكويتي قام بزيارة إلى إيران في العام 2010، وتحدث فيها الطرفان عن مواقف أمنية مشتركة. وتشير معلومات غير منشورة إلى توجه مجلس التعاون الخليجي لإحياء فكرة أن أمن الخليج من مسؤولية الدول المطلة عليه أي إيران والعراق بعد استقراره سياسياً، إضافة إلى دول المجلس، رغم أن دولة الإمارات لا زالت مترددة بشأن الأمر باعتبار أن هذه التوجه قد يؤثر على مطالبتها بحل مشكلة الجزر (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) (كشك، 2005: 149).

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الموقف الأمريكي والدولي من المشروع النووي الإيراني.

المبحث الثاني: أبعاد الأزمة الأمريكية الإيرانية.

المبحث الأول

الموقف الأمريكي والدولي من المشروع النووي الإيراني.

لا شك أن التسلح الإيراني المستمر يثير القلق في إقليم منطقة الخليج، حيث أن حجم التسلح ونوعيته تعدان عملية دفاعية، وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح يثير علامات استفهام كبرى، أن برنامج التسلح الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيئة الإستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط، فهو إضافة إلى نسفه قواعد حظر انتشار الأسلحة، يفرض تهديداً مباشراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة كما يهدد أيضاً آمن القوات الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط.

أما دول الخليج العربية والتي كررت عدم نيتها في الحصول على أسلحة نووية، فإن البرنامج النووي الإيراني يعتبر بالنسبة لها أمراً مرعباً. ورغم إدعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط، إلا أن ادعاءات الأمريكيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أشاعت المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تنوي تطوير البرنامج لأغراض عسكرية أيضاً وإذا كانت إيران تأمل في امتلاك السلاح النووي، فإن هذا الوضع سوف يمهد الطريق أمام سباق متسارع لامتلاك الأسلحة النووية(باديب،2005: 27).

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الموقف الأمريكي وموقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المطلب الثاني: الموقف العربي والإقليمي والدولي.

المطلب الأول

الموقف الأمريكي وموقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

توجه أورتيجا إلى طهران وشدد أورتيجا عام (1985) خلال هذه الزيارة على عمق الروابط بين إيران ونيكاراجوا، وبعد شهور من تلك الزيارة وقعت الدولتان عدداً من اتفاقيات التجارة ووافقت طهران على تقديم (350) مليون دولار كتمويل لميناء نيكاراجوا، وبعد الإعلان عن هذه الاتفاقيات وصف أورتيجا الولايات المتحدة بـ"الدولة الإرهابية"، وأكد كذلك دعمه للبرنامج النووي للجمهورية الإسلامية(الصعيدي،2009: 2).

اعترف الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في عام (1986) بإبرام صفقات سلاح سرية مع إيران (إيران جيت) والمتضمنة تزويد إيران بأسلحة متطورة أثناء حربها مع العراق والتي تبين من خلالها وجود علاقات سرية بينهما هدفها تدمير العرب والإسلام، واستهدف إبرام الصفقات تأمين الإفراج عن أمريكيين يحتجزهم متشددون شيعة موالون لإيران في لبنان، وحولت حصيلة مبيعات السلاح سرا لمتمردي الكونترا الذين كانت تدعمهم الولايات المتحدة في نيكاراجوا (باديب،2005: 45)، حيث استخدمت إيران وفنزويلا عوائدهما النفطية لتشجيع الدول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا على انتهاج سياسات معادية نحو الولايات المتحدة، وبالطبع كانت نيكارجوا وبوليفيا أول المستهدفين في أمريكا اللاتينية، فبعد أيام قليلة من تنصيب دانيال أورتيجا رئيساً لنيكاراجوا علق نجاد قائلاً: "لقد عادت الثورة الاشتراكية السابقة إلى السلطة، وكلا البلدان لديهما أفكار متشابهة فضلاً عن كونهما عدواً مشتركاً لواشنطن"(الصعيدي،2009:1).

نجحت أمريكا في تعطيل عدة اتفاقيات نووية مع إيران منها الاتفاقية التي أبرمت مع الأرجنتين لتزويد إيران بمفاعل أبحاث لإنتاج البلوتونيوم ومفاعل قدرة إضافية لتقنية فصل وتحويل اليورانيوم، ومع روسيا لتصنيع الماء الثقيل. وفي عام (1995) بدا واضحاً من وجهة نظر أمريكية إن إيران ستحاول الحصول على أسلحة نووية بطريقة أخرى وذلك من خلال شراء مواد مزدوجة الاستخدام من جهات ومصادر غربية. وازداد الخوف من احتمال تصنيع وسائل محلية(كالتخصيب بالطرد المركزي) لإنتاج وقود القنبلة. ونتيجة لهذه التخوفات فرضت أمريكا حظراً شاملاً على إيران وضغطت على روسيا وغيرها من المجهزين 'المحتملين' لوقف أية صادرات تعتبرها من المواد مزدوجة الاستخدام مثل مفاتيح الفولطية العالية (التي يمكن أن تفجر القنبلة) ومسيطرات لاسلكية متخصصة مصممة للتعامل مع حجوم ضخمة من المواد الإشعاعية قد تستخدم في إعادة معالجة اليورانيوم والبلوتونيوم (الشمري،2007: 30).

كشفت صحيفة واشنطن بوست (العدد4، 1-4-2002)، أن إدارة بوش قررت وقف الرهان على الرئيس خاتمي في مجال الإصلاحات معتبرة أنه "ضعيف جدًا وغير فاعل ويفتقر إلى الجدية في وعوده". فاضطراب العلاقات السعودية الأميركية في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الإيرانية الأميركية نوعاً من التوتر، كان دافعًا للتقارب فيما بين السعودية وإيران (الواشنطن بوست 23 /يوليو/ 2002) وأمام هذه الضغوط والمعضلات التي واجهتها المنطقة بدت الحاجة أكثر إلحاحا للتقارب الخليجي الإيراني، ويقع ذلك ضمن إستراتيجية التعاون والتقارب الخليجي الإيراني؛ فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001)، والبيانات المشتركة تعبر عن أهمية التعاون بين إيران والسعودية وقدرتهما على المدافعة عن الإسلام في كل اجتماع مشترك بين البلدين، فقد أعلنت كل من إيران والسعودية عن معارضتهما لأي هجوم أمريكي ضد العراق، وذلك في لقاء جمع بين وزيري الخارجية الإيراني والسعودي

سعود الفيصل وكمال خرازي، على التوالي. وكان الرئيس خاتمي قد دعا الوزير السعودي إلى تعاون إقليمي بين الدول المجاورة للعراق لتشجيعه على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية (أخبار الشرق، 4/أغسطس/2002).

وفي عام (2007) تم عقد اجتماع بين المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين لمناقشة عدة قضايا أهمها البرنامج النووي الإيراني كنتيجة لتوصيات لجنة بيكر- هاملتون [*] التي دعت إلى إجراء حوار مباشر مع إيران، إلا أن هذه الحوارات لم تفض إلى شيء، لذا صدر القرار(1803) في آذار/مارس (2008) والذي وسع قائمة الكيانات والأشخاص، ومنع تصدير السلع مزدوجة الاستخدام إلى إيران، كما دعا الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى تفتيش السلع القادمة من والى إيران، وبعد ثلاثة قرارات دولية صدرت من مجلس الأمن فرضت عقوبات على إيران، إن لم تشهد أزمة الملف النووي الإيراني أي انفراج، بل إن الحكومة الإيرانية ازدادت إصراراً على مواصلة برنامجها النووي (wang, 2009: 39).

لقد كانت إدارة بوش الابن تدرك بأنه طالما كانت القوات الأمريكية متواجدة في العراق فإن أي هجوم أمريكي على إيران أمر غير محمود العواقب، وبذلك انتهت الفترة الرئاسية للرئيس بوش ولم يستطع تحقيق أهدافه الرئاسية، بل أن البرنامج النووي الإيراني تطور خلال هذه المدة، إلا أن النجاح الوحيد الذي حققته إدارة بوش الابن في هذا الملف كان إحالته إلى مجلس الأمن فضلا عن إقناع العديد من دول العالم بفرض عقوبات اقتصادية على إيران كألمانيا وتركيا وبريطانيا (جلود، 2011: 48).

بعد تولي الرئيس الأمريكي باراك اوباما للسلطة حاول إيصال بعض الإشارات الايجابية إلى إيران وان كانت رمزية، ففي آذار/ مارس (2009) وخلال أعياد النيروز (رأس

[*] لجنة أسست بقانون من الكونجرس في آذار/مارس 2005 ويتمثل في إعطاء تقييم متبصر للحالة الراهنة والمستقبلية في العراق بما في ذلك تقديم الاقتراحات والمشورة بخصوص الموضوع، وهو باختصار خطة إنقاذ لحكومة بوش الابن آنذاك.

السنة الفارسية) مدح اوباما الثقافة الإيرانية واقتبس أبيات من شاعر فارسي، وتكلم بعض الكلمات باللغة الفارسية، وقد كان رد طهران على هذه المبادرة يشبه الردود السابقة المطالبة بتغيير حقيقي في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، وخلال خطاب اوباما في جامعة القاهرة (2009) أكد على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية تحت بنود معاهدة عدم الانتشار، كما تم دعوة الدبلوماسيين الإيرانيين لمشاركة الأمريكيين احتفالات تموز في سفاراتهم وقد كانت هذه الدعوة الأولى منذ عام (1979). وفي مقابلة مع قناة العربية قال اوباما في العام 2009: "إذا غيرت إيران من سياستها ستجد يدا ممدودة منا" وبعد أسابيع أكد أن هناك إمكانية للجلوس على طاولة مفاوضات مع إيران وقد رد نجاد بقوله إن إيران مستعدة لمفاوضات وفق مبدأ الاحترام المتبادل. لكن هذه التحركات لم تكن منتجة على ارض الواقع إذ أعربت واشنطن عن خيبة أملها. حيث انتقدت الولايات المتحدة النظام الديني في طهران بسبب وقوفه وراء البرنامج النووي وسجله في حقوق الإنسان. وبالتالي أصبح الرئيس اوباما بعد فترة وجيزة من حكمه يسعى لفرض عقوبات جديدة على طهران (maleki, 2010: 45).

كما أضحت الإدارة الأمريكية تعتقد أن تقييم وكالة المخابرات الأمريكية الرسمي الصادر عام (2007) والذي خمن بان إيران متوقفة عن سعيها لإنتاج سلاح نووي منذ عام (2003) غير دقيق، خاصة بعد مراجعة وثائق التقرير وربطها بالمعلومات الجديدة التي سربت من بعض الإيرانيين، خاصة وان نفس التقييم وصل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وقد ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن المصدر الرئيس لهذه المعلومات كان (علي رضا اصغري) القائد في الحرس الثوري الذي اختفى في اسطنبول عام2007 و(شهرام اميري) العالم النووي الذي اختفى أثناء الحج وقد اتهمت إيران الولايات المتحدة باختفاء الشخصين. وبهذا اخذ اوباما يتجه نحو تشديد الخناق حول برنامج إيران النووي كسلفه جورج

بوش الابن بعد ان أصبحت هذه القضية إستراتيجية أمريكية مستمرة بغض النظر عن الرئيس الأمريكي ان كان جمهوريا أو ديمقراطياً. لذلك تم فرض عقوبات إضافية من قبل مجلس الأمن وفق القرار المرقم(1929) والذي صدر في حزيران/ يونيو2010(جلود، 2011: 48).

وترى الدراسة أنه ومع التطور الذي وصل إليه البرنامج النووي الإيراني فان من المستبعد القيام بأي عمل عسكري ضد إيران في الوقت الحاضر، لذا فإن استعمال أسلوب العقوبات الاقتصادية الأقرب إلى الواقع حالياً، فالولايات المتحدة تعرف أنها إذا ضربت إيران من الممكن أن تشل الحركة البحرية في مضيق هرمز، الذي يمر عبره حوالي ربع النفط العالمي إلى الأسواق الدولية، وستكون نتيجة ذلك ارتفاع أسعار النفط، فضلا عن ذلك تستطيع إيران تحريك الكثير من مؤيديها داخل دول الجوار.

إن إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية(دول الخليج العربي الست) بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعداً من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بالقول لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني(كشك،2010)، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة؛ منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة سوريا ولبنان. ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية، والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في

البرلمان الإيراني في العام 2006 أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية، فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي، ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد". أما الخوف الأكبر لدى دول مجلس التعاون الخليجي فهو كما وضحه الأمين العام السابق للمجلس عبد الله بشارة مبينا أن البرنامج النووي الإيراني يسهم في زعزعة توازن القوى في المنطقة، جاعلا من إيران القوى الرئيسية والأكثر قوة وهيبة، في الوقت الذي يؤمن فيه بأن موقف دول مجلس التعاون الخليجي ينبغي أن يكون موحداً، وقوياً، وواضحاً (El-Hokayem & Legrenzi, 2006).

ويقوم موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية* على أساس أن إيران قد فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات ويتركز هذا الفشل على إطار فئتين رئيسيتين هما عدم تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية، والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم كل هذا يفرض على إيران توقيع بروتوكول إضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتوقف نهائياً عن الاستمرار في أنشطة تخصيب اليورانيوم والتعامل بشفافية كاملة في المستقبل (مخيمر، 2005: 84).

* وهي منظمة حكومية مستقلة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة تأسست في 29 يونيو (1957) بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي وللاضطلاع بهذه المهمة، تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية. المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقع في مدينة فيينا كما يوجد مكاتب لتنسيق العمليات ومكاتب إقليمية تقع في جنيف – سويسرا، نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية، تورنتو – كندا، وطوكيو واليابان وتدير الوكالة أو تدعم المراكز البحثية والمختبرات العلمية في فيينا وسايبرسدورف بالنمسا. موناكو وتريستا بإيطاليا وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الأمن والحث من الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. ودورها الرئيسي هو الإسهام لتحقيق السلام والأمن الدوليين، وان أهداف الألفية هي تحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية.

عندما اتخذت القيادة الإيرانية قرارها بتنشيط برنامجها النووي في 9 تشرين أول/أكتوبر (1990) واستكمال محطة بوشهر للطاقة النووية خلال اجتماع حضره الرئيس الإيراني آنذاك(هاشمي رفسنجاني)فإن جميع المسئولين وفي مقدمتهم الرئيس أكدوا على أن إيران سوف تلتزم باتفاقية الضمانات النووية في أشطتها النووية كافة، وقد استفادت إيران من تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لنفي التقارير الأمريكية والغربية التي تتهما بالعمل على امتلاك النووي حيث سعت إيران إلى التأكيد من خلال عمليات التفتيش الدورية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت الإيرانية على عدم صحة الاتهامات الأمريكية والغربية بينما أثار مسئولو الوكالة من جانبهم ملاحظة أنه ليس هناك ما يثير الشكوك في البرنامج النووي وظلوا يؤكدون دائماً على أنه ليس هناك ما يدعو للاهتمام بشأن الاتهامات الموجهة لإيران بالعمل على امتلاك الأسلحة النووية فلقد كان الموقف الرئيس للوكالة يقوم على أن إيران فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات، ويتمحور هذا الفشل من سببين رئيسيين هما عدم تقديم بيانات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم (محمود، 2005: 94).

وفي التدقيق بين إيران والوكالة الدولية يمكن ملاحظة أن التحولات الجوهرية في التعاون بينهما كانت تحدث في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذار زمني محدد على إيران للكشف عن الغموض في برنامجها النووي، باعتبار ذلك أعلى مستوى لتكثيف الضغوط على إيران مما كان يضطرها إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة حيث بعد هذه المهمة التي وجهها مجلس أمناء الوكالة في أيلول/سبتمبر(2004) لإيران حتى تشرين الثاني/نوفمبر لتوضيح موقفهما بشان الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي، فالمهلة صادرة عن اجتماع أيلول/سبتمبر (2003) والتي أمهلت إيران حتى تشرين

أول/أكتوبر (2005) هي التي دفعت إيران نحو إعلان موافقتها على الانضمام للبروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي (محمود، 2005: 96).

ومع أن إيران كانت قد رفضت هذه المهلة في بادئ الأمر، واعتبرتها موقفاً غير مسئول ويهدف إلى تدمير التعاون بينها وبين الوكالة، فإنها لم تكن ترفض من حيث المبدأ التوقيع على البروتوكول من المساس بسيادة إيران على أراضيها أو الخشية من أن تشتغل عمليات التفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية كستار للتجسس على إيران ، وبالذات التجسس على برنامج الصواريخ وكانت إيران تطالب أيضاً بالحصول على مقابل للتوقيع على البروتوكول يتمثل في ضمان حقها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإسقاط الولايات المتحدة العقوبات المفروضة عليها ولكن إيران وافقت في نهاية المطاف على التوقيع على البروتوكول، واختارت سيناريو آخر مجددا للإعلان على هذه الموافقة أثناء زيارة وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لطهران في العام 2003 وحصولها على تعهدات منهم بأن عمليات التفتيش التي سوف تتم بموجب هذا البروتوكول لن تتضمن مساساً بالسيادة القومية لإيران أو أمنها القومي وقام مندوب إيران لدى الوكالة في 10 تشرين ثاني/نوفمبر 2003 بتسليم رسالة إلى المدير العام تفيد بموافقة حكومته على البروتوكول وموافقتها على وقف جميع عمليات تخصيب اليورانيوم مما أتاح لإيران الإفلات من التعرض للعقوبات في اجتماع تشرين ثاني/نوفمبر (2003) لمجلس الأمناء ثم وقعت إيران رسمياً في 18كانون أول/ديسمبر (2003) على البروتوكول في مقر الوكالة بالعاصمة النمساوية (zaberoski, 2005: 3).

ولكن الإصرار الإيراني على الاستمرار بتخصيب اليورانيوم على أرضها أو رفضها كل العروض المغرية لمساعدتها على تخصيب اليورانيوم خارج إيران، دفع مجلس مديري

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/فبراير (2006) إلى إحالة النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، بعد مشاورات واسعة واتصالات مكثفة مع روسيا والصين تفادياً لتهديدهما وقد أدى هذا إلى خروج الملف النووي الإيراني من يد الوكالة حيث أصبح الدور المطلوب من الوكالة مجرد دور استشاري للتدليل والتشهير على ما تعتبره واشنطن انتهاكات واختراقات من جانب إيران (Abootalebi, 2007: 32). في الشأن النووي مما ينذر بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ربما تضطلع بدور مشابه للجنة التفتيش على الأسلحة العراقية، رغم الفوارق الكبيرة بين حالتي العراق وإيران وكذلك بين صلاحيات وطبيعة كل من الوكالة ولجنة التفتيش، إلا أن الأمر الواقع الذي حدث بالنسبة للجنة التفتيش أنها كانت مخولة بصلاحيات واسعة فيما يتصل بالجانب الفني والتقني من البرنامج التسليحي العراقي وكانت تحيل ما تسجله من وقائع وما تقيمه من أوضاع بمنظورها الفني إلى مجلس الأمن لاتخاذ القرار، وتجدر الإشارة إلى هنا إلى الشروط والضوابط التي تخضع لها قرارات الوكالة لن يعمل بها، لأن الملف برمته خرج عن نطاق الوكالة وكل ما ستقوم به الوكالة هو تقديم توصية أو رفع تقرير عن مدى التزام طهران أو استجابتها لمطالب الوكالة، وليس اتخاذ القرار في شأن الالتزام أو تقييم مدى الاستجابة له (راشد، 2006: 2). كما يتضح مما سبق ذكره أن إيران تتبنى وتجيد سياسة النفس الطويل، وتستخدم عامل الوقت لكي تستفيد منه في الوقت الذي نفذ فيه صبر الآخرين، وذلك بسبب محدودية الخيارات وتحديدها في المقابل كلما تأزم الوضع الدولي بالنسبة لبرنامجها قامت إيران، وعبرت عن استعدادها مع المجتمع الدولي في الرقابة والتفتيش على برنامجها وأرجعت المجتمع الدولي إلى المربع الدولي لتبدأ في المفاوضات من جديد في سبيل الحصول على وضعاً تفاوضياً أفضل.

المطلب الثاني

الموقف العربي والإقليمي والدولي

بدا الموقف العربي رافضاً للمشروع النووي الإيراني، ذلك أن هذا البرنـــامج يـــشكل تهديداً لدول الخليج والدول المجاورة، حيث أن من شأنه التأثير على مدى نفوذ هذه الدول في المنطقة، فامتلاك إيران للسلاح النووي يجعل منها القوى الأولى في المنطقة، كما ويجعل منها مصدرة هيبة الدول الأخرى التي ستسعى تبعا لذلك جاهدة لكسب ولاء إيران ورضاها كي لا تتأثر مصالحها.وقد صرح الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى لصحيفة تريند نيوز في 2010/1/21 بان منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وقد قامت الجامعة العربية باتخاذ خطوات جدية في هذا الشأن من خلال إنشاء مجلس السلم والأمـــن العربـــي، وقامـــت الجامعة باتخاذ عدة خطوات من شأنها ترتيب وتعزيز الأمن القومي العربي، وانضمت كـــل الدول العربية إلى اتفاقية منع الانتشار وكذلك إيران وتركيا.

أما بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني ففيه موقف واضح، فإيران كأية دولة أخرى في المنطقة لها الحق الكامل في استخدام الطاقة النووية، والجامعة العربية لم تتخذ أي قرار ضـــد البرنامج السلمي النووي.يمكن اختصار الموقف العربي اتجاه البرنـــامج النـــووي الإيرانـــي بالرفض وعدم التأييد.

وكان العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز اقترح على نظرائه في مجلـــس التعاون الخليجي أثناء القمة الخليجية في أبو ظبي عام 2010 إعـــادة هيكليـــة قـــوات "درع الجزيرة" فتلك الخطوة من شأنها تفكيك العمل العربي – العربي المشترك وهو ما يصب فـــي النهاية في مصلحة التعاون العربي مع القوى الخارجية شديدة الارتباط بمنطقة الخليج، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو التي ترى الدول الخليجية ربما تكون الوحيدة القادرة

على وقف الطموحات الإيرانية في المنطقة بعد تجميد الاتفاقيات العربيـــة المـــشتركة وعـــدم القدرة على تفعيلها واقعياً (بومدين، والعبد الرزاق، 2006: 41).

وليس من شك في أن إيران مصرة على إكمال برنامجها النووي بالرغم من اعتراضات الولايات المتحدة الأمريكية، وترى في ذلك وسيلة من وسائل تأكيد مكانتها الإقليمية، وفي أطر سيادتها القومية. وفيما يتعلق بتركيا، فمع أنها تدعو إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الـــدمار الشامل في الشرق الأوسط إلا أنها تسعى من أجل إبعاد البرنامج النووي الإيراني عن طبيعته العسكرية وتحاول تشجيع إيران على الاستفادة من هذا البرنامج لأغراض سلمية لأن البرنامج النووي الإيراني إذا ما كان ذا طبيعة سلمية فعلى الأرجح أن لا يكون له تـــأثير علـــى هـــذه المنطقة، بل على العكس من ذلك، فربما يشكل في هذه الحالة لاسيما إذا كان الهدف من هـــذا البرنامج هو حقاً لتوليد الطاقة الكهربائية وفق وجهة النظر الإيرانية، عاملاً يفضي إلى بنـــاء نوع من علاقات التعاون بين دول المنطقة عندما يصدر الفائض في هذه الطاقة إلـــى الـــدول المجاورة التي تعاني نقصًا منها، أو عن طريق الاشتراك بمنظومة ربط للطاقة الكهربائية مع دول من منطقة الشرق الأوسط. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن عدم وضوح الـــصورة الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني، وعدم اكتماله في جوانبه الفنية، فـــضلاً عـــن اســـتمرار الشكوك حول أهدافه يجعل من أي آثار يمكن أن يخلفها أمرًا مستقبلياً غير محدد الملامح، مما يبقي الاحتمالات مفتوحة على نهايتها، بالرغم من أن هـــذه الاحتمـــالات ســـتكون مرتبطـــة بالمتغيرات الإيرانية الداخلية والمتغيرات التي يمكن أن تحصل في بيئة إيـــران الخارجيـــة، إقليميًا ودوليًا(الطائي،2006).إن إسرائيل، التي ترتبط مع تركيا بتحالف استراتيجي، لا تزال ترى أن تركيا يمكن أن تعلب دورًا محدداً للتهديدات الإيرانية، وقد أكدت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية في 28 مايو (2006) ذلك، عندما ناقشت في مستهل زيارتهـــا لأنقـــرة

البرنامج النووي الإيراني. ولم يخف الأتراك حقيقة أنهم لا يمكن أن يكونوا في موقف منعزل عن موقف دول الاتحاد الأوروبي، خاصة وأنهم يسعون من أجل الانضمام إلى هذا الاتحاد منذ زمن بعيد، إن الموقف التركي سيكون منسجماً ومتناغماً مع موقف الاتحاد الأوربي من امتلاك إيران للسلاح النووي، ويحرص الأتراك على الابتعاد عن أي تعارض أو تقاطع عن أي قرارات قد يتخذها الأوربيون حيال هذا البرنامج، مثل فرض عقوبات اقتصادية وسياسية من خلال مجلس الأمن على تركيا، وكما أن تركيا مقارنة بموقفها من الحرب على العراق في ربيع عام (2003)، قد لا تتبني أو تعدم رد الفعل الأمريكي، لاسيما إذا ما قررت الولايات المتحدة استخدام القوة ضد إيران، إلا ربما في حالة حصول تحالف عسكري دولي تشترك في صنعه دول الاتحاد الأوروبي ويحظى بالشرعية الدولية. ولعل الأرجح فإن تركيا كذلك سوف لن تبدي أية تسهيلات أو دعم لعمل عسكري ربما تقوم به إسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية أو مرتكزات البنى التحتية الإيرانية، تجنباً لردود الفعل الشعبية التركية والرأي العام العربي والإسلامي. وربما من المهم أن تنظر تركيا إلى السلاح النووي الإيراني بوصفه نوعاً من التهديد لأمنها القومي، ولذلك فإنها سوف تؤازر الدعوات التي تهدف إلى جعل منطقة الشرق برمتها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل(الطائي،2010)، حيث صرح رئيس الوزراء التركي أردوغان أن إيران لها الحق في تطوير التكنولوجيا النووية طالما أنها لا تستغل هذه القدرات لأغراض عسكرية (الأسعد، 2011/3/5).

فيما يتعلق بموقف الصين وروسيا فكان هناك خلل كبير في موقف المجموعة إزاء موقف إيران الذي تأطر بورقة مسهبة عن آخر رسالة أرسلتها إلى المجموعة بخصوص ما عرف بصفقة الامتيازات مقابل التنازلات إلى رئيسة وفد المجموعة وهي أيضاً مسئولة السياسة

الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون في السابع من تشرين الأول/أكتوبر فضلا عن إقحام الموقف السياسي واغتيال العلماء الإيرانيين (حلب،2010).

ومن مواقف الصين وروسيا استمرار الضغط على إيران كي تعالج المخاوف الدولية بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي وذلك بإصدار بياناً في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وباشتراك كل من روسيا والصين في العام 2011 قالت فيه إن عدم إذعان إيران المستمر لالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة بكبح أنشطتها النووية والسماح بمزيد من تفتيش الوكالة قد عمق المخاوف بشأن نواياها، كما دعت إيران إلى التعاون بشكل كامل مع الوكالة، وحل المسائل المعلقة حتى يتم استبعاد وجود أبعاد عسكرية محتملة للبرنامج النووي الإيراني. وفي بيان آخر صرح سفير أميركا في الوكالة جلين ديفيز في العام 2011 بأن خطة إيران الخاصة بتسريع تخصيب اليورانيوم بأجهزة طرد مركزي أكثر تطوراً تظهر تحديها العميق للمطالبات الدولية بوقف التخصيب. وقال "إن الخطة الإيرانية أحدث مثال وقح لتماديها في عدم الالتزام". وأضاف أنّ محاولات إيران لصنع رأس حربي نووي، تتطلب الانتباه الموحد للمجتمع الدولي"(وكالات،2011) .

وتهدف إيران من زيادة الإنفاق على التسلح وتطوير برنامجها النووي إلى أن تبعد أية مخاطر خارجية عنها حيث أنها محاطة بقوى نووية، خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، فهي تدرك جيدا أن السلاح النووي هو للردع بالدرجة الأولى، وأن الدول التي تمتلك هذه القدرة لا يمكن للنظام الدولي أن يحاول فرض عقوبات عليها أو التصدي لها كما حصل مع كوريا الشمالية التي نجحت في ذلك عمليا.

بيد أن تلك الأهداف لا تطمئن لها دول المجلس التي لم ترفض علناً حق إيران في التسلح النووي السلمي، كما أن الإدارة الأمريكية قالت في تصريح لها أن إيران لا تهدد

أمريكا وإسرائيل لأن لديها جيراناً لديهم سلاح نووي مثل الصين وباكستان والهند وروسـيا، غير أن الشعور بعدم الاستقرار والخوف من أي تحرك قد تقوم به أي دولة وخاصة أمريكـا تجاه إيران، قد يؤدي إلى نشوء حرب جديدة تنعكس سلبيا على حياة الأفراد وموارد الدول .

ومن أهم اتفاقيات التعاون النووي الإيراني تأثير الاتفاقيتين اللتين أبرمتهما إيران مع الصين وباكستان (1987) و(1992) واشتملتا على تدريب العاملين وتبادل الخبرات وفي إطار اتفاقية الصين اشتمل العقد على تزويد إيران بمفاعل نيوترون (MNSR) بقدرة (27) كيلوواط ومفاعلين نوع كونيشان قدرة (300) كيلوواط لقد اعتقدت دوائر المخابرات الغربية أن باكستان التي امتلكت السلاح النووي سنة (1986) زودت إيران بمساعدات نووية قيمة منها تدريب العلماء الإيرانيين في مجال استخلاص البلوتونيوم، وفي أبحاث التخصيب باستخدام الليزرات وأن التدريب جرى في مختبرات (كاهوتا) حيث جرت أبحاث التخصيب وتركيب القنبلة(عطية،15:2003).

عقب هذا التوقيع على الاتفاق صرح الرئيس الباكستاني السابق الجنرال "ضياء الحق" علناً في نوفمبر (1986) أن باكستان راغبة في التعاون مع إيران في الأمور النووية، وذلك رداً على طلب من إيران في هذا الشأن. وتطويراً لهذا التعاون، وقع الجانبان الإيراني والباكستاني في عام (1987) على اتفاقية لإرسال مهندسين إيرانيين للتدريب في باكستان ووقع الاتفاقية عن الجانب الإيراني مدير منظمة الطاقة النووية الإيرانية "رضا أمر الله" وعن الجانب الباكستاني نظيره " منير أحمد خان"، وتنص الاتفاقية على تدريب ما لا يقل عن (6) علماء إيرانيين في معهد العلوم والتكنولوجيا النووية ومعهد الدراسات النووية في باكستان، وقد سعت إيران خلال عامي (1988) و (1989) إلى الحصول على المساعدة من باكستان على عمليات تخصيب اليورانيوم في باكستان محادثات مع مسؤولي منظمة الطاقة النووية

الإيرانية عام (1988). وقد أثارت هذه الأنباء قلقاً عارماً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ومارست ضغوطاً قوية على باكستان لوقف هذا التعاون، ما اضطر الأخيرة إلى نفي وجود تعاون نووي مع إيران، وتبين أن التعاون النووي الإيراني الباكستاني ظل ينمو إلى مستويات متقدمة للغاية، فكانت باكستان مصدراً استثنائياً للمعرفة والتكنولوجيا النووية بالنسبة لإيران (عبد العزيز، 2005: 2).

ومن المعلوم بان أمريكا جعلت من القنبلة النووية الباكستانية، عاملا للضغط على باكستان بدلا من أن تكون عاملا للقوة لديها بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، حيث اصبحت عبئا ثقيلا على باكستان نتيجة التهديد الأمريكي المبطن بتدميره أو المشاركة بقصفه إذا لم تتعاون باكستان ضد طالبان والقاعدة وهكذا يمكن أن يكون السلاح النووي ورقة سياسية في يد الإدارة الأمريكية في مواجهة الملف النووي الإيراني والذي يعد ورقة لإيران ضد دول منطقة الخليج والعالم ككل (عطية،15:2003).

المبحث الثاني

أبعاد الأزمة الأمريكية الإيرانية

منذ إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في العام 2006 أصبح الجانب الأمريكي جزء مباشر من المفاوضات فيما عرف ب(5+1 أعضاء مجلس الأمن الدائمين مع ألمانيا) وقد غير الأمريكيون من إستراتيجيتهم تجاه البرنامج النووي الإيراني فبعد أن كانوا يرون أن إيران يجب أن لا تمتلك التقنية النووية، اخذوا يصرحون بإمكانية امتلاك إيران للتقنية النووية بشرط عدم الاستخدام العسكري من خلال التخصيب في الخارج.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب تطور العلاقات النووية الإيرانية السلمية وتحاول أن تتدخل بصورة سريعة لإنهاء أية نية لتطوير سلاح نووي، فعندما واجهت الولايات المتحدة تحديات الشاه بعد اتفاقيات الهند وفرنسا تؤدي إلى الاستغناء عن الخبرة الأمريكية نووياً أرسلت في تشرين أول/أكتوبر (1977) ممثل وزارة خارجية سدني سوبر(super) للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وتم الاتفاق على إلغاء كل المعاهدات القائمة بين إيران والدول الأخرى، بشرط أن تقوم أمريكا بتزويدها بثمانية مفاعلات لإنتاج الكهرباء. وتم التوقيع على شراء هذه المفاعلات رسمياً في تموز/يوليو (1978) وتضمن الاتفاق أيضاً تزويد إيران بكل ما تحتاجه المفاعلات بما في ذلك الوقود النووي وكيفية تطويره ومواده الأساسية. إلا أن هذا العقد لم ينفذ وصادرت الولايات المتحدة مبلغ ثماني مليارات كجزء من سعر المفاعلات التي تم التعاقد عليها، بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه وإلغاء رئيس الوزراء حينئذ مهدي برزكان العقد حتى عام1979 (الناهي،2005:283). ولمزيد من التوضيح سيتم تناول ذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تهديد المشروع النووي الإيراني للمصالح الأمريكية في المنطقة.

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني.

المطلب الأول

تهديد المشروع النووي الإيراني للمصالح الأمريكية في المنطقة

من الأخطار التي تواجه دول الخليج العربي المأزق في حالة نشوب حرب، ويعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الصادر مع تولي الرئيس بوش الإبن فترة رئاسته الثانية (2004– 2009) "أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيراً ومحورياً، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لا بد أن تكون أشد قلقاً فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية (تقي الدين، 2011: 6).

ولعل هذا ما يفسر التحول في خطاب الإدارة الأمريكية خلال شهر آب/أغسطس عام (2004) الذي أكد فيه بوش أنه لا يستبعد الخيار العسكري ضد إيران في حال عدم توقفها عن تخصيب، اليورانيوم (إدريس،2006 :102). وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقاً حقيقياً حيث إنه إذا كان للدول الخليجية مصلحة أكيدة في التخلص من النظام العراقي السابق سواء أعلنت بعضها ذلك أو لم يعلن البعض الآخر، إلا أن الأمر يبدو مختلفا بالنسبة للحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهن بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة استباقية أو عمليات عسكرية متصلة، حيث لن تكون الدول الخليجية الست بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة بموجب اتفاقيات أمنيه ثنائية (باستثناء المملكة العربية السعودية)، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجيستية للعمليات العسكرية ضد

إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي، حيث أن الدول الخليجية بها نسبة كبيرة من الشيعة، ومن ثم فإن الدول التي تسمح باستخدام أراضيها لضرب إيران قد تتعرض لعمليات إرهابية كما حدث خلال الحرب العراقية – الإيرانية، وينبغي التأكيد على أن المواقف الخليجية تجاه إيران تنطلق من اعتبارات عدة ليس أقلها المصالح المتبادلة مع إيران على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية (إدريس،2006 :102).

فالموقف الأمريكي كما عبرت عنه التصريحات الرسمية المعلنة تعتمد موقف المواجهة للمشروع النووي الإيراني، ووصلت إلى التهديد بالحرب وإجهاض هذا المشروع بالقوة المسلحة سواء بالطريق المباشر، أي استخدام القوات الأمريكية الخاصة المتواجدة بالجوار العراقي، أو التلويح بالجيش الإسرائيلي والتذكير بما فعله الطيران الإسرائيلي بالمفاعل النووي العراقي في ضربة قوية عام 1981م، ولكنه في نفس الوقت فإيران تبدو ماضية في مشروعها بالمزج بين الوسائل الدبلوماسية والسياسية والتلويح بأوراقها المختلفة في المنطقة، ومنها الرد العسكري على أية ضربة توجّه لها، بينما يبدو الموقف الأمريكي في نظر البعض وكأنه غير مكترث بما يجري.

وما بين التهديدات واللامبالاة يدور المشهد الأمريكي في حلقة غامضة تثير الحيرة والبلبلة، ولفك معضلات هذا المشهد، يجب أولاً تتبع الإستراتيجية النووية الأمريكية في العالم، ثم فهم دوافع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن ثم موقع إيران في هذه الإستراتيجيات (تقي الدين، 2008: 11).

كان اكتشاف السلاح النووي بما يحمله من قوة تدميرية هائلة ومرعبة، والاستخدام المبكر له في "هيروشيما ونجازاكي" على يد الولايات المتحدة الأمريكية في الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية، قد صاغ بشكل تفصيلي وحاسم مفردات النظام العالمي الذي ساد بعد

الحرب واستمر حتى بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وفي هذا المجال يرى الاستراتيجي الأمريكي البارز "برنارد برودي" أنّ الأسلحة النووية قد فتحت عصرًا جديدًا طوى الاستراتيجيات والخبرات العسكرية السابقة، وقلل من شأنها وطرح إستراتيجية فعّالة وحيدة هي: إستراتيجية الردع النووي (ادريس، 2006: 60).

ومنذ العام 1978م تعهدت الولايات المتحدة بعدم استخدام السلاح النووي ضد دول لا تمتلكه, وقد التزمت الدول النووية الرسمية الخمس (الصين وفرنسا وبريطانيا وروسيا وأمريكا) بهذا التعهد بشكل علني عند إقرار معاهدة الحد من نشر الأسلحة النووية في العام 1994م بعد 26 عامًا على توقيعها، لذلك بعد انتهاء الحرب فَقَد مبدأ استبعاد القوة النووية مبرره، وذلك مع انتهاء عصر الثنائية القطبية وظهور عالم القطب الواحد، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم، و بدا ذلك في استحداث إستراتيجية أمريكية نووية بديلة عن الإستراتيجية السائدة في فترة الحرب الباردة، والتي ظلت فيها الأسلحة النووية بعيدة عن الاستخدام الفعلي، ولكن الخاضعة في الوقت نفسه للتطوير والتحديث، وفي ايلول/سبتمبر 1996م وقّع الرئيس "بيل كلنتون" مذكرة رئاسية تراجع فيها عن التعهد الذي أقره في العام 1978 بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد دول لا تمتلك هذا السلاح (بو مدين والعبد الرزاق، 2006: 50).

وفي مايو2002م تعهدت الولايات المتحدة لروسيا بتقليص عدد الرؤوس النووية الهجومية التي تمتلكها من 6000 إلى 2000, وقد تبين فيما بعد أنّ هذا الوعد كان مجرد سراب! إذ إن العسكريين الأمريكيين احتفظوا في الواقع بحق امتلاك 4000 رأس نووي مخزونة يمكن إعادة تنشيطها خلال بضعة أيام عند الحاجة، وفي كانون الثاني/يناير 2005م خطت الولايات المتحدة خطوة غير مسبوقة، فقد قدم وزير الدفاع "دونالد رامسفيلد" إلى

الكونغرس مشروعًا باسم إعادة النظر في السياسة النووية، وفيه تناول أساسًا إحاطة مشروع إعادة إطلاق الترسانة الأمريكية النووية بصيغة إستراتيجية. وتذكر هذه الوثيقة أن الولايات المتحدة باتت تواجه أخطارًا متعددة ذات مصادر متنوعة، ليست كلها متوقعة، وأن الترسانة المتوفرة لا تحوي أسلحة دقيقة بشكل كاف، بل أسلحة قوية جدًا وذات قدرة عالية جدًا على اختراق الأرض. وقد استعرض التقرير 1400 هدفاً تحت الأرض, واعتبر أنه ليس للأسلحة التقليدية قوة اختراق كافية لتدميرها وأوصى بضرورة العودة إلى التجارب النووية, من أجل تأمين زمن أطول للأسلحة البعيدة المدى ومن أجل إنجاز تصنيع الرؤوس النووية الجديدة. وقد وضع مشروع لائحة بأسماء سبع دول يمكن استخدام السلاح النووي التكتيكي من الجيل الجديد ضدها وهي روسيا والصين والعراق وإيران وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا. وقد ذكر "بول روبنسون" مدير مختبر "ساندیا"، أنه سيكون بإمكان الولايات المتحدة أن تردع أعداءها بشكل أفضل إذا ما تضاءل الفرق بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية، وفي شهر ايار/مايو 2005م كتبت صحيفة الـ "واشنطن بوست" تقول: قبل أن نبحث في كيفية تطوير ترسانتنا النووية العجوز علينا أن نناقش دور الأسلحة النووية ومدى أهميتها في الحفاظ على أمن الولايات المتحدة و استعرضت الصحيفة بعض النقاط من أجل الإشارة إلى أهمية الأسلحة النووية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة ومستقبلها منها أن العديد من الدول يملك هذا النوع من الأسلحة والعديد من الدول الأخرى يسعى جاهدًا لامتلاكها كذلك فإن الأسلحة النووية التي بحوزة أمريكا اليوم لا تتماشى ومتطلبات العالم الحديث وتتابع الصحيفة تعداد نقاط أخرى تشكل بنظرها دوافع مهمة كي تطور الولايات المتحدة برنامجها النووي وأهمها امتلاك الإرهابيين على حد تعبير الصحيفة أسرار صنع القنبلة النووية (تقي الدين، 2011: 14).

المطلب الثاني

السياسة الأمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني

دخلت أزمة الملف النووي الإيراني مرحلة جديدة هي الأخطر في تاريخ هذه الأزمة حيث بدأت تنذر بخطر كبير وأزمة جديدة يصعب معها التوصل إلى حل مقبول يرضى إطراف النزاع الذي يصر كل منهم على موقف المتشدد حيال هذه الأزمة، وعلى قدر هذه القضية ما طرح لها من السيناريوهات والتصورات والحلول المستقبلية إلا انه لم يتم التوصل حتى الآن إلى حل فعلي وعملي يرضي إطراف النزاع وينقذ العالم من بوادر أزمة لا يعرف احد ما هي نتائجها وإلى أي احد تقف إخطارها خاصة أن إطراف النزاع وجهة نظره الخاصة بالحل الأمثل لهذه الأزمة،حيث ترى إيران أن الحل الأمثل هو إقرار حقها في تخصيب اليورانيوم وامتلاك التكنولوجيا النووية مع إعطاء الضمانات للمجتمع الدولي بان برنامجها النووي للأغراض السليمة فقط، أما الولايات المتحدة الأمريكية فترى بان التسوية الأمثل هي وقف إيران لكافة أنشطتها النووية وبشكل نهائي مقابل الحصول على مزايا اقتصادية ودعم أوروبي وتعهد بضم إيران إلى منظمة التجارة العالمية (بومدين، والعبد الرزاق، 2006: 22).

وعلى أي حال فإننا نجد أن السيناريوهات المطروحة لحل هذه الأزمة تتمثل في:

- الحل السلمي باعتماد الطريقة الدبلوماسية.
- فرض عقوبات اقتصادية على إيران من قبل مجلس الأمن.
- توجيه ضربة عسكرية للمفاعل النووي الإيراني.
- هجوم إسرائيل على المفاعل النووي.
- حدوث حرب استباقيه ضد إيران.
- حدوث انقلاب في إيران مما يؤدي إلى تغيير شكل القيادة الإيرانية.

ويمكن لأمريكا أن تستند سياستها لمعالجة الملف النووي الإيراني من خـــلال النقـــاط التالية:

1. تشديد العقوبات الدولية ضد إيران بحيث تشمل البنك المركزي الإيراني. ويبدو أن الرئيس أوباما جاد في استنفاد كل الوسائل في هذا الاتجاه، حيث وقّع مؤخرًا سلّة من العقوبات الجديدة تشمل المؤسسة الإيرانية والمؤسسات الأجنبية التي تستمر في التعامل مع المؤسسات المالية الإيرانية. وأعلن الاتحاد الأوروبي كذلك قرارًا بوقف استيراده للنفط الإيراني اعتبارًا من أول تموز/يوليو المقبل إلى وقف وارداته من النفط الإيراني، وتقارب كمية النفط المستورد هذه خمس مائة ألف برميل يوميًا. سيكون لهذه العقوبات تأثيرات دراماتيكية على الاقتصاد والنقد الإيرانيين. يضاف إلى ذلك بأن العقوبات قد بدأت تعطي ثمارها، ويؤكد ذلك التدهور الحاصل في سعر صرف النقد الإيراني مقابل الدولار، وسيكون هذا التدهور كارثيًا عند تطبيق قرار مقاطعة النفط الإيراني اعتبارًا من شهر تموز/يوليو 2012.

2. الاستمرار في عمليات التخريب التي سبق ونفذت ضد المنشآت النووية الإيرانية والتي اضطلعت بها الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل والتي تسببت بأضرار كبيرة. وتتحدث بعض المصادر الاستخباراتية في واشنطن عن التحضير لعمليات تخريب جديدة أشد وأقوى من العمليات السابقة.

3. يمكن حل أزمة البرنامج النووي الإيراني من خلال اعتماد معادلة جديدة تقضي بإدخال العامل النووي الإسرائيلي في إيجاد حل إقليمي يجعل من الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي .(Nuclear Free Zone) يسقط مثل هذا الاقتراح كل الاتهامات الإيرانية للغرب باعتماد معيارين في التعامل مع المسألة النووية، كما سيكون من الصعب جدًا على إيران رفض مثل هذا الاقتراح.

يشكل هذا الاقتراح اختبارًا حقيقيًا لنوايا إيران، وفي حال قبولها به فان ذلك سيمثل اختراقًا أساسيًا في موضوع منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع.

سبق أن ربط الإسرائيليون قبولهم ببحث مسألة إقامة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية بتحقيق السلام مع الفلسطينيين والدول العربية، وان قبول إيران بالقبول بالحل المذكور، سيسهل حتمًا عملية العبور إلى السلام. لا يمكن التوهم بسهولة سلوك مثل هذا الطريق، ولكن تبقى المحاولة أفضل من القبول بحتمية الحرب (telhami & kull, 2012: 15).

الفصل الرابع

تداعيات الملف النووي الإيراني على أمن الخليج العربي ودولة الكويت

تمهيد

أقلق التسلح النووي الإيراني العالم بشكل عام، ودول الخليج العربي بشكل خـــاص، لأن من شأن الملف النووي الإيراني أن يؤثر على البيئة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط. كما أن هذا الملف يفرض تهديداً مباشراً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكيـــة ومـــصالح حلفائهـــا فـــي المنطقة، انه يهدد أمن القوات الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط.إن الملف النووي الإيرانـــي احدث انقساما على المستوى الرأي العام، فمن أيد هذا الملف استند على أن إيران قامـــت فقـــط بتخصيب اليورانيوم بنسبة (3.5%–4% ميغاوات) وهذه النسبة لا تكفي لإنتـــاج قنبلـــة نوويـــة (الخالدي، 2007: 123).أما الرافضون كأمريكا لهذا البرنامج فيذهبون إلى أن الهدف الأسمى من الملف النووي الإيراني هو تطوير القدرات النووية الإيرانية إلى الحد الذي يسمح بإنتـــاج قنبلـــة نووية مما يشكل تهديداً عسكرياً لدول الجدار وللأمن العالمي ككل، كمـــا أن إيـــران تحـــاول أن تفرض نفسها كقوة إقليمية في المنطقة، كما أن هناك عدم ثقة دول الخليج العربي بان إيران أمـــا تسعى لتطوير ملفها النووي لأجل الأغراض السليمة (إدريس، 2006: 101).وكان هناك توافـــق بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي حول مبادئ حاكمة لموقف دول المجلس مـــن الملـــف النووي الإيراني، وان هناك مصلحة مشتركة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلـــى تجريـــد إيران من قدراتها النووية الراهنة أو المستقبلية، كما أن دول المجلس ليست ضـــد أي مـــشروع نووي إيراني مخصص للأغراض السلمية.أن هذا الفصل يتطلب تناوله من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية الخليجية.

المبحث الثاني: اثر الأزمة الأمريكية الإيرانية على دولة الكويت.

المبحث الأول

العلاقات الإيرانية الخليجية

كان من المفترض أن تخوض كل من المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، الكويت، عمان دوراً رئيساً في مفاوضاتها مع إيران في منظمة المؤتمر الإسلامي وكانت غايتها بحث الملف النووي الإيراني ومدى خطورته على المنطقة والتي تهدف إلى إقناعها بالتخلي عن فكرة استكمال دورة تخصيب اليورانيوم، ولكنهم حتى الآن لا يزالون على هامش تنفيذ هذا الهدف، ويبدو لنا من الوهلة الأولى أن التحرك السلبي من قبل قادة مجلس التعاون يشوبه نوع من عدم الصحة والصواب، إلا أنه من خلال التحليل الدقيق يتكشف لنا قدر من العقلانية والمنطق في هذا التصرف والذي يبرر الصمت لدول الخليج العربيه (انطاكي، 2006: 45).

وقد انقسم الرأي العام العربي عامة والخليجي خاصة تجاه البرنامج النووي الإيراني، حيث كان هذا التفاوت واضح التأييد والرفض لإعلان إيران تخصيب اليورانيوم، فالمؤيدون بنوا مواقفهم استناداً إلى حقائق عديدة منها؛ أن إيران لم تمتلك أسلحة نووية بعد، فكل ما فعلته إيران هو تخصيب اليورانيوم بنسبة (3.5) إلى (4) في المائة وهذه النسبة لا تمكنها بأي حال من الأحوال من إنتاج القنبلة الذرية.

كما أن مفاعل إيران النووي (بوشهر) لا يمكن استخدامه وسيلة لتهديد الدول المتشاطئة له على الجانب الأخر من الخليج، لكنه قد يسبب أخطاراً في حالة حدوث تسرب إشعاعي منه، أو تعرضه للعدوان الخارجي، وأكثر من ذلك سعي إيران إلى طمأنينة دول الخليج العربي، بأن البرنامج الإيراني لا يشكل تهديداً لها (الخالدي، 2007: 123).

ولاشك أن صدور ذلك التقرير بهذه الصورة يجعل الكثيرين يستعيدون من ذاكرة الماضي المرحلة التي سبقت الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق حين لعبت المخابرات الأمريكية بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية الدور الأهم في اتخاذ قرار الغزو عندما قدمت أدلة وتقارير بناءً على ضغوط من الإدارة ثبت زيفها فيما بعد على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل. أرادت المخابرات الأمريكية بتقريرها الأخير أن تنأى بنفسها عن التورط في تقديم أية تقارير أو أدلة مشبوهة ضد طهران يمكن أن تستغل في تبرير القيام بعمل عسكري ضدها، ومن ثم توريط الولايات المتحدة في مستنقع جديد مثلما حدث في العراق من قبل (الأنصاري، 2006: 33).

كما عكس البيان الختامي الحادي والثلاثين لمجلس دول التعاون الخليجي في أبو ظبي (2010) لقادة دول المجلس ضرورة إبداء حسن النوايا تجاه إيران، والحث على استمرار المشاورات بين الدول الغربية وطهران بهدف التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني.

كما عبر المجلس عن أمله في أن تسعى كافة الأطراف المعنية إلى التوصل إلى تسوية سياسية تبدد المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف وتحقق أمن واستقرار المنطقة وتكفل حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة ووفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت إشرافها وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة دون استثناء بما فيها إسرائيل.

كما تضمن البيان الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية السلمية للاستخدام السلمي التي ستشكل تحدياً للمنطقة خلال السنوات المقبلة مع استخدام كافة وسائل الضغط السلمية لإخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل للجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران ودعوة إيران إلى الاستجابة لمساعي الإمارات والمجتمع

الدولي لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العـــدل الدوليـــة، والتأكيد على أهمية الالتزام بمبادئ الشرعة الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية (درويش، 2004: 55).

ولمزيد من التفاصيل سيتم تناول المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية.

المطلب الثاني: التحديات التي يفرضها الملف النووي الإيراني على دول الخليج العربي.

المطلب الأول

عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية

أسهمت العديد من العوامل في إحداث التقارب بين إيران ودول الخليج العربي منهـــا: أن كل من إيران ودول الخليج العربي يتواجدون في محيط جغرافي واحد، كما أن إيران تعتمد الحكم الثيوقراطي، وهو نفس النموذج المطبق في المملكة العربية السعودية وان كان هناك ثمة اختلافات في المذهبين، كما أن إيران ودول الخليج تعتبر من الدول المصدرة للنفط ويتأثرون ببورصة أسعار النفط، ولعل أهم عامل أسهم في زيادة التقـــارب وجـــود مـــصالح مـــشتركة لمواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين، وكذلك حرب أكتوبر وما تمخض عنها من مقاطعة الدول الغربية وعدم بيعها النفط (تقي الدين، 2011: 23).

والجدير بالذكر أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني يجمع بين تأييد هذا البرنامج والوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في إيقاف هذا البرنامج والحد منه وذلك بسبب خوفها وقلقلها الناجم عن تبني إيران لهذا المشروع. ويمـــكن الـــقول أن الـــتعبير العـــام حـــول البرنـــامج النـــووي الإيـــراني يتضـــمن ما يلي (Guzansky, 2010):

- تكرار الاعتراف بحق إيران للحفاظ على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية والدعوة لفرض حظر إقليمي على الأسلحة النووية(أسلحة الدمار الشامل).
- دعم التوصل الى حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية ، والإعراب عن الرغبة في القيام بدور نشط في ذلك جنبا إلى جنب مع الدول الغربية.
- حث ايران على التعاون مع المجتمع الدولي وضمان التحقق من قِبَل الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- الإعراب عن قلقها إزاء أي عمل عسكري ضد إيران مع التشديد على العواقب المدمرة لمثل هذا الهجوم والذي يشكل خطراً على الدول الخليجية في حالة حدوث ذلك.

ومن الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية-الخليجية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسؤولية دولية، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، إلا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعيق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات:

أولاً: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي عبر عنه الأمير تركي الفيصل بإقدام الرياض على اتخاذ قرار بامتلاك أسلحة نووية حال امتلاك إيران لأسلحة مماثلة في العام 2006. حيث قال الفيصل" إن امتلاك إيران رؤوسًا نووية "يجبر السعودية على بدء سياسات قد يكون لها عواقب دراماتيكية". كما وصف إيران بأنها "نمر ورقي بمخالب فولاذية"، وإن وجودها يسبب زعزعة الاستقرار في المنطقة، مشيرًا إلى أن إيران تتعامل بحساسية شديدة مع تدخل الدول في شؤونها، وإن عليها أن تقبل تعامل الآخرين معها بالطريقة نفسها (إليان،2011).

وهو الأمر الذي أكد عليه أيضاً (يوشكافيشر) وزير الخارجية الألماني في العام 2007

بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون ككابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث (الأنصاري، 2006: 4).

ثانياً: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها (تقي الدين،2011: 5).

ثالثاً: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يساعد في تحسين العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية العربية الثلاث، واعتبار القضية شأنا إيرانيا داخليا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية (الأنصاري،2006: 6).

أما بالنسبة للآثار البيئية المباشرة؛ تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يعد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد (280) كم من مدينة

الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة. وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسلحها النووي اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب. وثمة شواهد تاريخية على مثل هذه الأخطار ومنها حادث تشرنوبل عام (1986)*. ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها لعشرات السنين (Guzansky, 2010:5).

تواجه دول الخليج العربي مأزقاً في حالة نشوب حرب، ويعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة تعارض مصالحها كإيران، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الصادر مع تولي الرئيس بوش فترة رئاسته الثانية (2004– 2009) "أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيراً ومحورياً، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لا بد أن تكون أشد قلقاً فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية (تقي الدين، 2011: 6).

* وهي الحادثة حصلت في الاتحاد السوفييتي السابق والتي تم من خلالها تسرب الإشعاعات النووية من مفاعل تشرنوبل مما سبب العديد من الأضرار، (تقي الدين، 2011: 6).

وبالرغم من المحاولات العديدة لإيران لإحداث التقارب مع دول الخليج العربي إلا أن كثير من العوامل ساهمت في زيادة الفجوة ما بين إيران وما بين دول الخليج العربي، وتعد هذه العوامل عقبات واضحة نحو نمو العلاقات الخليجية الإيرانية، أو عقبات نحو إحداث مزيد من التقارب مع جارتها من دول الخليج العربي، وهذه العوامل متنوعة فمنها عوامل دينية وعوامل ثقافية وعوامل سياسية وعوامل أمنية، ومنها ما يتعلق بالظروف الخارجية، وفيما يلي توضيح لهذه العوامل (Ryu, 2003: 54):

أولاً: نزاع إيران مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث:

من المعلوم أن خلافاً ثار بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول جزر (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، وقد شكل هذا الخلاف توتراً في منطقة الخليج العربي، ذلك أن إيران ترفض مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها في العام 1971، ومع المحاولات المتكررة لحل المشكلة سلمياً إلاّ أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل (النجدي، 1999: 1).

إن قضية الجزر الثلاث تعد إحدى العقبات في نمو العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي، وخاصة في المجال الأمني، وبالرغم من التقارب الإيراني مع السعودية في العام 1999، إلا أن إيران رفضت أن يكون من أجندة مباحثاتها مع الجانب السعودي مناقشة موضوع الخلاف حول الجزر الثلاث (Gill, Gram, 2000: 54).

ثانياً: اختلاف المذهب:

تتبنى إيران المذهب الشيعي، بينما تتبنى دول الخليج العربي المذهب السني، وقد شكلت قضية الاختلاف المذهبي بين الشيعة والسنة جدلاً واسعاً، خاصة بعد احتلال العراق في العام 2003 من قبل أمريكا، ولكن ظهر وعي عند العرب وهو إمكانية الاستفادة من إمكانات

الشيعة، في مواجهة مخططات أعداء الإسلام الظاهرين، كاليهود والصليبيين لمواجهة الهجمة على ديار الإسلام، كما أعطت السعودية الفرصة للطائفة الشيعية للتعبير عن رأيها منذ تسعينيات القرن الماضي، وذلك بعدها ساد الهدوء في العلاقات بين السعودية وإيران (بسيوني، 2001: 9).

وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن التقارب والتعاون مع إيران هو أفضل وسيلة للحماية من المخططات الأمريكية، حيث ظهر خلاف عميق بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية حول الصراع العربي الإسرائيلي إلى الإعلان في 29/كانون الثاني/2002 (بسيوني، 2001: 10)، وذلك عندما أعلن ولي عهد السعودية أنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز أنه: "من الصعب الدفاع عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك بسبب انحياز واشنطن المطلق إلى المواقف المتطرفة التي ينتهجها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، وهذه كلها أدت إلى حصول تقارب سعودي إيراني في المنطقة بدل من التنافر بينهما" (Ryn, 32).

وبسبب تعاظم التدخل الإيراني في الشأن العراقي بعد إحتلال العراق 2003 فقد اختلف الموقف السعودي تجاه إيران، وقد أكد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في أواخر عام 2005 أن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن التناحر الطائفي في العراق، وأن واشنطن تسلم العراق لإيران، وذلك نتيجة لشعور السعوديين بالدور الإيراني المتعاظم في العراق، وبالأضرار التي ستصيبهم بما يحدث في العراق، حتى يقال أن أكبر الرابحين من الغزو الأمريكي للعراق كانت إيران، بشهادة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل 2003، بحيث أصبحت إيران أهم وأقوى من دول الخليج العربي مجتمعة، ليس من ناحية نفوذها داخل العراق، وإنما باعتبارها لاعباً إقليمياً مهماً.

وقد ازداد التدخل الإيراني في العراق نتيجة لما يحدث فيها من أحداث، حتى غدا الموضوع العراقي ورقة رابحة في يد إيران تجاه دول المنطقة عامة، والولايات المتحدة خاصة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال دعوة زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عبد العزيز حكيم (2003) إيران إلى فتح حوار مع واشنطن والذي وصفتها جبهة التوافق العربية العراقية (44 مقعداً في البرلمان) بأنها تعد "تدخلاً صارخاً في الشأن العراقي لا مسوغة لـه"، وكذلك وصفتها هيئة علماء المسلمين السنة في العراق بأنها: "محاولة لشرعنة التدخل الإيراني في العراق"(ذياب، 2004: 56).

والجدير بالذكر أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني يجمع بين تأييد هذا البرنامج والوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في إيقاف هذا البرنامج والحد منه وذلك بسبب خوفها وقلقلها الناجم عن تبني إيران لهذا المشروع. ويمكن القول أن التعبير العام حول البرنامج النووي الإيراني يتضمن ما يلي (Guzansky, 2010): تكرار الاعتراف بحق إيران للحفاظ على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية والدعوة لفرض حظر إقليمي على الأسلحة النووية(أسلحة الدمار الشامل)، ودعم التوصل الى حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية ، والإعراب عن الرغبة في القيام بدور نشط في ذلك جنبا إلى جنب مع الدول الغربية، وحث إيران على التعاون مع المجتمع الدولي وضمان التحقق من قِبَل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإعراب عن قلقها إزاء أي عمل عسكري ضد إيران مع التشديد على العواقب المدمرة لمثل هذا الهجوم والذي يشكل خطراً على الدول الخليجية.

ومن الناحية الاقتصادية فعلى الرغم من التباينات السياسية بين إيران والدول الخليجية إلا أن التعاون الاقتصادي كان أحد أهم عوامل التقارب بين الجانبين، حيث تعد تلك الدول

أكبر الشركاء التجاريين لإيران. وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران، ودولة الكويت قد بلغ (180) مليون دولار في عام (2003)، في حين كان لا يتعدى (40) مليون دولار، كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وإيران من (1218) مليون ريال خلال عام (2003) إلى بليوني ريال خلال عام (2004)، أما حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وإيران فقد بلغ في عام (2003) حوالي (68) مليوناً و(250) ألف دولار، أما بالنسبة لدولة الإمارات فعلى الرغم من وجود النزاع الإماراتي– الإيراني حول قضية الجزر الإماراتية الثلاث، إلا أن الإحصاءات الإيرانية تشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة تعد ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران، في الوقت الراهن، كما أنها خامس أهم دولة في تزويد إيران بالبضائع، ففي عام (2003) سجل التبادل التجاري بين البلدين أعلى المعدلات، إذ بلغ (16.10) مليار درهم (4.4 مليار دولار) بما يعادل (13.5%) من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم والبالغ (118.95) مليار درهم (32.5 مليار دولار)، كما تعد إيران أهم الأسواق على الإطلاق بالنسبة للإمارات في مجالي الاستيراد وإعادة التصدير(كشك،2010: 5).

ومن الناحية السياسية وعلى الرغم من أن العلاقات الإيرانية– الخليجية قد شابها بعض التوتر منذ قيام الثورة الإيرانية 1979 وما تبعها من تداعيات، حيث كان التوتر هو السمة السائدة في العلاقات بين الجانبين، إلا أن بعض الدول الخليجية (قطر وعُمان) حافظت على علاقة قوية مع إيران، خاصة وأن مضيق هرمز فرض بعضاً من خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعمان تحديداً ثم انضمت إليها لاحقاً دولة الكويت وإن كان بدرجة أقل، مع استمرار العلاقات متوترة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وبدرجة أقل مع البحرين (باديب، 2005:7).

وتعكس الملامح العامة للتفاعلات السياسية السابقة بين إيران والدول الخليجية الستة حرصاً إيرانيا على توطيد العلاقات مع تلك الدول حتى في ظل وجود خلافات أو تباينات في وجهات النظر بين الجانبين. وفي هذا الصدد حرصت إيران على طمأنينة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي، حيث قام حسن روحاني كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين بجولة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر يونيو (2005) استهدفت التأكيد على الأغراض السلمية للبرنامج النووي الإيراني، فضلا عن أن هذا البرنامج يتفق مع القوانين الدولية، وهو الأمر الذي وجد تفهماً خليجياً (El-Hokayem & Legrenzi, 2006: 10).

ونستنتج مما سبق أن علاقات إيران مع دول الخليج العربي قد شهدت تطورات بارزة خلال العقود الأخيرة كما تأثرت بمجموعة من العوامل المرتبطة باختلافات عقائدية ورؤية كل منهما للآخر وتأثير كثير من القضايا الخلافية مثل (قضايا الأمن والحدود والبترول) على تطور العلاقات بينهما.

المطلب الثاني

التحديات التي يفرضها الملف النووي الإيراني على دول الخليج العربي

ينظر إلى أمن الخليج على أنه أمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة الدول المتجاورة المنتمية إلى إقليم واحد (دول الخليج، العراق، إيران). ويعد أمن إقليم الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية عموماً، والسياسات الخليجية خصوصاً، ففي معظم التفاعلات الدولية في المنطقة منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، ومروراً بالحرب الأمريكية في أفغانستان مطلع عام (2001)، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في (2003) وانتهاء بتنامي ظاهرة الإرهاب، وتداعيات الملف النووي الإيراني، كان موضوع أمن الخليج يطرح نفسه على أنه قضية تواجه دول المنطقة. إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن بالغرب بشريان حياته في منطقة الخليج المتمثل بإمدادات الطاقة، التي تمد العالم الصناعي بـ (60%) من احتياطاته النفطية. إضافة إلى الدلائل العديدة بأن الخليج سوف يصبح أكثر حساسية وأهمية خلال العقود المقبلة(كوخ،2006: 45).

إضافة إلى الدلائل العديدة بان الخليج سوف يصبح أكثر أهمية وحساسية خلال العقود المقبلة فقد ارتفع سعر النفط خلال اقل من سنتين بنسبة (55%)و تدل جميع المؤشرات على إن الأسعار ستبقى مرتفعة بل تتجه إلى نجو مزيد من الارتفاع وذلك بدلا من أن تشير إلى احتمال حدوث حالة استرخاء في أسواق النفط العالمية حيث أن تقديرات وصول برميل النفط إلى مستويات تقارب (100) دولار للبرميل لم تعد مبالغا فيها (كوخ، 2006: 45).

أما على الصعيد السياسي فهناك ثلاثة متغيرات تتعرض لها المنطقة حاليا وتبدو مؤثرة استراتيجيا في امن الخليج ؛ العراق الجديد والمقصود به إعلان الحرب الأمريكية على العراق وتغيير النظام السياسي فيه، مما أدى الى تدهور الوضع في العراق الجديد على

الصعيد الأمني، والسياسي، والاقتصادي، والمجتمعي، والأيدلوجي، في غياب نظام دولة قادر على فرض هيبة القانون ووجود نظام بديل لا يزال حتى ألان نظام هش حول العراق إلى ساحة تصفيات مزدوجة لتنظيمات الإرهابية مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس سياسي وتصفيات طائفية على أساس مذهبي من جهة وتصفيات إيرانية مع الولايات المتحدة، وبقايا النظام السابق من جهة أخرى. إلا أن ما جرى في العراق كان باعثا لان تتبلور لدى إيران قراءه على نحو مغاير هذه المرة، لما لديها من قوة ردع إستراتيجية بسبب أنها لاعب مؤثر في المشهد العراقي. ومن هنا فقد أصبح المشروع النووي الإيراني قد وصل إلى نهاية مقاصده التطبيقية ونضجه اللوجستي وهو احد أهم المتغيرات الجذرية في تغير معادلة أمن منطقة الخليج العربي.

والمتغير الثالث يتعلق بالعجز الأمريكي حيث تبدو الولايات المتحدة عاجزة عن تقديم أي حلول لما نتج عن المتغيرين في العراق وإيران ففي العراق يبدو عجزها واضحا حيث إنها لا تمتلك أجوبة كافية عن مستقبل العراق في ظل المتغيرات الدائرة في رحاها المنطقة. ويتجلى هذا العجز من خلال تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية مراراً أنها لا تريد خوض حرب مع إيران لان الوضع العراقي لم يستقر (رسول، 2006: 69).

وبكلمات أخرى يمكن القول أن الأمن الفعلي في منطقة الخليج وآفاقه المستقبلية لا ينبئان بأي تقدم، ويشير التاريخ الحديث للصراعات في هذه المنطقة إلى أن انتهاء أزمة محددة لا تتبعه بالضرورة فترة من الاستقرار النسبي وكان هذا واضح بعد قيام الثروة الإيرانية إلى اندلاع الحرب الإيرانية العراقية التي تبعها الغزو العراقي لدولة الكويت. ولا يوجد في الوقت الحاضر ما يشير إلى ان العلاقات في الخليج تتجه نحو التحسن بعد غزو العراق، فالعراق يتأرجح على حافة حرب أهلية كما ان غزوه جعل الإرهاب يتصاعد بدلا من ان يتقلص. أما

إيران فهي تخاطر باحتمال تعرضها لتدخل خارجي بينما تقف بعناد في مواجهة المجتمع الدولي فيما يخص برنامجها النووي. ويمثل كل من إيران والعراق في الوقت الحالي عاملين سلبيين في الجانب الأمني وان النتيجة الواضحة التي يمكن ان تترتب على هذا الوضع هي نشوب جولة أخرى من الصراع أو ربما سباق تسلح محموم (كوخ، 2006: 45).

ورغم عظم التحديات الأمنية المتمثلة في الفترة الممتدة من عام (1981) وحتى الاحتلال العراقي (2003) التي واجهت دول الخليج العربية طيلة ربع القرن الماضي إلا انه يلاحظ افتقار دول الخليج العربي إلى رؤية أمنية وإستراتيجية موحدة رغم ان مصادر التهديد التي واجهت وتواجه هذه الدول تكاد تكون واحدة فلم تكن هناك رؤية إستراتيجية أمنية واضحة للتعاطي معها، وهو مايؤكد الفكرة السائدة بان أمن الخليج العربي قابل للتغيير والتطور ويتأثر بدرجة واضحة بالمتغيرات الإقليمية أو الدولية الجديدة، ويبدو هذا واضحا منذ نشأته وحتى عام 2005، حيث مر هذا الإدراك بعدة مراحل كان لكل مرحلة خصائصها الواضحة وعلى النحو التالي (كشك، 2005: 150).

المرحلة الأولى (1981–1990): التي بدأت بتأسيس مجلس التعاون في أيار/مايو (1981) حيث اخذ الإدراك الأمني لدول يتبلور وبدا أن هناك اتفاقاً خليجياً على ضرورة الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن، ورفض نفوذ القوى الأجنبية في المنطقة، وضرورة إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وصاغت هذه الدول مبدأ أمنياً أساسياً يتمثل في ان امن الخليج واستقراره هما من مسؤولية الدول، وخاصة تمركز الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية وقد تكرر هذا المبدأ أيضاً في البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون الخليجي وخلال هذه المرحلة أيضاً كانت هناك بداية إدراك من دول المجلس بخطورة التهديدات التي تفرضها البيئة الداخلية، والمتمثلة

بالأساس في التطرف الإرهاب والجماعات الراديكالية التي تتبنى أعمال العنف منهجا لها، وترجم ذلك في إقرار دول المجلس لأهداف الإستراتيجية الأمنية (علي، 2005: 10).

المرحلة الثانية : وتبدأ من الغزو العراقي للكويت (1990) أغسطس وحتى أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في هذه المرحلة حدث تغير في نظرة دول المجلس إلى كيفية الحفاظ على أمنها، بحيث لم يعد امن مجلس التعاون الخليجي أمنا خليجا فحسب أو مسؤولية دول الخليج فقط ، بل تم الربط بين الأمن الدولي وامن دول مجلس التعاون الخليجي، وأصبحت القوى الخارجية التي كانت تمثل خطرا من قبل هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة، واكتسبت أبعادا مختلفة أبرزها الخطر الداخلي والتهديدات الخارجية، وارتبط ذلك بتقليص وتهميش الدور العربي بأمن الخليج، الذي عبرت عنه صيغة إعلان دمشق، وفقدت المجموعة الخليجية ثقتها بالارتباط بالأمن القومي العربي، مما أدى إلى تفويض مبادئ الأمن القومي العربي وترتب على ذلك تكثيف الجهود العسكري في المنطقة، وكانت نتيجة ذلك أن أصبح امن الخليج مسؤلية دولية من جانب وجزءا لا يتجزأ من الأمن والمصالح العليا للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة من جانب آخر (حسين، 2009: 12).

المرحلة الثالثة: وتبدأ أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وحتى الآن: وتركت هذه المرحلة تأثيرها الواضح على امن المجلس وانعكست رؤيتها وادراكاتها في أكثر من زاوية، فقد عادت الاعتبارات الأمنية الوطنية الداخلية لتتصدر قائمة الأولويات الخليجية، بعد أن سلطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الضوء على تحديات البيئة الداخلية التي تمثل تهديداً لأمن دول المجلس، والمتمثلة بالأساس في خطر التطرف والعنف الذي تؤمن به بعض الجماعات الأصولية الراديكالية ذات الصلة بتنظيم القاعدة، والمتهم بالوقوف وراء هذه الأحداث، وبدأت هذه الدول كذلك تهتم بمنظومتها التثقيفية والتربوية والعلمية، وتعيد النظر في

مكوناتها بعد أن ربطت العديد من التحليلات الغربية من هذه المنظومة وبين الغلو والتطـــرف وتفريخ الإرهاب، وبرزت دعوات لاستبدال البنية التعليمية التقليدية ببنية عصرية تكرس علوم الثقافة والعصرنة على حساب العلوم الدينية، والمستجد في رؤية دول المجلس هذه ان أصبح الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة يمثل عامل قلق، وليس عاملا للأمن والاستقرار كمـــا كان سائدا بعد أزمة وحرب الخليج الثانية وذلك بعد أن أصبح الشك والتوجس تـــسود علاقـــة الجانبين في ضوء السياسات الأمريكية المعلنة والخفية والرامية إلى تغيير الوضع الراهن غيها لما فيه من تامين المصلحة الأمريكية بشكل منفرد (العيساوي، 2006: 34).

وتواجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية صراعاً حاداً مع دول الخليج العربي ككل ومع المملكة العربية السعودية والتي تعد أكبر تجمعاً لأهل السنة على وجه الخـــصوص، والتـــي تستمد أهميتها من كونها حارسة للحرمين الشريفين، كما وتعرف بسعيها لتحقيق مصالحها من خلال الدبلوماسية، ويحمل هذا إيران على بذل الكثير من الجهد والحزم في التعامل معها.

تصدرت المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجيـــة مـــن البرنـــامج النووي الإيراني، وإن كانت الرياض لا ترغب بتوقيع عقوبات على إيران وتعارض بشدة أي عمل عسكري ضدها، وهذا ما صرح به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عام 2005 في الرياض الذي لم يتردد في تحميل الغرب المسؤولية عن تطور طموحـــات إيـــران النووية بسماحه لإسرائيل بامتلاك السلاح النووي، وأكـــد الفيـــصل علـــى ضـــرورة الحـــل الدبلوماسي للأزمة، وإنه لم يخفي تشاؤمه وتخوفه من فشل هذا الحل، ودعا الفيصل الـــرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى إتباع سياسة معتدلة كما دعا إلى جعل منطقة الخلـــيج خاليـــة مـــن أسلحة الدمار الشامل (البدراوي، 2006: 96).

وقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودا كبيرة في زيادة نفوذها في المنطقة، منها أنها قد أعلنت مؤخراً عن خططها، بوصفها عضواً في مجلس التعاون الخليجي، والسعي لتطوير تكنولوجيا نووية سلمية. ففي كانون الأول/ ديسمبر (2007)، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي، الذي يضم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية) والكويت وعمان وقطر والبحرين، عزمها على البدء في برنامج مشترك لتطوير الطاقة النووية. كما جاء في البيان الصادر عقب اجتماعهم اقتراح بأحقية اي دولة في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية." كما اتخذ قادة دول مجلس التعاون الخليجي خطوات لتهدئة أي مخاوف للمجتمع الدولي من خلال اجتماعهم مع الوكالة الدولية لضمان أن ينظر إليها على أنها أنشطة سلمية والتي تدخل في نطاق القانون الدولي مما أدى الى تقليل الخوف والشك بشأن نواياهم النووية (Beehner, 2007: 7).

وقد صرح الأمير تركي الفيصل أنه في حالة اقتراب إيران لإنتاج قنبلتها النووية فان السعودية ستجد نفسها مجبرة على الشروع باتخاذ خطوات جادة، وقال موجها تحذيراته لدول الناتو إن وجود برنامج مثل هذا سيجبر السعودية لانتهاج سياسات قد تؤدي إلى آثار غير محسوبة وعواقب مثيرة، وفي الوقت الذي حذر فيه الأمير من أقدام بلده على تطوير مشروع نووي إلا انه جدد الدعوة لشرق أوسط خال من السلاح النووي ويشمل هذا إيران. وأكد الأمير أن العقوبات على إيران تثمر، ومع ذلك يرى مع الإدارة الأمريكية أن أية هجوم عسكري على إيران سيكون له آثار سلبية. وعن كيفية التأثير على إيران و'عصرها' بدون ضربة عسكرية اقترح الأمير أن هذا يتم من خلال التأثير على عوائدها النفطية (جريدة القدس العربي، 2011: 2).

وحول المعنى نفسه أكد أمير قطر خلال إحدى زياراته للولايات المتحدة في العام 2005 "إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج العربي"، وذلك دون الإشارة صراحة إلى إيران (بومدين، والعبد الرزاق، 2006: 41).

عبر مجلس التعاون الخليجي عن مخاوفه من تزايد النفوذ الإيراني والتهديد الذي يمكن أن يلحق الدول الأعضاء جراء التغيرات التي يلحقها هذا الملف في التوازن الإقليمي، وقد دعا الأمين العام لمجلس التعاون عبد الرحمن العطية في القمة الخليجية ال26 ب"أبو ظبي" يوم الاثنين 19 ديسمبر 2005 إيران إلى بدء محادثات لعقد اتفاق مع دول المجلس بشأن إخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية. وفي ختام اجتماع برلمانيين من 16 دولة من حلف شمال الأطلسي "الناتو" وبمشاركة نظراء لهم من دول الخليج وفي جلسة مناقشة عن "العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران" انتقد العطية البرنامج النووي الإيراني، وشدد على أن البرنامج النووي الإيراني يشكل هاجساً مشتركاً لأنه يشكل تهديداً لأمن المنطقة وللأمن العالمي. وحذر من حصول إيران على أسلحة نووية لأنه سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة وحدوث سباق تسلح وإشاعة مناخ من عدم الثقة. وأشار أيضاً إلى أن إيران تجعل من دول المجلس تتمسك بارتباطاتها الثنائية مع الدول الكبرى بسبب وجود مخاوف من الطموحات الإقليمية خصوصاً وجود خلل في النفوذ في المنطقة مع إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي (بومدين، والعبد الرزاق، 2006: 40).

المبحث الثاني

أثر الأزمة الأمريكية الإيرانية على أمن الكويت

ترتبط دولة الكويت بعلاقات صداقة قوية بكل من إيران والولايات المتحدة، لذلك من مصلحتها حل الأزمة سليماً بين الطرفين، وفي حال تأزمت الأمور بين البلدين سيعتمد الموقف على الاحتمالات المطروحة أمام الكويت، ولا يمكن إعطاء تصور واضح في هذا الإطـــار إلا بعد معرفة من هي القوى التي سوف تنتصر داخل إيران في الصراع بين الطرف المحـــافظ الذي يهيمن عليه رجال الدين، وبين الطرف الإصلاحي الذي يديره الرئيس خـــاتمي والـــذي يسعى لتفادي الأزمة وحلها سليماً (الشرقاوي، 2011: 22).

أما في حال نشوب حرب وإستهداف إيران عسكريا فإن ذلك له حسابات إخرى تدخل المنطقة في صراع عسكري مسلح يجعل من المنطقة مسرحا مفتوحا للإنتقام الإيرانـــي ممـــا سيلحق الضرر والتدمير بالبنى التحتية والاقتصادية والبيئية للكويت والمنطقة (بومدين، 2006 :42).

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الموقف الكويتي من الأزمة الأمريكية الإيرانية.

المطلب الثاني: تأثير الملف النووي الإيراني على الأمن الكويتي.

المطلب الأول

الموقف الكويتي من الأزمة الأمريكية الإيرانية

شن ريتشارد ليبرون سفير الولايات المتحدة في الكويت في عام (2005) وأثناء زيارة السيد حسن روحاني السكرتير الأعلى لمجلس الأمن القومي لدول الخليج هجومًا حادًّا على إيران على خلفية مواصلتها لبرنامجها النووي وحيازتها لأسلحة الدمار الشامل وتدخلها في العراق وإعاقتها لعملية السلام في الشرق الأوسط ورعايتها للإرهاب، وهو ما أثار ردود فعل واسعة النطاق داخل الكويت يأتي في مقدمتها تصريحات جاسم الخرافي (2006) رئيس مجلس الأمة الكويتي الذي انتقد تدخل السفير الأمريكي في الكويت في الشؤون الداخلية للدولة قائلاً: " يجب على الجميع عدم التدخل في خصوصياتنا مثلما نحترم آراء الآخرين ولا نتدخل في خصوصياتهم" (العتيبي، 2006: 13).

وعلى الرغم من قلق جميع المسؤولين في الخليج العربي مما يتعلق بطموحات إيران النووية بالإضافة إلى شكهم الذي دام من أغسطس (2002) وحتى أواخر (2005) في النوايا الإيرانية، إلا أنهم لا يزالون صامتين ومترددين حتى الآن فقد أزعجهم التدخل الإيراني في الأحداث التي جرت في العراق بعد 2003 .

وفي كلمة وجهها سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لرؤساء تحرير الصحف الكويتية بتاريخ 19-9-2007 حدد موقف دولة الكويت من هذا البرنامج في ثلاث مبادئ هي: 1- تشجيع الحل السلمي وتفضيله على الحل العسكري للأزمة، 2- الرغبة في تعاون إيراني كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية المطالبة بشرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل. والواقع أن الكويت – شأنها شأن كافة دول منطقة الخليج العربي – تضع خطاً فاصلاً بين موضوعين: الملف النووي الإيراني والمفاعل النووي الإيراني. الملف النووي الإيراني

يتعلق بما تجريه إيران من أبحاث في مجال تخصيب اليورانيوم، والقلق الذي يترتب على إنتاج إيران للقنبلة النووية. أما المفاعل النووي الإيراني فيعكس قلقاً لدى الدول المجاورة والمحيطة من خطر تسرب إشعاعات نووية تؤثر في البيئة والإنسان والثروات المائية والزراعية والحيوانية في المنطقة، ومعلوم أن أي تلوث لمياه الخليج تصب مباشرة في تهديد حياة البشر الذين يعتمدون على تحليه المياه من البحر بشكل أساسي كمصدر للحصول على الماء العذب. وتبنى المفاعلات النووية عادة على مصبات المياه، ولأي سبب من الأسباب كالزلازل(وإيران داخل حزام الزلازل كما نعلم) أو لسوء حالة المفاعلات (التي تعتمد فيها إيران على التقنية الروسية) فإن أمر التسرب الإشعاعي لا يكون مستبعداً، ومن ثم فإن مخاوف الكويت وغيرها من الدول القريبة تصبح منطقية ومشروعة (الشمري، 2007: 34).

وفي الإطار نفسه جاءت مواقف الدول الخليجية الست ومنها دولة الكويت من البرنامج النووي الإيراني، فمن خلال استقراء التصريحات الخليجية الرسمية يلاحظ أن هناك موقفاً رسمياً خليجياً معلناً إزاء برنامج إيراني النووي مفاده رفض امتلاك الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقدرات نووية إلا أن هذا الموقف لم يتخذ جانب التحرك العملي حتى أنه خلال زيارة جون بولتون في العام 2005 للمنطقة فإن تلك الدول اقتصر دورها على المداولات والمناقشات مع الجانب الأمريكي مع إمكانية قيام بعض الأطراف بدور الوساطة بين طهران وواشنطن لتأمين المحادثات بينهما (بومدين، والعبد الرزاق، 2006: 39).

كما كانت مواقف دولة الكويت الرسمية والشعبية أكثر حدة، ففي تصريح لوزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح في العام 2005 أن "إيران تشكل خطراً استراتيجياً بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل" مضيفاً أن "هذه مسألة خطيرة"، ومن جانبها ناقشت لجنة شؤون البيئة في مجلس الأمة الكويتي تقارير بشأن

المخاطر البيئية الذي يمثله المفاعل النووي الإيراني في منطقة بوشهر، وهو الأمر الذي أكده النائب محمد الصقر في مجلس الأمة في العام 2005 بالقول "هناك هواجس من المفـــاعلات النووية القائمة على شواطئ الخليج مثل مفاعل بوشهر الموجود على بعد يتراوح بين 225-250 كيلومتراً من الكويت ووسائل الأمان فيه" (بومدين، والعبد الرزاق، 2006: 39-40).

وعلى المستوى السياسي، لم تتخذ الكويت موقفا ضد إيران ولم تنساق مـــع التوجـــه الإعلامي الأمريكي بالضغط على إيران، بل تتطلع الكويت إلى إن يحتوي المجتمع الدولي و الأمم المتحدة هذا الخلاف، فإيران دانت الاحتلال العراقي بشدة ففـــي آب/أغـــسطس 1990، وكان يمكنها السكوت، فالكويت خلالها الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثمـــاني ســـنوات (1980-1988)، وكانت الكويت خلالها تدعم العراق طيلة تلك الفترة ضد إيران. وقد عبـــر الشيخ صباح الجابر الصباح عن هذا هناك موقف كويتي مسجل لصاحب السمو الأمير خلال زيارته إلى واشنطن شاكراً ومقدراً للدور الأمريكي في حرب تحرير الكويـــت 1991، ففـــي اجتماعه مع كلينتون في البيت الأبيض، أوضح الأمير في اجتماعه ذاك للرئيس الأمريكي بان الكويت لا تستطيع إن تتفق مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمساواة طهـــران مـــع بغـــداد ، فالعراق تحكمه الديكتاتورية و السيطرة العنيفة والمغامرات وغياب الحريات بينهمـــا إيـــران يحكمها نظام منتخب ويوجد فيها هامش من الحرية. وقد عبر الرئيس كلينتون للأمير بقولـــه "إن منظور الأمير يستحق منا إعادة النظر في الموقف" (بومدين، والعبـــد الـــرزاق، 2006: 12).

دعت الكويت المجتمع الدولي إلى العمل الجاد من أجل إخلاء العالم من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل لكي يتسنى للمرء العيش في سلم وأمان. جاء ذلك في كلمة لوفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة ألقاها إبراهيم العرفج وهو سكرتير ثالث في الوفد

المشارك في نيويورك أمام لجنة نزع السلاح والأمن الدولي التابعة للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين خلال مناقشتها لمسألة نزع السلاح الإقليمي، وقال العرفج إن الكويت تؤمن بأن السبيل الوحيد لإخراج العالم من كابوس الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل يكمن في العمل الجاد والحثيث على الإزالة التامة والفورية لكافة الترسانات من تلك الأسلحة، لضمان استمرار الحياة ورسم معالم المستقبل على أسس التعاون في كافة المجالات ولتحقيق الهدف السامي لمنظمتنا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحذر من أن قدرة العالم على المضي قدما في طريق التقدم والازدهار القائم على مبادئ التعاون الدولي لا يمكن أن تستمر في ظل وجود ما يهدده من أخطار وتحديات عديدة وعلى رأسها الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والتي يمثل وجودها وانتشارها تقويضا لكافة الجهود الدولية والإنسانية نحو بناء عالم أفضل ناهيك عن الآثار السلبية الكارثية المترتبة على استخدامها والتي تكفي في حال استعمال الحد الأدنى منها لتدمير العالم وانقراض الجنس البشري، وأوضح أن الوصول إلى عالمية هذا الهدف لن يتحقق في وجود عوائق سابقة كالتحديات الإقليمية التي يشهدها الشرق الأوسط الذي ظل يعاني منذ عقود من الزمن من عدم الاستقرار وتشتت الجهود الرامية إلى جعله منطقة حيوية فاعلة.

وبيّن أن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وتماديها في تحدي المجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ورفضها الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع كافة منشآتها النووية لرقابة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعمل على تقويض كافة الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال. ورحب العرفج في هذا السياق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط في مدينة هلسنكي عاصمة فنلندا تنفيذا للالتزامات الواردة في خطط العمل التي

اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 2010 داعيا كافة الدول الأطراف إلى المشاركة في هذا المؤتمر. وفيما يتصل بالبرنامج النووي الإيراني قال العرفج إن الكويت تأمل أن يستمر التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ الالتزامات الدولية ولتبديد الشكوك حول البرنامج وأهدافه بغية الخروج من دائرة الأزمات والتهديد بالعقوبات تجنيب منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط من الولوج في معترك الصراع الذي قد يفضي إلى تعطيل الجهود الإقليمية في التنمية والتقدم والازدهار (جريدة الشاهد الأسبوعية، 2012: 1).

المطلب الثاني

تأثير الملف النووي الإيراني على الأمن الكويتي

آثار الملف النووي الإيراني فزع ومخاوف المجتمع الدولي بأسره وليست هذه الحملة الدولية الكبيرة ضد البرنامج النووي الإيراني إلا وجها لهذا الرفض الدولي لمثل هذا البرنامج الطموح كونه يمثل تهديداً واضحاً على الأمن والسلم الدوليين وإن كان هذا التهديد كبيراً على المستوى الدولي فهو اكبر وأخطر على المستوى المحلي لدولة الكويت تلك الدولة الصغيرة التي عاشت لعدة عقود في حالة من التأهب والخوف وعدم الاستقرار، فمن الحرب العراقية الإيرانية وتهديدها الأمن واستقرار المنطقة بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص وما شملها من حرب الناقلات إلى الاحتلال العراقي للكويت ثم حرب تحرير العراق وما واجهته الكويت من خطر مباشر ففي هذه الحرب إلى الملف النووي الإيراني وما يحمله القدر والمستقبل من مخاطر بسبب مواجهة محتملة بين كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية حيث انه بمرور الوقت فإننا مع الأسف نقترب فأكثر من الخيار الأكثر خطورة والأكثر صعوبة ألا وهو الخيار العسكري الذي لا يعلم احد إلى أين سينتهي؟ وما هي نتائجه؟ (رسول، 2006: 70).

ومما لاشك فيه إن البرنامج النووي الإيراني له تأثيره المباشر والخطير في الأمن والاستقرار المحلي حيث تعتبر الكويت من أكثر المتضررين من هذا البرنامج سواء في حال الحل السلمي لهذه المشكلة أو الحل العسكري، فالحل السلمي لهذه الأزمة لن يدرأ المخاطر والمشاكل عن الكويت حيث إن بقاء العمليات النووية في إيران بحد ذاته خطر على امن المنطقة عامة والكويت خاصة حيث إن أي خلل أو خطا في التخزين أو في حدوث تسريب نووي فان أول المتضررين من ذلك هي الكويت بحكم القرب الجغرافي بين الجولتين وهو

الأمر في حال نشوب يجلب كوارث خطيرة تهدد امن الكويت واستقرارها، إما في حال نشوب حرب واستهداف إيران عسكريا فان ذلك له حسابات أخرى حيث أخرى حيث إن إيران بقوتها المتواضعة لن تتجه نحو الشمال حيث روسيا أو الشرق نحو الهند وباكستان والصين، وهي كلها قوى نووية وعسكرية لا يستهان بها وإنما ستتجه نحو الغرب حيث الخلل الواضح في ميزان القوى، إضافة على التركز المصالح الغربية (خاصة الأمريكية)في الدول الخليج مما يجعل هذه المنطقة مسرحا مفتوحا للانتقام الإيراني الذي يهدد المصالح الأمريكية فحسب وإنما سيلحق التدمير بهذه الدول وشعوبها واقتصادها والبني التحتية ومن ضمنها دولة الكويت التي تعتبر حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية وحليفا دائما من خارج حلف الناتو الذي يعتبره الكثيرون حلفا أمريكيا.في حال الهجوم الأمريكي على البرنامج النووي الإيراني وفي حال وقوف الكويت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في مثل هذا الهجوم (وهو أمر متوقع) فان ذلك من شانه إن يتسبب بظهور سخط شعبي من بعض فئات المجتمع الكويتي التي تربطها علاقات اجتماعية ودينية مع إيران وهو الأمر الذي شأنه تهديد الوحدة الوطنية التي نحن في أمس الحاجة لها في كل وقت لا سيما في الأوقات الحرجة.

بالإضافة إلى ما سبق فانه لا يخفى على احد مدى الإضرار الاقتصادية التي ستواجهها الكويت بفعل هذه الأزمة إضافة إلى الإضرار البيئة الخطيرة (والتي ما زلنا نعاني منها بسبب الاحتلال العراقي) فان الملف النووي الإيراني مرشح لان يكون عاملا مساعدا لتفاقم مثل هذه الأزمات البيئية وهي كلها عوامل مهددة لاستقرار الكويت وبقائها (كوخ، 2006: 45).

إما بالنسبة لموضوع الإرهاب فهو أيضا من التداعيات الخطيرة التي ترمي بظلالها على كاهل وعاتق الأمن الكويتي (حسب توقع العديد من المحللين السياسيين). في حال قيام

الكويت بتقديم دعم اللوجستي للولايات المتحدة الأمريكية فان إيران ستنتقم ليس بالهجوم على المصالح الأمريكية في الكويت فحسب وإنما من خلال زرع الخلايا تقوم بعمليات تخريبية في الكويت، وخير مثال على ذلك حادثة تفجير المقاهي الشعبية والأماكن العامة في عقد الثمانينيات.

وبعد استعراض هذه التداعيات على الأمن المحلي يبقى السؤال المحير كيف تواجه الكويت مخاطر البرنامج النووي الإيراني ؟ كيف يمكن للكويت أن توفق بين الجار الإيراني والصديق الأمريكي ؟ ما هي السياسات الوقائية التي يجب على الكويت أن تتبعها ؟

وبات السلاح النووي الإيراني قضية تهدد الأمن الدولي للعالم بشكل عام ولدول المجاورة الجوار بشكل خاص وللكويت بشكل أخص والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تواجه الكويت الخطر النووي الإيراني ؟ (كشك، 2005: 151).

بالنسبة لدولة الكويت تلك الدولة الصغيرة الضعيفة المحاطة بجيران أقوياء فهي ترى نفسها بحاجة إلى حماية امن وسلامة أراضيها من الإخطار الخارجية الناجمة عن المشاكل الدولية ومما يزيد الأمر خطورة هو انه كما أسلفنا الذكر فان إيران في حال نشوب حرب بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وهو الأمر الذي إن يجب تحتاط منه الكويت وذلك من خلال إتباع سياسة الحياد التام وعدم الانحياز إلى أي طرف من طرفي النزاع فنحن لا ننكر إن للولايات المتحدة مكانة خاصة ففي العلاقات الكويتية الخارجية ولكن ذلك ليس بالمبرر لرمي الكويت أزمة ومشكلة لن تفيد معها أي مصالح أو علاقات أخرى، كما إن العلاقات الأمريكية الكويتية لا تقلل من أهمية العلاقة مع إيران وضرورة كسب صداقتها وتجنب عدائها ولذلك فعلى الكويت إن تحافظ على العلاقات الحميمة والوثيقة مع الطرفين دون الانحياز إلى أي منهما، كذلك على الكويت إن تأخذ دور المبادر في تقريب وجهات النظر بين الجار

الإيراني والصديق الأمريكي وذلك من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمرات وحوارات ثنائية يمكن من خلال تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع.

كذلك على الكويت إن توضح لإيران إن علاقتها مع الولايات المتحدة وما تربطها بها من مصالح اقتصادية وإستراتيجية من المستحيل إن تكون مدعاة للسماح للولايات المتحدة بان تستخدم الكويت كقاعدة لضرب إيران والسيطرة عليها، كذلك يجب على الكويت إن تؤكد لإيران أنها حريصة كل الحرص على وحدة وسلامة أراضيها.

بالإضافة إلى ذلك على الكويت إن تتخذ سياسة إعلامية ناجحة تتسم بالهدوء والاتزان بعيدا عن الانحياز لأي طرفي النزاع فعلى الرغم من العلم المسبق بان الكويت سوف تقف إلى جانب الأمريكي في النزاع مع إيران إلا إن ذلك يجب إن لا يكون معلنا وذلك تفاديا لمزيد من التصعيد وكسب العداء الإيراني

وعلى الصعيد العسكري فعلى الكويت أن تطلب المساعدة الأمريكية بتوفير منظومة دفاعية ذات كفاءة عالية قادرة على حماية الكويت من أي هجوم إيراني محتمل، وقد تم ذلك من خلال منظومة الدفاع الصاروخية الأمريكية التي تم نشرها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي (الخالدي، 2007: 123):.

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نوعين من الدفاعات الصاروخية (حاليا في طور التطوير) هما :

1- نظام الدفاع الصاروخي لمسرح العمليات

قامت أمريكا بوضع نظام الدفاع الصاروخي في العام 1972 في شرق أوروبا ويشتمل علي نشر صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية محدودة المدى يمكنها حماية مناطق

صغيرة نسبيا مثل (القوات والقواعد والمعدات العسكرية) من هجمات الصواريخ الباليستية قصيرة المدى.

2- نظام الدفاع الصاروخي القومي

ويعمل علي نشر صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية يمكنها حماية مناطق أكبر مثل (الدول والأقاليم) من هجمات الصواريخ الباليستية طويلة المدى. ومصادر التهديد المحتملة التي تقوم عليها إستراتيجية نظام الدرع الأمريكي والمتوقع انطلاق صواريخ هجومية منها ضد الولايات المتحدة هي بالدرجة الأولي إيران، والعراق، وكوريا الشمالية، وكوبا وأي دولة قد تشكل خطرا على أمن الولايات المتحدة .وكما هو واضح تحتل دولتان شرق أوسطيتين مهمتان، واحدة عربية والأخرى إسلامية، موقع "القلب" في مصادر التهديد لأمريكا والمشجعة لبناء هذا النظام. ومن ناحية عملية تتصدر إيران والعراق القائمة بسبب الانفراج في العلاقات الأمريكية-الكورية الشمالية وتوقع تواصل الانهيار الداخلي لهذه الأخيرة في السنوات المقبلة وزيادة احتمالات اندماجها مع الشطر الكوري الجنوبي علي غرار اندماج ألمانيا الشرقية مع الغربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في كوبا التي تبدو هي الأخرى في الساعة الأخيرة من سيرتها الثورية، والتي يتوقع الكثيرون أن تختم بعد غياب كاسترو (الزيات، 2006: 58).

وربما بدا الوضع في نظر البعض مطمئناً إلى أن نتائج المطاردة الأمريكية ستفضي إلى شطب البرنامج النووي الإيراني ولو بالقوة العسكرية، ما يعني أن الموقف العربي لن يكون مؤثرا في النزاع والنتيجة هي انتفاء الحاجة إلى تبن موقف عدائي منه مادام الموقف الأمريكي والدولي على هذه الحال.

ويبدو أن الملف النووي الإيراني سيؤدي لأخطار عدة على دولة الكويت تتمثل في:

أ- تهديد الاستقرار في الكويت: مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار الكويت من زاويتين(إبراهيم، 2006: 22):

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة (شهاب 3) في تموز/يوليو 2005، فضلا عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما شهاب 4 (3000 كم) وشهاب 5 (5000كم)، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حاليا بإنتاج أكثر من 80 بالمائة من أسلحتها الثقيلة (تقي الدين، 2011: 40).

أما الثانية فهي: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعداً من قبل الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش الإبن بالقول "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان). ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام

صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلاً عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد.

ب- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الكويت: من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الكويت، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية- الكويتية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسئولية دوله، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلا عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة بهذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات: أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو

الأمر الذي أكد عليه يوشكافيشر وزير الخارجية الألماني بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة (كابوس) لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث".

وثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها (جريدة القدس العربي، 2011: 3).

وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل "ردة" في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأناً إيرانياً داخلياً بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية.

ج- الآثار البيئية المباشرة:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة التي سوف تصاب بالضرر المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع

النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة. وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيـــران قـــد تسعى لإنجاز وإتمام تسلحها النووي اعتمادا على آلات نووية أقل ضمانا، ومن ثم تصبح دول الخليج في حكمتِ الخطر إذا ما حدث تسرب. وثمة شواهد تاريخية على مثل هذه الأخطـــار ومنها حادث تشرنوبل عام 1986. ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص مـــن النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتـــستمر آثارها عشرات السنين.

د- مأزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب: ويعد هذا الأثر أحد أهم تـــداعيات امـــتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الصادر مع تولي الرئيس بوش فترة رئاسته الثانية "أنه إذا استطاعت دولـــة معاديـــة للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النوويـــة فـــإن الخطـــر سيكون كبيرا ومحوريا، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لا بد أن تكون أشد قلقا فيمـــا يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية، ولعل هذا ما يفسر التحول في خطاب الإدارة الأمريكية خلال شهر أغسطس عام 2004 الذي أكد فيه بوش أنه لا يستبعد الخيار العسكري ضد إيران في حال عدم توقفها عن تخصيب، اليورانيوم، وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فـــإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقا حقيقيا. حيث إنه إذا كان للـــدول الخليجيـــة مصلحة أكيدة في التخلص من النظام العراقي السابق سواء أعلنت بعضها ذلك أو لـــم يعلـــن

البعض الآخر، إلا أن الأمر يبدو مختلفا بالنسبة للحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهن بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة استباقية أو عمليات عسكرية متصلة، حيث لن تكون الدول الخليجية الست بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة بموجب اتفاقيات أمنيه ثنائية (باستثناء المملكة العربية السعودية)، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجيستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي، حيث أن الدول الخليجية فيها نسبة كبيرة من الشيعة، ومن ثم فإن الدول التي تسمح باستخدام أراضيها لضرب إيران قد تتعرض لعمليات إرهابية كما حدث خلال الحرب العراقية – الإيرانية (الأنصاري، 2006: 50).

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

فيما يلي عرض للخاتمة والنتائج والتوصيات:

أولاً: الخاتمة:

هدفت الدراسة بيان المراحل التي مرت بها الأزمة الأمريكية الإيرانية وتحليلها وتكييفها في إطار الشرعية الدولية، وبيان آثار الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج ودولة الكويت خاصة، ومن خلال استقراء الأحداث التي ظهرت بسبب هذه الأزمة، والتعرف على الآليات والإجراءات التي اتبعتها الكويت في مواجهة الأزمة الأمريكية الإيرانية، وتحليلها خروجاً بعدد من النتائج والتوصيات والمقترحات في ضوء هذه الأزمة، وقد تم من خلال الدراسة إثبات الفرضية والتي مفادها أن الأزمة الأمريكية الإيرانية تهدد امن منطقة الخليج العربي وتأثر تأثيرا سلبيا على امن دولة الكويت.

تأثرت العلاقات الإيرانية _العربية، وخصوصا مع دول الخليج العربي والكويت بشكل خاص ، بالتطورات التي شهدها المجتمع الدولي، والتي تمثل بنهاية حرب الخليج (الحرب العراقية_الإيرانية) وبانهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور فكرة عزل إيران عن الأطراف الدولية المجاورة، خاصة العربية والخليجية منها، وأخيرا أزمة الخليج الثانية، حيث كانت منطقة الخليج العربي، بوصفها المجال الحيوي لإيران هي بداية هذا التطور، ومع اجتياح العراق للكويت في حرب الخليج الثانية عام (1991)، عادت إيران إلى دورها للتأثير على مجرى الأحداث في منطقة الخليج العربي، بإتباعها الوسائل الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، والخروج من عزلتها الجبرية، فمدت جسوراً من العلاقات بين الدول العربية في الخليج العربي بشكل خاص، وفي العالم العربي الإسلامي بشكل عام.

إن لتعزيز العلاقات التجارية والثقافية والسياسية بين دول الخليج العربي وإيران أهمية كبيرة بدلاً من المواجهة وفقاً لنظرية الاعتماد المتبادل، وذلك باعتبار إيران دولة لها وزنها الإقليمي النابع من سياستها الخارجية كإحدى الدول الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي خاصة، غير أنه ظهرت بعض الأزمات الإقليمية بين البلاد العربية وإيران رغم أن العلاقات بينهما تمتد إلى جذور عميقة في التاريخ، وأن الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي تربطها روابط متعددة في مختلف المجالات، لكن في الفترة الأخيرة، شهدت العلاقات العربية _الإيرانية، خاصة علاقات دول الخليج العربي مع إيران بعض الأزمات على قضايا تتعلق بخلافات الحدود بين الدولة والخلافات الإقليمية مع دول الجوار، مما يهدد أمن المنطقة واستقرارها.

ويظل التقدم نحو إيجاد صيغة لتوازن الأمن لكل من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي معاً وليس لأحد على حساب الآخر رهناً بإرادة كل من الطرفين، بالإضافة إلى خطوات تطمينية حقيقية وجادة تتخذها إيران من ناحية أخرى.

إن حالة توازن القوى تؤدي إلى استقرار التفاعلات السياسية الدولية، وعدم توازن القوى يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب، إما لتحقيق مصالح وأهداف توسعية أو طلباً لاستعادة حالة التوازن، لذا فإن توازن القوى يبدو وكأنه قانون داخل العلاقات الدولية، وهناك ما يسمى بالتوازن النووي وهي حالة لا يملك فيها أي طرف تدمير الطرف الأخر، خوفاً من التدمير المتبادل، ولا يتطلب ذلك تكافؤ عددي ولكن وجود الحد الأدنى يعد كافياً لحدوث هذا التوازن، وقد ينشأ هذا التوازن في غياب توازن القوى، وعلى الرغم من ذلك فإنه يؤدي إلى نوع من الاستقرار في حالة توفره.

وتهدف إيران من زيادة الإنفاق على التسلح وتطوير برنامجها النووي إلى أن تبعد أية مخاطر خارجية عنها حيث أنها محاطة بقوى نووية، خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، فهي تدرك جيدا أن السلاح النووي هو للردع بالدرجة الأولى، وأن الدول التي تمتلك هذه القدرة لا يمكن للنظام الدولي أن يحاول فرض عقوبات عليها أو التصدي لها كما حصل مع كوريا الشمالية التي نجحت في ذلك عمليا.

كما يمكن القول أن إيران ومنذ بدايات الأزمة النووية عام (2002) اعتادت على المراوغة وإطالة أمد الأزمة باتباع أساليب متعددة، أهمها استخدام الدبلوماسية والتفكير الاستراتيجي، والتفاوض مع الأطراف الدولية التي من شأنها تجنب دخول إيران في مواجهة عسكرية مع الغرب.

والجدير بالذكر، أن الخطورة في حيازة إيران للأسلحة النووية ليست لمجرد الصراع على القضايا الوطنية أو الحقوق، وإنما لما لها من تأثيرات على الاستقرار الإقليمي في المنطقة، حيث ستلجأ إيران إلى استخدام سلاحها النووي في حال نشوب حرب كوسيلة دفاع، كما ربما تستخدمها لتهديد الدول المجاورة في سبيل تحقيق أهداف قد لا تتمكن من تحقيقها دون استخدام عامل القوة والتهديد.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الفرضية التي تقوم عليها هذه الدراسة قد أدت إلى صدق فرضيتنا وهي العلاقة بين المتغيرين وهما أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني وهما مرتبطان سلباً وإيجاباً في استقرار المنطقة من عدمه. والمتتبع للدور الإيراني من خلال تصريحات المسئولين الإيرانيين على كافة المستويات يعتقد تمام الاعتقاد،بأن القيادة الإيرانية تسعى إلى الهيمنة والتوسع دون الاكتراث بالمصالح والأمن الخليجي واستقرار المنطقة وخير مثال على ذلك ما يحدث الآن في البحرين وكذلك العراق ولبنان.

ثانياً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

1. عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية المشتركة لدول الخليج وتناقض الأولويات فيما بينهم.
2. أن عدم حل هذه الخلافات الحدودية سوف يبقي هذا الملف عائقاً دون تحسن العلاقات الخليجية الإيرانية.
3. استمرار إيران في تحديها واستمرارها في برنامجها النووي والمثير للجدل بما يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم استقرارها.
4. إصرار الطرف الإيراني على التدخل في الشأن الداخلي الخليجي وكذلك في الأوضاع العربية واستقلالها.
5. تتأثر منطقة الخليج العربي كغيرها من الأقاليم الدولية بما يحيط بها من أحداث. حيث أصبح أمنها الإقليمي مرتبطاً بالأمن الدولي.
6. تكتسب منطقة الخليج أهمية،لسبب موقعها الجغرافي وامتلاكها لأكبر مصادر الطاقة (النفط – والغاز) مما يجعلها عرضة لتدخلات الدول الكبرى.
7. انعدام وفقدان الثقة بين دول الخليج وإيران بما يؤدي إلى الإخلال بالأمن الخليجي.
8. ضعف الجهود الخليجية وعدم توحدها في الدفاع عن مصالحها يؤدي إلى التدخلات المباشرة للدول الكبرى لحماية مصالحها والتذرع في هذا الوضع.
9. إصرار الطرف الإيراني على تحدي المجتمع الدولي عبر التصريحات الاستفزازية والتحدي الصارخ للقرارات.

10.محاولة دول الخليج لعب دور سياسي لاحتواء للطرف الإيراني دون التورط قي نزاع مسلح لا تحمد عواقبه.

11.الملف النووي الإيراني جعل إيران لاعبا أساسيا في المنطقة.

12.تحاول إيران من خلال ملفها النووي خلق فتن طائفية واضطرابات بين دول المنطقة.

13.عدم إجماع الرأي لدول مجلس التعاون الخليجي على خطر الملف النووي الإيراني.

ثالثاً: التوصيات:

وفي ضوء هذه النتائج تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي قد تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار إذا تم وضعها في الحسبان من قبل صانعي القرار في دول الخليج العربي هي:-

1. توحيد السياسات الخليجية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وصولاً إلى الوحدة الخليجية وهو ما تطمح إليه شعوب منطقة الخليج العربي.
2. تقوية الجبهة الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي وتعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الخليجي،وهذا كفيل بعدم اختراق هذه الجبهة من الخارج وتعزيز مبدأ (الولاء والانتماء) وهي ضرورة وطنية ملحة.
3. إثبات حسن النوايا الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني، من خلال السماح للمفتشين بزيارة المواقع والتأكد من سلمية المشروع.
4. ضرورة إعلان المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية،حتى لا تضطر دول الخليج اللجوء للتحالفات من أجل إحداث توازن للقوى، وذلك من خلال تفعيل قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والالتزام بتوصيات المجتمع الدولي. اللجوء لمحكمة العدل الدولية لحل الخلافات في حال مواصلة إيران تعنتها في قضية الجزر، لإجبارها على التنازل عنها من خلال إصدار قرارات متتالية من قبل الأمم المتحدة.
5. ضرورة الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، وعقد الاتفاقيات مع دولة الكويت بما يبعد التهديدات عنها.

6. أن تكون هناك رؤية إستراتيجية خليجية مشتركة في التعامل مع الدول ذات المصالح الدولية في هذه المنطقة وضرورة التنسيق فيما بينهم.

7. التركيز على العلاقات الثقافية والاجتماعية بين دول الخليج العربي وإيران إذ تعد هذه المنطقة ذات تواصل حضاري وثقافي وديني واحد.

8. تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول الخليج العربي وإيران.

9. على الكويت أن تعيد النظر في سياستها وتفتح الحوار مع المعارضة الداخلية التي من شانها تقوية الصفوف الداخلية.

10. الإسراع في تكملة إجراءات ميناء مبارك الكبير كي تضمن الكويت سلامة حدودها.

11. العمل على بناء منشآت أمنية تحمي المواطن الكويتي من تسرب الإشعاعات النووية في حالة اندلاع الحرب مع توفير جميع مستلزمات السلامة الصحية.

12. على المجتمع الدولي الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الدولية بتحجيم إيران وإغلاق المفاعل النووي وذلك بإصدار قرارات فاعلة من مجلس الامن.

13. ان تعمل الكويت على تفعيل الحوار بين إيران وأمريكا خوفا من انفلات الأزمة مما قد يؤدي الى عواقب وخيمة على الكويت والمنطقة المجاورة.

14. التشجيع على الخدمة العسكرية في دولة الكويت لحماية امن الوطن من المخاطر والتهديدات الخارجية والعمل على تنمية وعي المواطن سياسيا للدفاع عن وطنه.

15. على رجال الدين ان يأخذوا دورهم في نشر ثقافة الدفاع عن الوطن كجزء من الواجب الديني المقدس.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1) الكتب:

- أنطاكي، مصطفى، (2006). **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، دمشق: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.
- بن عنتر، عبد النور(2005)؛ "**المعهد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**"، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- الدجاني، أحمد صدقي (2000). **تأملات في الردع النووي في عالمنا المعاصر، في: هل يشكل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع؟**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط.
- الراوي، رياض، (2009). **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، مصر: مصر للنشر والتوزيع.
- عطية، ممدوح حامد وآخرون، (2003). **البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في امن الخليج**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
- العيدروس، محمد حسن، (2002). **جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية**، 1997-2000) (1979-1997)، (1921-1971)، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- القاسمي، خالد (1987). الخليج العربي في السياسة الدولية، قضايا ومشكلات، دار الثقافة العربية، القاهرة.
- مبارك، معصومة (1999). أمن الخليج بين الواقع والتطلعات، ندوة حول آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي لإيران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

2) الدوريات والصحف:

- إبراهيم، محمود (2005). **الأزمة النووية الإيرانية: تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع**، مجلة كراسات إستراتيجية، العدد 149، السنة 15.
- إبراهيم، ياسر (2006). **خيارات إيران النووية وتوازن القوى في العالم**، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، مجلة سلسلة قضايا استراتيجية، العدد 125، الخرطوم.
- أبو العينين، سامح(2010). جهود منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، المجلد 45.
- إدريس، محمد السعيد (2005). **إيران وبناء الدولة العراقية، المصالح والسياسات**، مجلة السياسة الدولية، عدد162، الكويت.
- إدريس، محمد السعيد، (2006). التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد66.
- الأسعد، صادق (2011). الخلفية للعلاقة التركية – الإسرائيلية الدفاعية، موقع اسلام تايمز، مقال منشور بتاريخ 2011/3/5، متوفر على الموقع: http://www.islamtimes.org/prtezn8n.jh8fnibdbj.html

إليان، كارين، (2011). تركي الفيصل: السعودية ستمتلك أسلحة نووية إذا ما فعلت إيران، جريدة العرب اليوم، 2تموز:
HTTP://WWW.ARABSTODAY.NET/INDEX.PHP?OPTION=COM_CONTENT&VIEW=ARTICLE&ID=114832&CATID=314&ITEMID=111

- الأنصاري، عبد الحميد، (2006). متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد16.

- باديب، محمد سعيد، (2005). العلاقات بين المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء الخليج، العدد 24.
- باديب، محمد سعيد، (2005). العلاقات بين المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، **مجلة آراء الخليج**، العدد 24.
- البحيري، ولاء علي(2010). إيران واتفاق تبادل اليورانيوم. سياسة كسب الوقت، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، المجلد 45.
- البدراوي، مغازي، (2006). النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، مجلة آراء الخليج، العدد 17.
- البدراوي، مغازي، (2006). النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، **مجلة آراء الخليج**، العدد 17.
- البرصان، أحمد سليم (2002). **إيران والولايات المتحدة ومحور الشر**، مجلة السياسة الدولية، عدد 162، الكويت.
- بشير، عبد الفتاح (2005). **المسألة النووية الإيرانية، تسوية هدفه**، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، الكويت.
- جلود، ميثاق خير الله (2011). موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3304.
- درويش، فوزي، (2004). العلاقات الأمريكية الإيرانية:تحديات الواقع وآفاق المستقبل، **مختارات إيرانية**، العدد51.
- ذياب، أحمد (2004). **الموقف الأمريكي من القوى النووية الناشئة**، مجلة السياسة الدولية، عدد 55، القاهرة.

- راشد، سامح، (2006). الملف النووي الإيراني_ ساعة الصفر تقترب_، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 65..
- رسول، محمد رسول (2006). الخليج العربي وإيران أولوية المبادرة الخليجية للخروج من الأزمة، مجلة آراء حول الخليج، العدد21.
- زكريا، حسين (1995). **الترسانة النووية الإيرانية: التهديد والمواجهة**، مجلة كرباسات استراتيجية، العدد 28، السنة5، القاهرة.
- الزيات، محمد صفوت، (2006). الخليج النووي التساؤلات الأربعة حول إيران نووية، مجلة آراء حول الخليج، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 20.
- السرحاني، خالد (2005). **مصادر التشدد الإيراني في الأزمة مع الغرب حول البرنامج النووي**، مجلة مختارة إيرانية، عدد 64، طهران.
- السرحاني، خالد (2005). **مصادر التشدد الإيراني في الأزمة مع الغرب حول البرنامج النووي**، مجلة مختارة إيرانية، عدد 64، طهران.
- السلمان، عادل (2004)؛ "**الأحلاف والتكتلات الدولية، مجلة الحوار المتمدن**"، العدد 930، تاريخ النشر: 19-8-2004.
- الشخيلي، محمد، (2005). 'القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجنيات، مقال منشور، **مجلة المستقبل**، العدد 2036 ، الصادر في 11 سبتمبر**2005**.
- الشيخ، نورهان(2010). التعاون الاستراتيجي الروسي- الإيراني الأبعاد والتداعيات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 180، المجلد 45.
- الصدي، بازتاب (2004). **التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج الإيراني النووي**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 33، طهران.

- علي، نجاح محمد (2005). البرنامج النووي الإيراني بين شد وجذب، مجلة آراء حـــول الخليج، العدد 12.
- العمري، عاصم فاهم (1999). **خصائص ترسانه إسرائيل النووية، وبناء الشرق الجديد،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة الإمارات، العدد 34، ط1.
- العيساوي، أشرف السيد (2006). معوقات تعترض مسيرة التكامل الأمني لدول التعاون، مجلة آراء حول الخليج، العدد 16.
- العيسى، شملان (1996). **الخلافات بين إيران والإمارات العربية المتحدة حـــول الجـــزر الثلاث،** المستقبل العربي، عدد 206.
- فتح الله، حسين (2006). **الدبلوماسية والقوة، مجلة نيوز ويك العربيـــة،** العـــدد 293، بيروت.
- كشك، أشرف (2004). **رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيرانـــي،** مجلة مختارات إيرانية، عدد 162، طهران.
- كشك، أشفر محمد (2005). أمن الخليج بعد حرب العراق، مجلـــة الـــسياسية الدوليـــة، العدد155.
- كوخ، كرستيان (2006). عام صعب على أمن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد20.
- كوخ، كريستيان، (2006). عام صعب على امن الخليج، **مجلة آراء حول الخليج،** العدد20.
- مخيمر، أسامة محمود، (2005). الملف النووي الإيرانـــي بـــين التروبيكـــا الأوروبيـــة والضغوط الأمريكية ، **مختارات إيرانية،** العدد59.

3) الرسائل والدراسات:

- إبراهيم، محمود أحمد (2005). **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- أبو الفضل، محمد (2010). **مكاسب وخسائر إيران من التوتر الإقليمي، مختارات إيرانية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع www.ahram
- الأزمة الأمريكية – الإيرانية وأثرها على الكويت، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، د.ت.
- الأسطل، كمال (1999). نحو صياغة نظرية لأمن دول التعاون الخليجي العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- باديب، سعد (1994). العلاقات السعودية الإيرانية، مركز الدراسات العربية الإيرانية، لندن.
- البحيري، ولاء (2010). **دور المفاوضات في إدارة الأزمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- بسيوني، السيد (2001). **البيان الإماراتية**، 21/فبراير/2001.
- بومدين، هنيدة، والعبد الرزاق، يوسف (2006). أزمة الملف النووي الإيراني وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، العدد 13، جامعة الكويت.
- تركي، الحمد (2001). **حلفاء لا أتباع**، صحيفة الشرق الوسط، 2001/7/4.

- تقي الدين، رندة، (2011). مخاطر النووي الإيراني، مقال منشور، **جريدة الحياة اللندنية**، العدد 11. 3-كانون الثاني.
- التميمي، عبد المالك،(2010). إيران ومنطقة الخليج العربي، **صحيفة البيان**، الإمارات، تاريخ (5\يوليو\2010).
- حافظ، ليلى (2006). **أمريكا وإيران، تاريخ من العداء الاستراتيجي**، صحيفة الأهـرام، العدد 43601.
- حسين، خالد (2009). البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجيـة، مركـز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة اللبنانية، لبنان.
- حسين، خالد(2009)؛ "**البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية**؛ مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة اللبنانية، لبنان.
- الخالدي، حمد عدنان (2007). التسلح النووي الإيراني وأثره علـى أمـن دول الخلـيج العربي (1991-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- الخالدي، حمد عدنان(2007)، **التسلح النووي الإيراني وأثره علـى أمـن دول الخلـيج العربية(1991-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الخالدي، حمد عدنان(2007)؛ "**التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية(1991-2006)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الخرابشة، خالد ركان(2003)؛ "**النزاع الإماراتي حول جزر طنب الصغرى، طنب الكبرى**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- خليل، سعد الله (2006). **الملف النووي الإيراني هـل يكتـب لـه الحيـاة؟**، الخمـيس 2006/1/19، الانترنت على الموقع: www.albainah.net.

- السري، محمد جاسم، (1999). **السعي لجعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل، المداخل والإمكانات**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة
- السعيدان، محمود (2007). **الحرب الرهينة المنتظرة بين أمريكا وإيران**، موقع www.muslem.net.
- الشرقاوي، باكنيام (2011). الإستراتيجية الإيرانية وتأثيراتها في دولة مجلس التعاون الخليجي، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.
- الشمري، حمدان مجزع، (2007). الملف النووي الإيراني النووي إلى اين، بحث منشور، دولة الكويت .
- الشهابي، محمد كاظم (2005). **بين واشنطن وإيران، أكثر من أزمة ثقة**، صحيفة أخبار الخليج، العدد 2541.
- الطائي، سناء عبدالله، (2010). **موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
- عبد المؤمن، محمد السعيد (2005). **التقارب الإيراني الخليجي سلاح ذو حدين**، شبكة إسلام أون لاين.
- العتيبي، غسان سليمان، (2006). السياسة الإيرانية،صحيفة القبس، العدد12050:20 ديسمبر 2006)،.
- العتيبي، غسان سليمان، (2006)؛ "السياسة الإيرانية"، **صحيفة القبس**، العدد 120.
- العجمي، ظافر محمد (2006). **امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، سلسلة اطروحات الدكتوراه (56)، مركز دراسات الوحدة العربية.

- العزاوي، مهند (2010)؛ "الانسحاب الأمريكي الجزئي وبيئة الحرب القادمة"، **مقال منشور في وكالة يقين للأنباء**، الاثنين، 30- آب -2010.

- العنزي، ناصر حماد عقل(2008)؛ "**مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية(1990-2006)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

- فتح الله، حسين (2006). **ماذا بعد صدمة انضمام إيران للنادي النووي؟** صحيفة الأهرام، العدد 43597، القاهرة.

- الكويت.

- ليمي، أكرم (2006). **العراق وأخطار النفوذ الإيراني**، صحيفة الحياة، لندن، العدد 56321، لندن.

- محمود، أحمد إبراهيم، (2005). **البرنامج النووي الإيراني :آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية (2002), بيان الأربعاء 2/أكتوبر/2002.

- مزاحم، هيثم (2003). **عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران**، الوطن السعودية، السعودية، العدد 7.

- مناور، فواز عباس حبيب(2004)؛ "**الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي 1990-2002**". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

- النجدي، صالح عبد العزيز (1999). "**التقارب السعودي – الإيراني دوافعه وأبعاده**"، في موقع فيصل نور.

- اليمي، أكرم (2006). **العراق وأخطار النفوذ الإيراني**، صحيفة الحياة (لندن)، العدد 56321، لندن.

4) التقارير والمؤتمرات والخطابات:

- تقرير البرنامج النووي الإيراني خلال 2010، 2010/12/18، نقلاً عن وكالة الأنباء الكويتية على الموقع التالي: www.webcaches.googleusercontent.com/search.
- جامعة الدول العربية(2006)؛ "**مداخلة السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في المؤتمر التاسع لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق**"، طهران 8-2006/7/9.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1) الكتب:

- Abootalebi, A. (2007). Iran and the future of Persian Gulf Security, **paper prepared at The Midwest Political Science Association Annual Meeting,** Chicago, Palmer House, p32
- Abootalebi, A. (2007); "**Iran and the future of Persian Gulf security",** paper prepared at the Mid-west Political Science Association Annual Meeting, Chicago, Palmer House.
- Beehner, L (2007). Iran's Saudi Counterweight." The Council on Foreign Relations, **Research Paper**,p7.
- Gill, Gram (2000). **Dynamic of Demoralization Elites, Civil Society, and the Transition Process**, Basingstoke's, Macmillan.
- Guzansky, Y (2010). The Arab Gulf States and the Iranian Nuclear Challenge: In the line of Fire, MERIA Journal, Vol. 14, No. 4, p3,p5, p6.
- Lonergan, S. (1999); "**Global Environmental Change and Human Security, Science Plan",** Bonn: International Human Dimensions Programme on Global Environmental Change.
- Maleki, Abbas, (2010). **Iran's nuclear: recommendations for the future**, the American Academy of Arts & Sciences,p45.
- Ryu, Yong-Wook. (2003). The Asian Financial Crisis and ASEAN'S Concept to Security, Harvard University.
- Sajedi, A. (2009). **"Geopolitics of the Persian Gulf Security: Iran and The United States", IPRI Journal,** 4(2).
- Wang, B. (2009). The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order, **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia),** 3(2): 39:48

- Wang, B. (2009); **" The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order**", Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), 3(2).
- Wellman, A (2010). Israel-Iran Foreign Relations, **Online Article**, IRANTR, p5. http://www.irantracker.org/foreign-relations/russia-iran-foreign-relations,p5
- Zaberoski, J (2005). Deterring a Nuclear Iran, **The Washington Quarterly**, 28(3): p3.
- Shibley Telhami and Steven Kull, **"preventing a Nuclear Iran peacefully".** New york Times, January 15, 2012. See also "Israel public support for Middle East Nuclear Free Zone.